صندوق النقد الدولي

كتيب التدريب ٢٠٢٥

معهد الصندوق لتنمية القدرات

المحتويات

رسالة مدير المعهد ١

مقدمة ٤

مقر الصندوق الرئيسي ومراكز وبرامج التدريب الإقليمية ٥

- المقر الرئيسي
- التعلُّم عبر الإنترنت (OL)

مراكز التدريب الإقليمية ٨

- معهد التدريب لصالح إفريقيا (ATI)
- مركز تنمية القدرات المشترك بين صندوق النقد الدولي والصين (CICDC)
- مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF)
- معهد فيينا المشترك (JVI)
- مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا (SARTTAC)
- معهد التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد الدولي وسنغافورة (STI)

مراكز التدريب الإقليمية ١١

- دورات التدريب الأخرى (OT)

وصف الدورات ١٢

- سياسات القطاع المالي ١٣
- سياسة المالية العامة ٢٩
- التحليل العام للاقتصاد الكلي ٤٥
- النمو الشامل والسياسات الهيكلية ٤٩
- المسائل القانونية ٥٧
- الإحصاءات الاقتصادية الكلية ٦٣
- السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف وسياسة الحساب الرأسمالي ٨٢
- تقييم الضمانات الوقائية ٨٦

اختيار المشاركين والرعاية ٨٧

موضوعات الدورات ٨٩

رسالة مدير المعهد

يسرني أن أضع بين أيديكم كتيب الدورات التدريبية التي يقدمها صندوق النقد الدولي والمزمع عقدها في عام ٢٠٢٥ من خلال شبكة مراكزنا الإقليمية للتدريب، وفي مقر الصندوق، وعبر شبكة الإنترنت. ولا يزال تدريب المسؤولين الحكوميين من المعالم البارزة لما يقدمه الصندوق لبلدانه الأعضاء منذ عام ١٩٦٤. فالاستثمار في المؤسسات الاقتصادية القوية وفي العاملين بها يظل أمرا بالغ الأهمية لمواجهة التحديات على مستوى السياسات بفعالية وتعزيز الصلابة الاقتصادية.

ووضع معهد الصندوق لتنمية القدرات برنامجا يتيح للبلدان الأعضاء فرص تدريب أكثر مرونة وتكاملا وملاءمة لاحتياجاتها. وبالبناء على خبرتنا، يتيح البرنامج تنمية القدرات مع تطويعها لتلائم احتياجات الدارسين المتنوعة. وفي هذا السياق، نقوم بتحديث طرائق تقديم الدورات من خلال التدريب المختلط الذي يستخدم التكنولوجيا استخداما جيدا والتوسع في دورات التَعَلُّم عبر الإنترنت بلغات عديدة بخلاف الإنجليزية (العربية والفرنسية والبرتغالية والروسية والإسبانية).

ويركز برنامجنا المدفوع بحجم الطلب والمصمم حسب الاحتياجات على مجالات الخبرة الأساسية للصندوق، فيغطي المفاهيم والأدوات الاقتصادية الأساسية في مجالات المالية العامة، والاستقرار المالي، والسياسة النقدية، والأُطُر الاقتصادية الكلية، والإحصاءات الاقتصادية الكلية. ويتناول البرنامج كذلك قضايا التحول مثل تغير المناخ والتحول الرقمي والمساواة بين الجنسين.

ويهدف أيضا برنامج الدورات التدريبية لعام ٢٠٢٥ إلى مواصلة تعزيز الدمج بين تنمية القدرات وتحليل الصندوق للسياسات. ولدعم البلدان الأعضاء في بناء مؤسسات تتسم بالاستدامة والصلابة فإننا نحقق الاتساق الوثيق بين التدريب الموجه نحو السياسات الذي نقدمه والمساعدة الفنية العملية وفعاليات التعلم من النظراء.

وأدعوكم للاطلاع على الكتيب في موقعنا الإلكتروني وعنوانه *www.IMF.org/institute* للتعرف على الموضوعات والدورات وللحصول على الجداول الزمنية المفصلة وغير ذلك من المعلومات المفيدة. وسوف يعكس الكتيب الإلكتروني التعديلات والإضافات التي نجُريها على مدار السنة. وللاطلاع على أحدث المعلومات حول جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات، تابعونا على لينكد–إن (*IMF Capacity Development*) وعلى فيسبوك (*IMF Capacity Development*) وتويتر (@IMFCapDev) وكذلك على يوتيوب (*IMF Institute Learning Channel*).

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن عميق امتناننا لعلاقات الشراكة القوية مع البلدان الأعضاء ومؤسساتها التي تقدم الدعم المالي لجهود الصندوق في مجال تنمية القدرات بما في ذلك البرنامج التدريبي للمعهد.

دومينيك ديروال
مدير معهد تنمية القدرات
صندوق النقد الدولي

مقدمة

تنمية القدرات هي إحدى المهام الرئيسية المنوطة بصندوق النقد الدولي.

تنمية القدرات هي إحدى المهام الرئيسية المنوطة بصندوق النقد الدولي. ويُعنى "معهد تنمية القدرات" (ICD) بتنظيم الدورات التدريبية المبينة في هذا الكتيب ويتولى بنفسه الجانب الأكبر من التدريب. كذلك يشرف المعهد، بالتعاون مع مراكز وبرامج التدريب الإقليمية، على إدارة الدورات التدريبية التي تقدمها إدارات الصندوق الأخرى. ويتضمن منهج التدريب دورات تدريبية في مجموعة كبيرة من الموضوعات التي يمتلك فيها الصندوق خبرة واسعة، ولا سيما الدورات المتخصصة التي تقدمها إدارات مختلفة في الصندوق، مثل إدارة المالية، وإدارة شؤون المالية العامة، وإدارة الشؤون القانونية، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة الإحصاءات. وتُعقد الدورات التدريبية عدة مرات كل عام في مواقع مختلفة حول العالم.

ويحرص معهد تنمية القدرات على تحديث دوراته التدريبية بانتظام وإعداد دورات جديدة لتلبية الاحتياجات المتغيرة للمسؤولين من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي ومواكبة مجريات الأمور على صعيد التحليل الاقتصادي والمالي. وقد أسهم التوسع في مراكز وبرامج التدريب الإقليمية في تيسير هذه الجهود إلى حد كبير وسمح بزيادة الطاقة التدريبية للمعهد وبإدخال أنماط جديدة في تقديم التدريب مثل الدورات التدريبية المختلطة وبالحضور الشخصي وعبر الإنترنت. ويقدم معهد تنمية القدرات أيضا دورات تدريبية مصممة خصيصا وفقا للظروف المتفردة لأي من البلدان الأعضاء وحسب احتياجاته المؤسسية المعينة.

ويأتي برنامج التَعَلُّم عبر الإنترنت (online) كعنصر مكمل للدورات المُقدمة بنظام التَعَلُّم المباشر (face-to-face)، مما يسمح بزيادة فرص التدريب المتاحة للمسؤولين الحكوميين؛ وقد أتاح كذلك توسيع نطاق التدريب الذي يقدمه الصندوق ليصل إلى المشاركين من خارج القطاع الحكومي.

مقر الصندوق الرئيسي ومراكز وبرامج التدريب الإقليمية

يتيح هذا القسم نظرة عامة على التدريب الذي يقدمه الصندوق في مقره الرئيسي وعبر الإنترنت وفي كل من مراكز وبرامج التدريب الإقليمية التابعة له.

ويعرض وصفا لعملية اختيار المشاركين في الدورات بالنسبة لكل موقع من مواقع التدريب، كما يقدم معلومات عن المواقع الإلكترونية ومسؤولي الاتصال. ويتناول هذا الكتيب عرض الدورات التدريبية في قائمة حسب موضوعها مع وصف تفصيلي لها في صفحات لاحقة.

ويتناول هذا الكتيب عرض المعلومات المتعلقة بدورات الصندوق التدريبية التي يشرف معهد الصندوق على تنظيمها أو تنسيقها؛ ولا يتناول مناقشة التدريب الذي تقدمه منظمات أخرى في مراكز التدريب الإقليمية.

المقر الرئيسي

رغم أن معظم الدورات التدريبية التي تُعقد في مقر الصندوق الرئيسي في واشنطن العاصمة تُقدَّم باللغة الإنجليزية، فإن بعض الدورات تُقدم باللغتين الفرنسية والإسبانية. ويستهدف الجانب الأكبر من منهج دورات المقر الرئيسي جمهور المستفيدين من مختلف أنحاء العالم.

البلدان المؤهلة: يُقبَل المشاركون من جميع البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، باستثناء عدد قليل منها غير مؤهل للحصول على المساعدة الفنية. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/institute/eligibility*.

طلبات الالتحاق: يمكن الحصول على استمارة الالتحاق الإلكترونية من الموقع الإلكتروني *www.IMF.org/insapply* بالنسبة للدورات باللغتين الإنجليزية والعربية، ومن الموقع التالي: *www.IMF.org/ins/candidature* للدورات باللغة الفرنسية، والموقع *www.IMF.org/ins/solicitud* للدورات باللغة الإسبانية. علما بأن طلبات الالتحاق في الدورات التي تُقدم باللغة العربية لا بد أن تُسلم باللغة الإنجليزية. وبالإضافة إلى ذلك فإن معهد تنمية القدرات لا يقبل الاستمارات الورقية لطلبات الالتحاق أو الترشيح. وهناك بعض الدورات التي تكون المشاركة فيها بموجب الدعوة فقط؛ وفي هذه الحالة ستتضمن رسالة الإخطار بالترشيح رابطا إلكترونيا لاستمارة الترشيح الإلكترونية. ويمكن للجهات الرسمية المهتمة بدورة تدريبية معينة إرسال استفساراتها بالبريد الإلكتروني إلى *ICDTAS@IMF.org*.

الجدول الزمني: يمكن الاطلاع على الجدول الزمني الحالي مع وصف كامل للدورات التدريبية على الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/institute/all-locations*.

معلومات الاتصال

Ms. Pearl Acquaah
Section Chief, Operations Management Division
Institute for Capacity Development
International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, DC 20431, USA
البريد الإلكتروني: *ICDTAS@IMF.org*

التعلُّم عبر الإنترنت (OL)

أُعدَ برنامج التعلُّم عبر الإنترنت ليكون عنصرا مكملا، وأحيانا شرطا أساسيا، للتدريب داخل الفصول الدراسية ولتقديم المساعدة الفنية. ويمكن أن يلتحق المشاركون بالدورات التدريبية عبر الإنترنت كتجربة تعليمية مستقلة. علما بأن كل الدورات التدريبية عبر الإنترنت متاحة باللغة الإنجليزية؛ وبعضها متاح أيضا باللغات العربية والفرنسية والبرتغالية والروسية والإسبانية.

وتتضمن دورات التدريب عبر الإنترنت مزيجا من النصوص التعليمية والصور ومواد الفيديو عالية الجودة تتخللها تدريبات تقييمية وتمارين عملية تفاعلية. وتتيح حلقات النقاش للمشاركين في هذه الدورات التدريبية فرصة للتعارُف وتبادل الآراء ومناقشة مضمون الدورة. وبعض الدورات لها أطر زمنية محددة وتشمل فروضا أسبوعية ذات مواعيد نهائية دقيقة؛ غير أن أغلب الدورات تُقدَّم باستمرار طوال العام بوتيرة يحددها كل مشارك. ومن أهم مزايا برنامج التدريب عبر الإنترنت إمكانية إتاحة الدورات التدريبية لجميع المسؤولين الحكوميين المهتمين بما تقدمه بغض النظر عن الجهة التي يتبعونها، بدون حد أقصى للالتحاق بالدورات. ويسير برنامج التعلم عبر الإنترنت كذلك تقديم مزيج التدريب الذي يجمع بين التعلُّم عبر الإنترنت بالوتيرة التي يحددها المتدرب، والدورات التعليمية المباشرة سواء عبر الإنترنت أو داخل الفصول الدراسية، كما ييسر عملية التعلم المُصَغَّر الذي يقدم موارد تعليمية مركزة وصغيرة.

البلدان المؤهلة: كل البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي مؤهلة لحضور الدورات التدريبية عبر الإنترنت باستثناء البلدان غير المؤهلة للحصول على المساعدة الفنية. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/institute/eligibility*.

عملية الاختيار: المشاركة في الدورات التدريبية عبر الإنترنت مفتوحة لجميع المسؤولين الحكوميين بدون مقابل بغض النظر عن جهة عملهم. وسيتم قبول كل من يقوم بالتسجيل - ولا يوجد حد أقصى لعدد المشاركين من البلد أو الجهة الحكومية. ولا يقتضي طلب الالتحاق الإلكتروني تقديم بيانات الجهة الراعية، ولا يُشترط الحصول على درجة معينة في "اختبار اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية" (توفل).

طلبات الالتحاق: يمكن الحصول على استمارة طلب الالتحاق الإلكتروني من الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/insapply*.

شروط الالتحاق: تقتضي دورات التعلم عبر الإنترنت أن يتوافر لدى المشارك خدمة إنترنت موثوقة وقد يُشترط توافر بعض البرمجيات، مثل "مايكروسوفت إكسل" (Excel) أو "إيفيوز" (EViews)، التي سيتم توفير ترخيص مؤقت لها.

الجدول الزمني: يمكن الاطلاع على الجدول الزمني الحالي مع وصف كامل للدورات التدريبية على الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/institute/all-locations*. ويحبذ قيام المشاركين بمراجعة النسخة الإلكترونية من كتيب الدورات حيث يتم الإعلان عن إضافة دورات جديدة بانتظام. وللاطلاع على مزيد من المعلومات حول برنامج الصندوق للتدريب عبر الإنترنت، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/learning*.

معلومات الاتصال

Mr. James Knight
Deputy Chief, Institute Training Program Division
Institute for Capacity Development
International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, DC 20431, USA
ICDTAS@IMF.org

مراكز التدريب الإقليمية

معهد التدريب لصالح إفريقيا (ATI)

بالتعاون مع حكومات موريشيوس والصين وألمانيا وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي وأستراليا وكوريا وروسيا، وبدعم مالي إضافي من بلدان مستفيدة هي أنغولا وبنن وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا وغينيا وكينيا ومدغشقر وملاوي وموزامبيق ونيجيريا وجمهورية الكونغو والسنغال وسيشيل وسيراليون وجنوب إفريقيا وتوغو وأوغندا وزامبيا وزمبابوي، يقدم معهد تنمية القدرات وإدارات أخرى في صندوق النقد الدولي دورات تدريبية في معهد التدريب لصالح إفريقيا بموريشيوس منذ شهر يونيو ٢٠١٣ في إدارة الاقتصاد الكلي وسياسات القطاع المالي ودورات أخرى في موضوعات متخصصة مثل تعبئة الموارد المحلية، والموضوعات القانونية، والرقابة المصرفية، والنفقات العامة وإدارة الدين، والرقمنة (التكنولوجيا المالية والتكنولوجيا الحكومية) وإعداد البيانات الاقتصادية الكلية ونشرها، والتكامل الإقليمي والنمو الاحتوائي، وقدم مؤخرا دورات عن موضوعات جديدة ذات أولوية مثل النوع الاجتماعي، والحوكمة، وتغير المناخ، والتنبؤ الآني، والاقتصادات الكلية للجوائح. وهذه الدورات متاحة للمسؤولين في الحكومات والبنوك المركزية من ٤٥ بلدا عضوا من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. وتُقدم الدورات التدريبية في المعتاد باللغتين الإنجليزية والفرنسية، أو باللغة الإنجليزية مع توفير خدمة الترجمة الفورية إلى اللغتين الفرنسية والبرتغالية.

البلدان المؤهلة: للاطلاع على أهلية البلدان، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/en/capacity-development/training/ICDTC/eligibility*

عملية الاختيار: تتم المشاركة في الدورات عن طريق طلبات الالتحاق، برعاية المسؤولين عن مقدم الطلب، أو مدير التدريب. أما الدورات التي تكون المشاركة فيها بموجب الدعوة، فتختار الجهات الرسمية الحكومية المرشحين بناء على طلب الترشيح من الإدارة المعنية في صندوق النقد الدولي المسؤولة عن الدورة التدريبية.

الجدول الزمني: يمكن الاطلاع على الجدول الزمني الحالي ووصف للدورات على الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMFATI.org/content/ATI/home/training.html* و *www.IMF.org/en/capacity-development/training/ICDTC/schedule/AT*

معلومات الاتصال

Mr. Sukhwinder Singh
Director
Africa Training Institute
7th Floor, Bramer House
Ebène, Mauritius
هاتف: +(230) 401.2500
البريد الإلكتروني: *ATICOM@IMF.org*
الموقع الإلكتروني: *www.IMFATI.org*

مركز تنمية القدرات المشترك بين صندوق النقد الدولي والصين (CICDC)

افتتح صندوق النقد الدولي وبنك الشعب الصيني في إبريل ٢٠١٨ مركز تنمية القدرات المشترك بين صندوق النقد الدولي والصين (CICDC). ويقدم هذا المركز دورات تدريبية للمسؤولين في الصين والبلدان المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق، من أجل تقوية المؤسسات الاقتصادية وتعزيز تنمية القدرات البشرية في المجالات الرئيسية لخبرات صندوق النقد الدولي. ويقع المقر الرئيسي لهذا المركز في بكين، وله مراكز تدريب في الصين في كل من شنزين ودالیان، ويدعم التدريب داخل الصين وخارجها.

للاطلاع على مزيد من المعلومات حول مركز تنمية القدرات المشترك بين الصندوق والصين، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/institute/all-locations*.

معلومات الاتصال

Mr. Hui He
Center Director
China–IMF Capacity Development Center
Room 1808-A, East Tower, Twin Towers
No. B12, Jianguomenwai Avenue,
Beijing 100022, P.R. China
هاتف: +(86) 010.5120.8718
البريد الإلكتروني: *CICDCINFO@IMF.org*
الموقع الإلكتروني: *www.IMFCICDC.org*

مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF)

مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF) هو أحد مراكز التدريب الإقليمية التابعة للصندوق وتستضيفه وتموله دولة الكويت. وقد بدأ المركز ممارسة نشاطه في عام ٢٠١١ وتم افتتاحه رسميا في ٢٠١٤. ويقدم التدريب العملي الذي يركز على السياسات في ميدان الاقتصاد والتمويل إلى البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية وعددها ٢٢ بلدا. ولتحقيق ذلك، يتعاون المركز مع إدارات تنمية القدرات في الصندوق، ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، والشركاء الخارجيين بما في ذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. ويتشارك المركز كذلك مع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف والسلطات الوطنية من مختلف البلدان العربية، ويغطي نشاطه مجموعة متنوعة من بلدان جامعة الدول العربية – بما فيها البلدان المصدرة للنفط الغنية بالموارد الطبيعية، والاقتصادات متوسطة الدخل والصاعدة، والبلدان منخفضة الدخل، والدول الهشة. وبرنامج التدريب في مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط مصمم خصيصا لتلبية أولويات واحتياجات تنمية القدرات ذات الخصوصية لبلدانه الأعضاء. وتعقد الدورات باللغة العربية أو اللغة الإنجليزية (مع توافر خدمة الترجمة الفورية عموما إلى اللغة العربية). وينظم المركز كذلك مؤتمرات وندوات لمناقشة موضوعات السياسات الحديثة والناشئة ذات الأهمية للبلدان في المنطقة.

البلدان المؤهلة: تُتاح الدورات التدريبية للمسؤولين الحكوميين من البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/institute/eligibility*.

عملية الاختيار: تتم المشاركة في الدورات أساسا عن طريق طلبات الالتحاق. أما الدورات التي تكون المشاركة فيها بموجب الدعوة فقط، فتختار الجهات الحكومية المرشحين عند استلامها خطاب الدعوة من مدير مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط.

الجدول الزمني: يمكن الاطلاع على الجدول الزمني الحالي مع وصف كامل للدورات في الموقعين الإلكترونيين *www.CEF.IMF.org* و *www.IMF.org/institute/all-locations*.

معلومات الاتصال

Mr. Paulo Drummond
Director
IMF–Middle East Center for Economics and Finance
The Symphony Style Building
Salem Al Mubarak St., Salmiya
P.O. Box 273 / Salmiya, 22003, Kuwait
هاتف: 2224.5103 (965)+ / 2224.5109 (965)+
فاكس: 2224.5055 (965)+
البريد الإلكتروني: *CEFINFO@IMF.org*
الموقع الإلكتروني: *www.CEF.IMF.org*

معهد فيينا المشترك (JVI)

ينظم الصندوق دورات تدريبية في معهد فيينا المشترك (JVI) في النمسا، وتُقدَّم في الأساس للمسؤولين من بلدان في أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية، ومنطقة القوقاز، وآسيا الوسطى، وإيران، وتركيا. وقد تأسس معهد فيينا المشترك في عام ١٩٩٢ للمساعدة في تقوية السياسات والمؤسسات الاقتصادية وتشجيع إقامة شبكات من المسؤولين الرسميين من مختلف بلدان المنطقة. ويتلقى المعهد الدعم في الوقت الحالي من ثلاثة أعضاء أساسيين، هم وزارة المالية الاتحادية النمساوية، وبنك النمسا الوطني، وصندوق النقد الدولي؛ بالإضافة إلى خمسة أعضاء مساهمين، هم البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية. ومنذ أواخر ٢٠٠٧، حصلت المفوضية الأوروبية على صفة مراقب. ومعهد فيينا المشترك لديه شراكات مع مجموعة من المؤسسات الدولية والوطنية الأخرى.

البلدان المؤهلة : للاطلاع على أهلية البلدان، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/institute/eligibility*.

عملية الاختيار: تتم المشاركة في الدورات أساسا عن طريق طلبات الالتحاق. وبالنسبة للدورات المفتوحة للمشاركة بموجب الدعوة فقط، تتولى الجهات الرسمية الحكومية اختيار المرشحين بناء على طلب من الإدارة المعنية في صندوق النقد الدولي المسؤولة عن الدورة التدريبية.

طلبات الالتحاق: للحصول على طلب الالتحاق الإلكتروني، يرجى زيارة الموقع التالي على شبكة الإنترنت: *www.IMF.org/insapply*.

الجدول الزمني: يمكن الاطلاع على الجدول الزمني الحالي مع وصف كامل للدورات على الموقعين الإلكترونيين: *www.JVI.org* و *www.IMF.org/institute/all-locations*.

معلومات الاتصال

Mr. Hervé Joly
Director
Joint Vienna Institute
Mariahilfer Strasse 97
1060 Vienna, Austria
هاتف: 0.1.798.94.95.55 (43)+
البريد الإلكتروني: *JVI@JVI.org*
الموقع الإلكتروني: *www.JVI.org*

مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا (SARTTAC)

استهل مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا (SARTTAC) نشاطه في يناير ٢٠١٧ في مدينة دلهي بالهند لتلبية احتياجات ستة بلدان في جنوب آسيا من التدريب والمساعدة الفنية. ونظرا لأن هذا المركز هو الأول في تحقيق الدمج الكامل بين أنشطة التدريب والمساعدة الفنية، فهو يمثل ركيزة للتخطيط والتنسيق وتنفيذ أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات في المنطقة.

البلدان المؤهلة: للاطلاع على أهلية البلدان، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/institute/eligibility*.

عملية الاختيار: تتم المشاركة في الدورات أساسا عن طريق تقديم طلبات الالتحاق. وبالنسبة للدورات المفتوحة للمشاركة بموجب الدعوة فقط، تتولى الجهات الرسمية الحكومية اختيار المرشحين بناء على طلب من الإدارة المعنية في صندوق النقد الدولي المسؤولة عن الدورة التدريبية.

الجدول الزمني: يمكن الاطلاع على الجدول الزمني الحالي مع وصف كامل للدورات على الموقعين الإلكترونيين: *www.SARTTAC.org* و *www.IMF.org/en/capacity-development/training/ICDTC/schedule/SA*.

معلومات الاتصال

Ms. Giorgia Albertin, Director
Mr. Saji Thomas, Deputy Director
South Asia Regional Training and Technical Assistance Center
6th Floor, Worldmark 2 Building
Aerocity, New Delhi 110037
India
هاتف: 011.49281000 (91)+
البريد الإلكتروني: *INFOSARTTAC@IMF.org*
الموقع الإلكتروني: *www.SARTTAC.org*
تويتر: SARTTAC

معهد التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد الدولي وسنغافورة (STI)

ينظم الصندوق بالتعاون مع حكومتي سنغافورة واليابان دورات تدريبية للمسؤولين من ٣٨ بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وذلك بمقر معهد التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد الدولي وسنغافورة (STI) الذي أنشئ في عام ١٩٩٨.

البلدان المؤهلة: للاطلاع على أهلية البلدان، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/institute/eligibility*.

عملية الاختيار: تتم المشاركة في الدورات أساسا عن طريق طلبات الالتحاق. وبالنسبة للدورات التي تكون المشاركة فيها بموجب الدعوة فقط، تتولى الجهات الرسمية الحكومية اختيار المرشحين بناء على طلب من الإدارة المعنية في صندوق النقد الدولي المسؤولة عن الدورة التدريبية.

طلبات الالتحاق: للحصول على استمارة طلب الالتحاق الإلكتروني، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/insapply*. وسوف يتم الإعلان عن أي تعديلات في الجدول الزمني للدورة على الموقع الإلكتروني للمعهد. .

الجدول الزمني: يمكن الاطلاع على الجدول الزمني الحالي مع وصف كامل للدورات في الموقعين الإلكترونيين: *www.IMFSTI.org* و *www.IMF.org/institute/all-locations*.

معلومات الاتصال

Mr. Paul Cashin
Director
IMF-Singapore Regional Training Institute
79 Robinson Road
CapitaSky #16-01
Singapore 068897
هاتف: 6225.5311 (65)+
فاكس: 6225.6080 (65)+
البريد الإلكتروني: *STIINFO@IMF.org*
الموقع الإلكتروني: *www.IMFSTI.org*

مراكز التدريب الإقليمية

دورات التدريب الأخرى (OT)

إلى جانب عقد الدورات التدريبية في مقر الصندوق الرئيسي ومراكز وبرامج التدريب الإقليمية، يعقد معهد تنمية القدرات بالصندوق دورات تدريبية في مراكز المساعدة الفنية الإقليمية (RTACs) التابعة للصندوق وفي أماكن عديدة أخرى، ويتم ذلك في أغلب الأحوال بالتعاون مع جهات التدريب الإقليمية الأخرى. وتُعقد الدورات باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية.

وتتقرر مواعيد الدورات عموما لتلبية احتياجات التدريب الإقليمية ودون الإقليمية. ويتضمن هذا الكتيب وصفا لهذه الدورات. المشاركة في دورات التدريب الأخرى هي بموجب الدعوة فقط. وتختار الجهات الرسمية الحكومية مرشحيها استجابة لتلقي طلبات الترشيح.

للاطلاع على تفاصيل مواقع التدريب والجداول الزمنية، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني لكتيب التدريب الرقمي وعنوانه كالتالي: *www.IMF.org/institute/all-locations*.

وصف الدورات

الدورات التدريبية المدرجة في برنامج تدريب معهد الصندوق هي دورات يقدمها المعهد وإدارات الصندوق المتخصصة. والدورات الخاصة بكل موضوع واردة حسب عنوان الدورة وفق الترتيب الأبجدي لمختصرات عناوينها باللغة الإنجليزية.

ويوصى بأن يكون المتقدمون للالتحاق بالدورة قد أتموا دورة واحدة أو عدة دورات تمهيدية عبر شبكة الإنترنت قبل التقدم للالتحاق بالتدريب في الفصول الدراسية. وفي بعض الحالات، قد يكون إتمام دورة عبر شبكة الإنترنت من الشروط الأساسية لحضور دورات محددة في الفصول الدراسية. ويُرجى الرجوع إلى كتيب التدريب الإلكتروني للاطلاع على التوصيات بشأن الإعداد لحضور الدورات.

للاطلاع على أحدث المعلومات عن الجدول الزمني، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لكتيب التدريب الرقمي وعنوانه *www.IMF.org/institute*.

سياسات القطاع المالي

خطة الاقتراض السنوية (ABP): تنفيذ استراتيجية لإدارة الدين من خلال خطة اقتراض سنوية

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في مكاتب إدارة الدين أو وزارات المالية أو البنوك المركزية الذين يتعاملون مع المسائل المتعلقة بإدارة الدين العام.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية، أو لديهم خبرة معادلة. ويوصى بشدة أن يكونوا على دراية بالإطار المشترك الذي وضعه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاستراتيجية الدين متوسطة الأجل وأداتها التحليلية (MTDS AT).

وصف الدورة: هذه الدورة التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية تهدف إلى بناء القدرات الخاصة بتنفيذ استراتيجية لإدارة الدين من خلال تصميم خطة اقتراض سنوية (ABP) وجدول زمني للمزادات. والمسؤولون الذين تلقوا تدريبا من قبل على الإطار المشترك الذي وضعه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاستراتيجية الدين متوسطة الأجل وأداتها التحليلية سوف يستخدمون استراتيجية للتمويل يختارونها من بين البدائل التي تم تحليلها باستخدام أداة تحليل استراتيجية الدين متوسطة الأجل من أجل تصميم خطة اقتراض سنوية وجدول زمني للمزادات. وباستخدام أداة خطة الاقتراض السنوية (ABPT) المستحدثة سيتمكن المسؤولون من إعداد جداول زمنية بديلة للمزادات وفقا للاستراتيجية المختارة مع الاهتمام باتباع ممارسات إدارة الدين السليمة، مثل اتباع نمط معين للإصدار وحجم للإصدار، خاصة فيما يتعلق بالأدوات طويلة الأجل، واستخدام الأدوات قصيرة الأجل للحفاظ على الرصيد النقدي موجبا طوال العام. وتضمن مراقبة وتحديث خطة الاقتراض السنوية تلبية الاحتياجات التمويلية عند تغير أوضاع الاقتصاد الكلي وأحوال السوق، كما يمكنها لفت انتباه صناع السياسات إلى تحديات التمويل المحتملة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تقييم جداول زمنية بديلة للمزادات وفقا لاستراتيجية إدارة الدين (DMS) المختارة.
- تحديد خطة سنوية للاقتراض تتماشى مع استراتيجية إدارة الدين وفي الوقت ذاته تكون الأفضل بالنسبة للسيناريوهات المختلفة (مثل إطالة أجل الاستحقاق، والتمويل المسبق).
- وصف الرابط بين الدين وإدارة النقد.
- تقديم خطة الاقتراض السنوية في سياق تحقيق أحد أهداف إدارة الدين (تلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة).

إعادة هيكلة البنوك وتسوية أوضاعها (BR)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية والهيئات التنظيمية والسلطات الرقابية ووزارات المالية وصناديق تأمين الودائع والجهات الأخرى المعنية بالرقابة المصرفية، وتسوية أوضاع البنوك، وتشغيل شبكات الأمان للقطاع المالي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن تكون لدى المشاركين خبرة في الرقابة المصرفية وتسوية أوضاع البنوك (قضايا السياسات أو خبرة في العمليات) و/أو حماية المودعين.

وصف الدورة: تلقي هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، نظرة شاملة على القضايا المفاهيمية والتشغيلية المتعلقة بإعادة هيكلة البنوك الضعيفة والمتعثرة وتسوية أوضاعها. ومن أهم الموضوعات التي تناقشها هذه الدورة:

- تحديد البنوك الضعيفة والرقابة عليها: الأسباب الشائعة للمشكلات المصرفية وكيف يتم تحديدها وكذلك أدوات التدخل المبكر والمناهج الرقابية في التعامل مع البنوك الضعيفة،
- الاستعداد للتشغيل: الركائز المؤسسية لشبكات الأمان المالي والتنسيق بين الهيئات، والعوامل الأساسية في نظم التسوية الفعالة، (استرشادا بما ورد في "المواصفات الأساسية لنظم التسوية الفعالة" التي أعدها "مجلس الاستقرار المالي")؛ ووضع خطط التعافي وتسوية الأوضاع؛ واتخاذ المبادرات لاختبار قدرة الاستمرارية في العمل؛ ودور التأمين على الودائع وأفضلية المودعين،
- احتواء الأزمات: دعم السيولة والضمانات الحكومية والإجراءات الإدارية الاستثنائية لوقف تدفقات السيولة الخارجة المتواصلة،
- إعادة هيكلة البنوك وتسوية أوضاعها: بدء إجراءات التسوية، وخيارات التسوية المتاحة للبنوك المؤثرة على النظام وغير المؤثرة عليه، والتسوية عبر الحدود، واستراتيجيات التشخيص وإعادة الهيكلة على مستوى النظام، واعتبارات السياسات وأدوات دعم رأس المال العام،
- التعامل مع الأصول المتعثرة: إخفاقات السوق وإصلاحات السياسات، ومناهج حل مشكلات القروض المتعثرة – والسياسات الرقابية، وإنفاذ إجراءات الإعسار وسداد الديون، وأسواق الأصول المتعثرة، ودور شركات إدارة الأصول.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح العوامل الأساسية في الاستعداد للأزمات وإدارتها.
- تحديد البنوك الضعيفة والتوصل إلى استراتيجيات للتعامل مع مثل تلك المؤسسات.
- تحديد سمات التصميم الرئيسية لنظم التسوية الفعالة والخيارات المتاحة لتعزيز الاستعداد للتشغيل.
- تحديد خيارات تحقيق الاستقرار في مواجهة الذعر المالي وتصميم استراتيجيات موثوقة لإعادة هيكلة البنوك وتسوية أوضاعها على أساس منفرد وعلى أساس النظام ككل.
- المقارنة بين الخيارات المتاحة لمعالجة الأصول المتعثرة.

إدارة النقد والدين (CDM)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من وزارة المالية وإدارة الخزانة ومكاتب إدارة الدين ووحدات إدارة النقد والبنوك المركزية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية، أو لديهم خبرة معادلة بالإضافة إلى خبرة عملية مدتها سنتين على الأقل في مجال إدارة الدين أو النقد.

وصف الدورة: هذه الدورة التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة بالاشتراك مع إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية تهدف إلى بناء القدرات في الربط بين إدارة النقد والدين وتفاعلهما مع سياسة المالية العامة والسياسة النقدية مع أخذ مخاطر السوق والمخاطر على الاقتصاد الكلي في الحسبان. وتركز الدورة على أهمية اعتبارات إدارة النقد أثناء تنفيذ استراتيجية إدارة الدين، من خلال خطة اقتراض سنوية وجدول زمني للإصدار، على أساس تنبؤات التدفق النقدي وأرصدة النقد. وبالإضافة إلى ذلك، تتناول الدورة مناقشة إدارة التزامات احتمالية معينة والمخاطر على التمويل، وانعكاساتها على استراتيجيات إدارة النقد والدين.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- وصف الصلة بين إدارة الدين والنقد.
- شرح أهمية إدارة الدين والنقد الحكوميين كحافظة متكاملة.
- فهم كيفية إدارة الالتزامات الاحتمالية والمخاطر المصاحبة على نحو أفضل ودلالتها بالنسبة لإدارة النقد والدين.
- وصف أهمية إرسال إشارات متسقة للأسواق بشأن استراتيجية الحكومة للإدارة المالية.

العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية: المبادئ واعتبارات متعلقة بالسياسات (CBDC)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية والهيئات الحكومية الأخرى المعنية بتنظيم القطاع المالي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون في الدورة حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو المالية، أو لديهم خبرة عملية معادلة.

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، مصممة لتزويد المشاركين بالمعرفة الأساسية حول العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية. وتتناول الدورة تقييم قضية اعتماد العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية من منظور المستخدمين والبنوك المركزية. وبعد تقديم بعض الرسائل التحفيزية والملاحظات الاستهلالية عن الرقمنة، تتناول هذه الدورة مناقشة الأشكال المختلفة من العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية وتستعرض الاعتبارات المتعلقة بتصميم هذه العملات بالإضافة إلى الإطار المفاهيمي. وتستعرض الدورة المزايا والتكاليف والمخاطر المتعلقة بالعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية. وبالإضافة إلى ذلك، تجري دراسة هذه العملات من حيث انعكاساتها على الاستقرار المالي والوساطة المصرفية، وانتقال آثار السياسة النقدية، والشمول المالي. ويخصص بعض الوقت لاستعراض الاعتبارات التنظيمية على المستويين الوطني والدولي. وتسمح دراسات الحالة للمشاركين بالتمعن في تجارب البلدان ومناقشتها واختبار درجة فهمهم لكيفية وأسباب نجاح بعض الاستراتيجيات في الوقت الذي اختارت فيه بعض البلدان عدم المضي قدما بعد في تطبيق العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تفسير الأساس المنطقي الاقتصادي لاستخدام العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية مقارنة بأدوات الدفع الأخرى.
- استخدام الإطار الذي تم استعراضه أثناء الدورة للتفكير في تصميم وتطبيق العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية.
- استخدام المفاهيم التي تم استعراضها أثناء الدورة لتقييم مزايا وتكاليف العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية.
- تحديد المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي ومختلف المخاطر على أساس دراسات الحالة.
- استخلاص الدروس من تجارب البلدان لمحاولة منع عيوب التصميم.

إطار إدارة الضمانات والمخاطر (CRMF)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن تكون لدى المشاركين خبرة في عمليات البنوك المركزية، وإدارة المخاطر، والأسواق المالية، و/أو الكفاءات الكمية.

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، شرح إطار الضمانات وإدارة المخاطر الذي ينبغي أن تضعه البنوك المركزية لعملياتها النقدية القياسية ومساعدات السيولة الطارئة التي تقدمها. وتغطي الدورة معايير أهلية الأصول، والتقييم، وإجراءات السيطرة على المخاطر، والشرطية في حالة تقديم مساعدات السيولة الطارئة. وستناقش هذه الدورة كذلك قضايا محددة مثل قبول المطالبات الائتمانية كضمان، وتقديم مساعدات السيولة الطارئة في الاقتصادات المدولرة، وتقديم دعم السيولة للمؤسسات المالية غير المصرفية المؤثرة على النظام. وسوف تشمل الدورة عنصرا تفاعليا يتكون من نموذج محاكاة لمساعدات السيولة الطارئة (دراسة حالة) يُقدم بالتوازي مع المقدمة لمفاهيم الضمانات والشرطية في مساعدات السيولة الطارئة، ويبرز كيف يمكن للشرطية الفعالة (الخاضعة للمراقبة في ظل خطة تمويل) أن تساعد في تخفيف ضغوط الضمانات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد المحددات الرئيسية التي تتقرر أهلية الضمانات بناء عليها (السلامة والسيولة والحجم والأسعار المُشاهَدَة ومخاطر التشغيل وتكاليفه وكفاية المتوافر في الجهاز المصرفي واليقين القانوني ومخاطر الارتباط).
- شرح المزايا والعيوب في أطر ضمانات السياسة النقدية الضيقة مقارنة بالواسعة.
- فهم مناهج تقييم الأصول القابلة للتداول وغير القابلة للتداول في سياق الأسواق السائلة وغير السائلة.
- شرح مسألة تكافؤ المخاطر كمبدأ إرشادي لتدابير السيطرة على المخاطر، وفهم كيف يمكن لغياب تكافؤ المخاطر أن ينعكس من خلال الاختيار المعاكس للضمان.
- فهم مبادئ استخدام الإجراءات المختلفة للسيطرة على المخاطر ومعايرتها (النسبة المخصومة من قيمة الضمان، والنسبة الإضافية المخصومة من قيمة الضمان، وحدود التركز، والضمانات الزائدة، وطلبات التغطية).
- فهم الإطار الكمي العام لتحديد النسب المخصومة من قيمة الضمان لإدارة المخاطر في البنك المركزي، وكذلك للنماذج القائمة على المخاطر بعيدة الاحتمال للأوراق المالية القابلة للتداول والمطالبات غير القابلة للتداول التي تُستخدم كضمانات، وفهم الأمثلة التوضيحية والقضايا العملية في تطبيق نماذج الخصم من قيمة الضمان.
- شرح مزايا وعيوب التوسع في أهلية الضمانات لتشمل الأصول المُقَوَّمة بعملات أجنبية.
- تحديد العناصر الأساسية لقبول المطالبات الائتمانية كضمان (الإطار القانوني وتحديد جودة الائتمان ومعايير الأهلية وتدابير تخفيف المخاطر والجوانب الإجرائية).
- مناقشة المزايا والعيوب في توسيع إطار الضمانات في السياسة النقدية في أوقات الأزمات.
- وضع معايير أهلية الطرف المقابل في عمليات السياسة النقدية، وتحديد إجراء لوقف الأطراف المقابلة غير الممتثلة لتلك المعايير (آلية فترة السماح).
- شرح الشروط الأساسية لتقديم مساعدات السيولة الطارئة (الطبيعة المؤقتة لضغوط السيولة، وتقديم الدعم كملجأ أخير، والملاءة، وتوافر مقومات الاستمرار، والضمان، والشرطية، والمراقبة من خلال خطط التمويل)، وكذلك المَعْلَمات الأساسية لمساعدات السيولة الطارئة (أجل الاستحقاق، والوقت المحدد، وسعر الفائدة).
- فهم الفروق بين السياسة النقدية وأطر ضمان مساعدات السيولة الطارئة.
- شرح المبادئ الرئيسية لخطط التمويل ولاستخدامها في حالات تقديم مساعدات السيولة الطارئة، وكيف يمكن لإطار شرطية فعال أن يساعد على تخفيف ضغوط ضمان مساعدات السيولة الطارئة.
- مناقشة المزايا والعيوب والشروط لتوسيع نطاق الأهلية لتقديم مساعدات السيولة الطارئة للمؤسسات المالية غير المصرفية.
- تحديد العناصر الأساسية في البنيان القانوني لمساعدات السيولة الطارئة (قانون البنك المركزي، وتنظيم مساعدات السيولة الطارئة، وإجراءات مساعدات السيولة الطارئة، ومذكرات التفاهم مع وزارة المالية وجهاز الرقابة المصرفية).
- مناقشة مزايا وعيوب تقديم مساعدات السيولة الطارئة بعملة أجنبية.
- تصميم نماذج محاكاة لمساعدات السيولة الطارئة لدعم عملية الاستعداد لتقديمها وتنفيذها.

العناصر الأساسية للرقابة المصرفية (CBS)

المستفيدون المستهدفون: أجهزة الرقابة المصرفية.

شروط الالتحاق: يُتوقع إلمام المشاركين بأساسيات إجراءات التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي.

وصف الدورة: تتضمن هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، مقدمة شاملة عن الجوانب المفاهيمية والتشغيلية الرئيسية المتعلقة بالتنظيم والرقابة في القطاع المصرفي. وتغطي الدورة الرقابة والتنظيم المرتبطين بالمخاطر المصرفية الرئيسية (مخاطر الائتمان والسيولة والسوق، والمخاطر التشغيلية) في سياق المبادئ الأساسية لاتفاقية بازل والرقابة على أساس المخاطر. وسوف يكتسب المشاركون خبرة عملية من خلال الحلقات التطبيقية، ودراسات الحالة، والتمارين التي تحاكي السيناريوهات الرقابية في العالم الحقيقي، مما يعزز فهمهم للرقابة المصرفية والمعايير الدولية. وتشمل الدورة كذلك آخر مستجدات التطورات التنظيمية. وتشدد الدورة على التعلم التفاعلي وتشجع المشاركين على تبادل آرائهم وخبراتهم. وتقدم الكلمات الخاصة التي يلقيها الضيوف المتحدثون وجهات نظر إضافية كما تعزز تجربة التَعَلُّم.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد وتوضيح العناصر الأساسية للإطار التنظيمي الاحترازي.
- وصف وتطبيق المنهجيات والأدوات الرقابية الفعالة.
- استخلاص الدروس من المخاطر السابقة المحيطة بالاستقرار المالي لمنع تكرارها.

المدفوعات العابرة للحدود في العصر الرقمي (CBPDA)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا العاملون في إدارات المدفوعات، والشؤون القانونية، والتكنولوجيا، والسياسة النقدية، وإدارة النقد الأجنبي، والاستقرار المالي في البنك المركزي وغيرهم ممن يشغلون مراكز ذات مسؤوليات مشابهة.

شروط الالتحاق: ينبغي أن تكون لدى المشاركين خبرة في العمليات، والسياسات، و/أو الرقابة في واحد أو أكثر من المجالات التالية: المدفوعات، والشؤون القانونية، والتكنولوجيا، والسياسة النقدية، وإدارة النقد الأجنبي، والاستقرار المالي.

وصف الدورة: هذه الدورة مصممة استنادا إلى خارطة طريق مجموعة العشرين لتعزيز المدفوعات العابرة للحدود، ومنهج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تقديم المساعدة الفنية في مجال المدفوعات العابرة للحدود. وتهدف الدورة إلى أن تكون تفاعلية باستخدام مزيج من المحاضرات ونماذج محاكاة دراسات الحالة وتقديم العروض الفردية أو الجماعية وندوات النقاش. وتستعرض المحاضرات المشهد المتطور للمدفوعات العابرة للحدود في العصر الرقمي وتركز على كيفية تحسينه. ولتحقيق ذلك، تحلل الدورة أولا المصاعب التي تعوق تطوير نظم المدفوعات العابرة للحدود وتلقي الضوء على المبادرات الإقليمية والدولية لمعالجة تلك العقبات في المدى القريب بما في ذلك تحسين أساليب الوصول إلى أنظمة الدفع، والربط بين أنظمة الدفع السريع، وتطبيق قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وسوف تبحث الدورة أيضا موضوعات أخرى ذات صلة مثل أُطُر البيانات التي تنطبق على المدفوعات العابرة للحدود، واعتماد مُعَرِّفات الشخصية الاعتبارية، وتدابير إدارة تدفقات رأس المال. وسوف يكتسب المشاركون فهما أساسيا للمدفوعات العابرة للحدود والأعمال الجارية لمواجهة التحديات، وسوف يقومون بتطبيقها في دراسات حالة افتراضية، والتعلم من أمثلة على تحسينات المدفوعات العابرة للحدود من خلال حالات البلدان وندوات النقاش.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم عملية إعادة التشكيل الجارية للمدفوعات عبر الحدود في العصر الرقمي، بما في ذلك العوامل المحركة لتطويرها.
- وضع إطار لتحليل المنافع والمخاطر من استخدام النقود الرقمية في المدفوعات العابرة للحدود.
- مناقشة اعتبارات السياسات مع أخذ دور النقود الرقمية في المدفوعات العابرة للحدود في الاعتبار.

القضايا الراهنة في الرقابة والتنظيم في القطاع المصرفي (BRS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون بالرقابة والتنظيم في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في إدارات الرقابة والتنظيم بالبنوك المركزية والهيئات المسؤولة عن الرقابة المصرفية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن تكون لدى المشاركين خبرة في أعمال التنظيم والرقابة بالقطاع المصرفي.

وصف الدورة: تستعرض هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، آخر تطورات الرقابة والتنظيم في القطاع المصرفي، بما في ذلك معايير كفاية رأس المال، وقواعد قياس السيولة، ومخاطر أسعار الفائدة في حافظة القروض المصرفية، والانكشافات الكبيرة ومعاملات الأطراف ذات الصلة، وصلابة العمليات. وتتناول الدورة أيضا الرؤى بشأن السياسات ومناهجها المتطورة. وتركز الجلسات في هذه الدورة التدريبية على الجوانب ذات الأهمية الخاصة لكل منطقة وتناقش أهم التحديات في التطبيق، وانعكاساتها على البنوك والسلطات الرقابية. والعناصر التفاعلية مثل دراسات الحالة والحلقات التطبيقية مُصمَّمة لإعطاء رؤى عميقة عملية ولدعم تبادل المعرفة بين المشاركين.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تعريف وتلخيص العناصر الأساسية لإطار اتفاقية بازل والتحديات في تطبيقه.
- شرح آخر الإصلاحات والتطورات في معايير التنظيم المصرفي الدولية الأخرى.
- تحديد الممارسات الرقابية الجيدة لرصد وتقييم المخاطر المصرفية باستخدام منهج قائم على المخاطر واتخاذ الإجراءات الفعالة.

تنظيم ومراقبة المخاطر السيبرانية (CRS)

المستفيدون المستهدفون: أجهزة الرقابة والتنظيم في القطاع المالي التي تتولى مسؤوليات تتضمن التنظيم المتعلق بالمخاطر السيبرانية و/أو الرقابة على البنوك المركزية والهيئات المعنية بالرقابة على المؤسسات المالية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن تكون لدى المشاركين خبرة لمدة سنة على الأقل في مجال أعمال التنظيم والرقابة العامة على المؤسسات المالية.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، تقدم تدريبا من المستوى التمهيدي إلى المتوسط في مجال التنظيم والرقابة على المخاطر السيبرانية للمراقبين غير المتخصصين في القطاع المالي. وهذه الدورة: (١) تستعرض آخر الاتجاهات العامة للتكنولوجيا التي تعتمدها الكيانات الخاضعة للرقابة، ومشهد التهديدات المتغيرة وانعكاساتها على المخاطر السيبرانية والاستقرار المالي، و(٢) تتناول العناصر الرئيسية في القواعد التنظيمية الخاصة بالمخاطر السيبرانية، و(٣) تناقش المناهج والأدوات الرقابية، و(٤) تعرض أهم مفاهيم الأمن السيبراني، وتغطي الحوكمة وتقييم المخاطر وتبادل المعلومات، بناء على المعايير وأفضل الممارسات الدولية. وسوف تركز الجلسات على إعطاء دروس ونصائح عملية يمكن أن تستفيد منها الأجهزة التنظيمية والرقابية، في سياق

أنشطتها الرقابية اليومية. وسوف تكون الجلسات تعليمية وتفاعلية من خلال التدريبات الجماعية ودراسات الحالة وتمثيل الأدوار وعقد المناقشات لتبادل المعلومات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

فهم أسس حلول تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المؤسسات المالية، ومشهد التهديدات السيبرانية، والخصائص الرئيسية للمخاطر السيبرانية وموقعها في إطار إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة ككل.

- تحديد وتقديم عرض موجز للمكونات الرئيسية في القواعد التنظيمية للمخاطر السيبرانية والمناهج السليمة في مراقبة المخاطر السيبرانية.
- فهم انعكاسات المخاطر السيبرانية على الاستقرار المالي وتكوين رؤية متعمقة عن سبل تعزيز الصلابة السيبرانية في القطاع المالي.

عبر شبكة الإنترنت: تنظيم ومراقبة المخاطر السيبرانية (CRSx)

المستفيدون المستهدفون: هذه الدورة موجهة للمراقبين في القطاع المالي ممن ليست لديهم خلفية تعليمية نظامية في مجال تكنولوجيا المعلومات أو الأمن السيبراني.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين قدر من الخبرة في مجال الرقابة على القطاع المالي ولا يشترط أن تكون لديهم خلفية في مجال تكنولوجيا المعلومات أو الأمن السيبراني. ومن الضروري أن يتوافر لديهم جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: مع استمرار تزايد اعتماد القطاع المالي على تكنولوجيا المعلومات وزيادة الترابط بين الأنظمة الإلكترونية، أصبح الأمن السيبراني مصدر خطر على الاستقرار المالي. ويتعين على المراقبين الماليين فهم طبيعة المخاطر ومعرفة المفاهيم الضرورية لإدارة المخاطر السيبرانية واكتساب المهارات الأساسية المطلوبة لضمان فعالية التنظيم والرقابة. ولتحقيق هذه الأهداف، سوف تستعرض هذه الدورة التدريبية مشهد المخاطر السيبرانية التي تهدد المؤسسات المالية، والمبادئ الأساسية للإدارة السليمة للمخاطر القائمة على فهم بِنَى نظم تكنولوجيا المعلومات، ومناهج القواعد التنظيمية والممارسات الرقابية الفعالة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- البرهنة على فهمهم لمشهد التهديدات السيبرانية.
- تحديد أهم الدوافع المسببة للمخاطر السيبرانية.
- شرح مناهج إدارة المخاطر السيبرانية.
- تقييم ممارسات إدارة المخاطر.
- استيعاب المفاهيم التي تشكل إطار القواعد التنظيمية لإدارة المخاطر السيبرانية.
- تعلم عناصر مراقبة المخاطر السيبرانية.
- تحديد أهم المواقف التي تستلزم المراقبة على مستوى الخبراء.

إدارة الدين وإبلاغ بيانات الدين والعلاقات مع المستثمرين (DMIR)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من مكاتب إدارة الدين ووزارات المالية والبنوك المركزية الذين يتعاملون مع الموضوعات المتعلقة بإدارة الدين العام في البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية، أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، تتيح بناء قدرات مديري الدين على أساس الممارسات السليمة في مجالات إدارة الدين، وإبلاغ بيانات الدين، والعلاقات مع المستثمرين بهدف دعم عمليات إدارة الدين وزيادة شفافية الدين العام. وتستخدم الدورة المبادئ التوجيهية المعدلة لإدارة الدين العام (Revised Guidelines for Public Debt Management) كأساس في مناقشة أهم شروط ومزايا نشر البيانات الشاملة والدقيقة عن الدين في الوقت الملائم، بما في ذلك من خلال نشر تقارير ونشرات الدين الدورية. ويتلقى المسؤولون التدريب حول أهمية الشفافية في فعالية العلاقات مع المستثمرين، وتطوير الأسواق، وإدارة الدين السليمة. وتعزز هذه الدورة التدريبية قدرة الحكومة على دعم إدارة الدين العام بكفاءة عن طريق إرساء ممارسات إبلاغ بيانات الدين والعلاقات مع المستثمرين ضمن مبادئ إدارة الدين الرئيسية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم أهمية إبلاغ بيانات الدين بانتظام في سياق المبادئ التوجيهية المعدلة لإدارة الدين العام.
- توضيح خصائص التكلفة والمخاطر في محفظة الاستثمار في سندات الدين، بما في ذلك الدين المضمون.
- حساب المؤشرات ذات الأهمية في محفظة سندات الدين وهياكل استرداد الدين.
- شرح أهمية النشر الدوري لنشرات الدين وتقارير إدارة الدين السنوية.
- إصدار نشرات عن الدين، وتقارير عن الديون، وعروض عن العلاقات مع المستثمرين.
- مناقشة الممارسات ذات الأهمية في العلاقات مع المستثمرين التي تحسِّن شفافية الدين.

عبر شبكة الإنترنت: إدارة الدين وإبلاغ بيانات الدين والعلاقات مع المستثمرين (DMIRx)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من مكاتب إدارة الدين ووزارات المالية والبنوك المركزية الذين يتعاملون مع الموضوعات المتعلقة بإدارة الدين العام.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية، أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، تتيح بناء قدرات مديري الدين على أساس الممارسات السليمة في مجالات إدارة الدين، وإبلاغ بيانات الدين، والعلاقات مع المستثمرين بهدف دعم عمليات إدارة الدين وزيادة شفافية الدين العام. وتستخدم الدورة المبادئ التوجيهية المعدلة لإدارة الدين العام (Revised Guidelines for Public Debt Management) كأساس في مناقشة أهم شروط ومزايا نشر بيانات شاملة ودقيقة عن الدين في الوقت الملائم، بما في ذلك من خلال نشر تقارير ونشرات الدين الدورية. ويتلقى المسؤولون التدريب حول أهمية الشفافية في فعالية العلاقات مع المستثمرين، وتطوير الأسواق، وإدارة الدين السليمة. وتعزز هذه الدورة التدريبية قدرة الحكومة على دعم إدارة الدين العام بكفاءة عن طريق إرساء ممارسات إبلاغ بيانات الدين والعلاقات مع المستثمرين ضمن مبادئ إدارة الدين الرئيسية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم أهمية إبلاغ بيانات الدين بانتظام في سياق المبادئ التوجيهية المعدلة لإدارة الدين العام.
- توضيح خصائص التكلفة والمخاطر في محفظة الاستثمار في سندات الدين، بما في ذلك الدين المضمون.
- حساب المؤشرات ذات الأهمية في محفظة سندات الدين وهياكل استرداد الدين.
- شرح أهمية النشر الدوري لنشرات الدين وتقارير إدارة الدين السنوية.
- إصدار نشرات عن الدين، وتقارير عن الديون، وعروض عن العلاقات مع المستثمرين.
- مناقشة الممارسات ذات الأهمية في العلاقات مع المستثمرين التي تحسِّن شفافية الدين.

تطوير أسواق الدين المحلية (DDM)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في مكاتب إدارة الدين والبنوك المركزية والهيئات التنظيمية المتعاملون في الموضوعات ذات الصلة بأسواق الأوراق المالية في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية، أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، تتناول مجموعة متنوعة من الموضوعات المتعلقة بتطوير أسواق السندات الحكومية المحلية. تُنظَّم هذه الدورة التي طُوِّرَت مؤخرا استنادا إلى التشخيص الجديد في المذكرة التوجيهية بعنوان Guidance Note for Developing Government Local Currency Bond Markets والتي اشترك في إعدادها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويتلقى المسؤولون تدريبا حول البيئة المالية الكلية ذات الصلة وأهم العناصر الأساسية المتعلقة بسوق المال، والسوق الأولية، والسوق الثانوية، وقاعدة المستثمرين، والإطار القانوني والتنظيمي، والبنية التحتية للسوق التي تدعم تطوير الأسواق. وتساعد هذه الدورة على تكوين فهم أعمق لأوجه الترابط بين كل وحدة أساسية والتحديات المصاحبة التي تحيط بتطويرها. وبناء على مجموعة من مقاييس النتائج ومؤشرات السياسات، يتدرب المشاركون على إجراء تقييم ذاتي لمرحلة تطور السوق على أساس الوحدات الأساسية بهدف تحديد الفجوات وأبرز القيود.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح أهمية دور الأسواق المترابطة في تطوير سوق السندات الحكومية.
- تقدير التحديات الأساسية أمام تعميق سوق الدين المحلية.
- صياغة السياسات وتحديد الممارسات الفعالة في أسواق المال وأسواق السندات الحكومية التي تدعم تطور السوق.
- تفسير ضرورة تنسيق الأطراف المعنية مع مجموعة من الهيئات الحكومية والأطراف المشاركة في السوق.
- استحداث ممارسات فعالة في العلاقات مع المستثمرين وتنويع قاعدة المستثمرين.
- إجراء تقييم ذاتي لمرحلة تطور السوق لتحديد الفجوات وأبرز القيود.

الأموال الإلكترونية والمدفوعات عبر الهواتف المحمولة (EMM)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا العاملون في إدارات المدفوعات، والشؤون القانونية، والتكنولوجيا، والسياسة النقدية، والاستقرار المالي في البنك المركزي وغيرهم ممن يشغلون مراكز ذات مسؤوليات مشابهة.

شروط الالتحاق: ينبغي أن تكون لدى المشاركين خبرة في العمليات، أو السياسات، و/أو الرقابة في واحد أو أكثر من المجالات التالية: المدفوعات، والشؤون القانونية، والتكنولوجيا، والسياسة النقدية، والاستقرار المالي.

وصف الدورة: تتيح هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي، التعمق في بحث مسألة الأموال الإلكترونية والمدفوعات عبر الهواتف المحمولة من خلال دراسة تطوراتها حول العالم، والشروط المسبقة، ونموذج العمل، والمنصات والتقنيات بما فيها تقنية اتصال المجال القريب ورموز الاستجابة السريعة والمحافظ الإلكترونية المحمولة، والمنافع التي تعود على الاقتصاد والمخاطر، والقواعد التنظيمية الاحترازية، والتخطيط لحالات الطوارئ. وهذه الدورة مُصَمَّمة بحيث تكون تفاعلية باستخدام مزيج من المحاضرات ودراسات الحالة/نماذج المحاكاة، والعروض الفردية أو الجماعية، وندوات النقاش. وتستند تدريبات التقييم الذاتي إلى إجراءات موجهة وتتضمن حالات الاستخدام والعناصر ونماذج العمل والمخاطر والقواعد التنظيمية. وبعد أن يُكَوِّن المشاركون فهما أساسيا للأموال الإلكترونية والمدفوعات عبر الهواتف المحمولة، يقومون بتطبيق ذلك على دراسة حالة لبلد افتراضي بغرض توضيح/صياغة استراتيجية كلية للمدفوعات بوسائل التكنولوجيا المالية ووضع خطة للعمل. وبعد التجربة العملية للتقييم الذاتي، تتم مناقشة النتائج من خلال عروض المجموعات وجلسات استخلاص المعلومات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم أساسيات الأموال الإلكترونية والمدفوعات عبر الهواتف المحمولة (التعريف والنطاق والخصائص وتشغيلها، إلخ).
- فهم تطورات الأموال الإلكترونية ونظم المدفوعات عبر الأجهزة المحمولة ومنصاتها ونموذج عملها ومخاطرها.
- فحص الأُطُر الرقابية للأموال الإلكترونية ونُظُم المدفوعات عبر الهواتف المحمولة.
- توضيح وصياغة استراتيجية للأموال الإلكترونية وأداء المدفوعات عبر الهواتف المحمولة وكذلك وضع خطة عمل لها.

التطور المالي والشمول المالي (FDFI)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا من البنوك المركزية والهيئات الحكومة المتعاملة في تنظيم القطاع المالي. تُعطى الأفضلية للمتقدمين المعنيين بقضايا ترتبط مباشرة بالتطور المالي والشمول المالي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين إلمام بأساسيات علم الاقتصاد أو التمويل، أو خبرة عملية معادلة. وسيكون إلمامهم بالاقتصاد القياسي عاملا مساعدا، ولكنه ليس مطلبا ضروريا. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا دورة التدريب عبر الإنترنت حول التطور المالي والشمول المالي (FDFIx).

وصف الدورة: تشرح هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، أهمية التطور المالي والشمول المالي بالنسبة للاقتصاد الكلي. وبدءا بتحليل يحدد دور التمويل في الاقتصاد، تعرض الدورة إطارا لتطوير الأسواق المالية، وتحدد الأطراف الفاعلة والأدوات الرئيسية، كما تلقي الضوء على العقبات التي يمكن أن تعوق تطوير هذه الأسواق وكذلك السياسات التي تشجع تطوير الأسواق المالية. وتعرض هذه الدورة مفهوم الشمول المالي باعتباره أحد الأبعاد الأساسية في التطوير المالي – وهو منظور لم يلق اهتماما إلا مؤخرا. وتستعرض الدورة المؤشرات المستخدمة حاليا لقياس الشمول المالي، وتأثيره على الاقتصادي الكلي، وأهم استراتيجيات السياسات التي تُتبع عادة لتشجيع الشمول. وتستخدم الدورة كذلك مجموعة واسعة من دراسات الحالة والعمل الجماعي والحلقات التطبيقية لضمان اكتساب المشاركين للخبرة العملية التي تفيدهم في أداء مهام وظائفهم.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد الأطراف الفاعلة والأدوات الرئيسية اللازمة لتطوير الأسواق المالية.
- قياس درجة التطور المالي والشمول المالي لبلد ما أو بلدان معينة باستخدام مجموعة كبيرة من المؤشرات الموحدة.
- استخدام نموذج تحليلي بسيط للتنبؤ بالنتائج المحتملة لمختلف السياسات حول الشمول المالي.
- تقييم خيارات واستراتيجيات السياسات المعنية بالتطور المالي والشمول والمالي من منظور الاقتصاد الكلي، وذلك بتحديد المفاضلات الممكنة والعقبات المحتملة.
- وضع استراتيجية للسياسات بغية دعم التطوير المالي في البلد المعني، مع مراعاة الظروف والروابط الأولية بين القطاع المالي والاقتصاد الكلي.

عبر شبكة الإنترنت: التطور المالي والشمول المالي (FDFIx)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية والهيئات الحكومة المعنية بتنظيم القطاع المالي.

شروط الالتحاق: يتوقع إلمام المشاركين بأساسيات علم الاقتصاد أو التمويل. وسيكون إلمامهم بالاقتصاد القياسي عاملا مساعدا، ولكنه ليس مطلبا ضروريا. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل" وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: توضح هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، أهمية التطور المالي والشمول المالي بالنسبة للاقتصاد الكلي. وتستعرض الدورة الدراسات النظرية والتجريبية حول تأثير التمويل على الأداء الاقتصادي الكلي والنمو، وتستهل ذلك بعرض تحليلي يحدد دور التمويل في الاقتصاد. وتتناول كذلك أهم قضايا السياسات التي تشجع التطور المالي (سياسات تمكين الأسواق) وتحد من تأثيراته المحتملة المزعزعة للاستقرار (سياسات تسخير الأسواق). وتعرض هذه الدورة مفهوم الشمول المالي باعتباره أحد الأبعاد الأساسية في التطوير المالي – وهي رؤية لم تحظ بالاهتمام الملائم إلا مؤخرا، حيث ظل النقاش لسنوات طويلة يدور بدلا من ذلك حول مفهوم وقياس العمق المالي. وتستعرض الدورة المؤشرات المستخدمة حاليا لقياس الشمول المالي، وتأثيره الواضح على الاقتصاد الكلي، وأهم استراتيجيات السياسات المتبعة في المعتاد.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد إطار لتطوير الأسواق المالية والشمول المالي ودرجة أهميتهما للنمو الاقتصادي والتنمية.
- قياس درجة التطور المالي والشمول المالي لبلد ما أو بلدان معينة باستخدام مجموعة كبيرة من المؤشرات الموحدة واستخدام القياس المرجعي لمقارنة بلد ما بالبلدان النظيرة.
- تحديد استراتيجيات وسياسات لدعم تطوير جهات الوساطة المالية والأسواق الرأسمالية في بلد ما، مع مراعاة الأوضاع المبدئية والروابط بين القطاع المالي والاقتصاد الكلي.

- تفهم التحديات الفريدة التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سبيل الحصول على التمويل؛ وإيضاح الكيفية التي يمكن بها لجهات الوساطة المالية أن تصمم منتجاتها على الوجه الأمثل الذي يلبي احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- عرض منهجيات قياسية لإدارة المخاطر المصاحبة لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ وتقييم كيف يمكن للسياسات الحكومية تحسين بيئة الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتفهم دور بنوك الدولة وبنوك التنمية متعددة الأطراف، بما في ذلك دورها في التخفيف من حدة المخاطر.
- تقييم المنافع والتكلفة لمختلف سياسات الشمول المالي وتحديد الاستراتيجيات لتشجيع الشمول المالي للأسر المعيشية وللمشروعات متناهية الصغر.
- فهم الاستخدامات المختلفة للتكنولوجيا في القطاع المالي (التكنولوجيا المالية) وكيفية استخدامها لرفع كفاءة الخدمات المالية ودرجة احتوائها لكل شرائح المجتمع دون زعزعة الاستقرار المالي.

عبر شبكة الإنترنت: تحليل الأسواق المالية (FMAx)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة ملائمة بصفة خاصة للمسؤولين في البنوك المركزية ووزارات المالية والهيئات التنظيمية ممن لديهم الخبرة في مجال الاقتصاد الكلي ويرغبون في اكتساب الخبرة في المجال المالي. وتقدم هذه الدورة باللغة الإنجليزية.

متطلبات وشروط الالتحاق: من المتوقع إلمام المشاركين إلى حد ما بالأساليب الأساسية المستخدمة في الإحصاء والاحتمالات. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل" وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة عبر الإنترنت، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، إلى تعريف المشاركين بأساسيات التحليل المالي ضمن مجموعة أدوات صناع السياسات. وتستخدم هذه الأدوات لدراسة خصائص مختلف الأدوات المالية وتسعيرها، وتحليل محافظ الأصول والإلمام بأساسيات إدارة المخاطر. ويُعتبر الإلمام التام بهذه الأمور مطلبا ضروريا للمشاركة في دورات الصندوق المتقدمة والموجهة نحو السياسات في مجال المالية أو المالية الكلية. وتتناول هذه الدورة موضوعات تسعير الأوراق المالية والأسهم ذات الدخل الثابت؛ وهيكل آجال أسعار الفائدة؛ وتخصيص أصول الحافظة وتنويعها؛ ومقدمة إلى إدارة المخاطر، وغيرها من الموضوعات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد أسعار مجموعة متنوعة من الأصول المالية (أدوات سوق المال، والسندات، وأسهم الملكية) باستخدام مبدأ القيمة الحالية.
- قياس ومقارنة مقاييس العائد المختلفة للأصول المالية.
- إنشاء وتقدير منحنى العائد على أساس المعلومات المتاحة بسهولة، واستخدام عدة نظريات في تفسير سلوكياته.
- الربط بين الفروق في تقييم أسهم الملكية أو الأسواق المنفردة والأساسيات الاقتصادية.
- إنشاء حافظة مثلى من الأصول عالية المخاطر باستخدام بيانات العائدات التاريخية، وتقييم التغييرات المحتملة في تكوينها لدى تغير الأوضاع الاقتصادية الكلية.
- تقييم المخاطر السوقية لأحد الاستثمارات بحساب "القيمة المعرضة للمخاطر" (VaR)، والقيمة المعرضة للمخاطر تحت الضغط، وجوانب القصور المتوقعة، واستخدام الاختبارات الرجعية في تقييم مدى دقة الحساب السابق للقيمة المعرضة للمخاطر.

البنى التحتية للأسواق المالية: المبادئ والممارسات (FMI-PP)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا العاملون في إدارات المدفوعات، والشؤون القانونية، وإدارة المخاطر، والتكنولوجيا في البنك المركزي أو في جهة رقابية وغيرهم ممن يشغلون مراكز ذات مسؤوليات مشابهة.

شروط الالتحاق: ينبغي أن تكون لدى المشاركين خبرة في العمليات، أو السياسات، و/أو الرقابة في واحد أو أكثر من المجالات التالية: البنى التحتية للأسواق المالية (مثل نظم المدفوعات، ونظم تسوية الأوراق المالية، ونظم الحفظ المركزي للأوراق المالية، والأطراف المقابلة المركزية، ومستودعات بيانات التداول)، وإدارات الشؤون القانونية، وإدارة المخاطر، والتكنولوجيا

وصف الدورة: تركز هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، على مبادئ البنى التحتية للأسواق المالية (PFMI). والدورة مُصَمَّمة بحيث تكون تفاعلية باستخدام مزيج من المحاضرات ونماذج محاكاة دراسات الحالة والعروض الفردية أو الجماعية وندوات النقاش. وتركز المحاضرات على الأربعة والعشرين مبدأ والخمس مسؤوليات التي تضطلع بها السلطات في ظل مبادئ البنى التحتية للأسواق المالية، وإطار الإفصاح، ومنهجية التقييم، وبعض قضايا موضوعات الصلابة السيبرانية، وتكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة، والابتكارات الرقمية ذات الصلة. وبعد أن يُكَوِّن المشاركون فهما أساسيا للمعايير، يطبقونها على بلد افتراضي لتقييم مستوى امتثال نظام مدفوعاته، ونظام تسوية الأوراق المالية، والحفظ المركزي للأوراق المالية. وتقوم تدريبات التقييم الذاتي على مبادئ موجهة. وبعد التجربة العملية للتقييم الذاتي، تتم مناقشة النتائج من خلال عروض المجموعات وجلسات استخلاص المعلومات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم إطار مبادئ البنى التحتية للأسواق المالية.
- تطبيق المعايير لتحقيق امتثال نظام المدفوعات، ونظام تسوية الأوراق المالية، والحفظ المركزي للأوراق المالية.
- تعزيز سلامة المدفوعات وكفاءتها، وترتيبات المقاصة، والتسوية، والقيد، وعلى نطاق أوسع، الحد من المخاطر النظامية والعمل على زيادة الشفافية ودعم الاستقرار المالي.

الأسواق والأدوات المالية (FMI)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية ووزارات المالية والهيئات التنظيمية المالية المهتمون بالموضوعات المالية الأكثر تقدما من تلك الموضوعات التي تتناولها دورة "تحليل الأسواق المالية".

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون في الدورة حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو المالية، أو لديهم خبرة عملية معادلة. وتستلزم هذه الدورة الاستخدام المكثف للوحات الجدولية (spreadsheets) بصيغة "مايكروسوفت إكسل"، ويُتوقع من المشاركين إتقان استخدامها.

ويوصى بشدة أن يقوم المتقدمون للالتحاق بهذه الدورة بإتمام دورة التدريب حول "تحليل الأسواق المالية (FMAx)" عبر الإنترنت أولا.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، مصممة بحيث تزود المشاركين بأساسيات الأدوات المالية على نحو يتجاوز المستوى المعتاد في تناول السندات والأسهم الذي تغطيه دورة "تحليل الأسواق المالية" عبر الإنترنت. وبعد مراجعة موجزة للمعلومات السابقة، تغطي الدورة العقود الآجلة والعقود المستقبلية والمبادلات وعقود الخيار ثم تنتقل إلى الجمع بين الإلمام بأساسيات الأدوات المالية والتطبيقات العملية. وتخصص الدورة كذلك بعض الوقت لتناول انعكاسات السياسات، وأهمها ما يتعلق بتنظيم الأسواق المالية، وإن كان يوصى بحضور دورة تدريبية منفصلة تركز على سياسات القطاع المالي بالنسبة للمهتمين بهذا الموضوع. وتتناول المحاضرات النظرية الأساسية، في حين تتيح الحلقات التطبيقية ودراسات الحالة للمشاركين تطبيق معرفتهم واختبار فهمهم لطريقة وأسباب استخدام بعض الاستراتيجيات. وتلقي الدورة الضوء كذلك على سوء استخدام الأدوات المالية، وهو ما يمكن أن يفضي إلى خسائر فادحة وإلى زعزعة الاستقرار المالي. ويُتوقع من المشاركين أن يقوموا بإعداد عروض نهائية حول مجموعة من قضايا الأسواق المالية الراهنة المحددة سلفا.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تفسير الأساس المنطقي الاقتصادي لمختلف الأدوات والأسواق المالية.
- تحديد واستخدام العناصر الأساسية التي تم عرضها في الدورة لإنشاء الأدوات المالية.
- استخدام نماذج التسعير الأساسية لتحديد مواطن سوء التسعير أو سوء الاستخدام المحتملة للأدوات المالية.
- تحديد المخاطر أمام الاستقرار المالي في الأسواق والأدوات المالية، بناء على دراسات حالة لأزمات مالية سابقة.
- استخلاص الدروس من المخاطر السابقة المحيطة بالاستقرار المالي لمحاولة منع تكرارها.

سياسات القطاع المالي (FSP)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى العليا المشاركون في صياغة السياسات للقطاع المالي، ولا سيما موظفو البنوك المركزية وهيئات التنظيم المالي، وأي هيئات أخرى مشاركة في الرقابة الاحترازية الجزئية أو الكلية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو التمويل أو لديهم خبرة عملية معادلة، ودراية بأساسيات الاقتصاد القياسي، وقدرة على تفسير النتائج المستمدة من نماذج الاقتصاد القياسي. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا دورة التدريب عبر الإنترنت حول "تحليل الأسواق المالية (FMAx)" وأن يكونوا على دراية عملية باستخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل". كذلك يفضل أن يكون قد سبق لهم حضور دورة "الرقابة على القطاع المالي" (FSS) نظرا لأهمية فهم وتقييم المخاطر الأساسية المحيطة بالقطاع المالي من أجل تصميم سياسات التخفيف من حدة هذه المخاطر.

وصف الدورة: تبدأ هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات في الصندوق، بإلقاء نظرة عامة على المخاطر المالية وكيفية انتقالها داخل النظام المالي والقطاع العيني وبينهما. ويستعرض المشاركون بعد ذلك تصميم وتأثير سياسات القطاع المالي على تخفيف حدة المخاطر التي تم تقييمها بدءا من الأساس المنطقي للسياسات الاحترازية الجزئية والكلية على السواء. وتتناول الدورة أيضا مناقشة التفاعلات بين السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الاحترازية الكلية. ورغم أن التركيز ينصب على الاستراتيجيات الوقائية، تناقش الدورة كذلك سياسات إدارة أوضاع العسر المالي والتخطيط للطوارئ. وتتضمن الدورة مزيجا من المحاضرات ودراسات الحالة والحلقات التطبيقية العملية يسمح للمشاركين بمناقشة واختبار مختلف السياسات حتى يتسنى لهم قياس نتائجها، المقصودة وغير المقصودة على السواء. وينصح المشاركون المهتمون أساسا بتقييم المخاطر بالاطلاع على دورة "الرقابة على القطاع المالي" (FSS) حيث إن محور تركيزها كمي في المقام الأول.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد القنوات التي تنتقل خلالها الصدمات بين القطاع المالي والقطاع العيني، وكذلك داخل النظم المالية وفيما بينها.
- تحليل السياسات الاحترازية الجزئية والكلية ذات الصلة، وكيفية تفاعلها المحتمل مع السياسات الأخرى ومع أي عواقب ممكنة غير مقصودة.
- التوصية باستخدام أدوات احترازية كلية لمنع وقوع المخاطر النظامية والتخفيف من حدتها حال حدوثها، وتحديد بعض التحديات المحتملة ذات الصلة بالتنفيذ.
- تقييم فعالية السياسات الاحترازية الجزئية والكلية.

الرقابة على القطاع المالي (FSS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى العليا المكلفون بالرقابة على القطاع المالي، وخاصة موظفي البنوك المركزية وهيئات التنظيم المالي، والهيئات الأخرى المشاركة في الرقابة الاحترازية الكلية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية، يفضل على مستوى الماجستير، أو لديهم خبرة عملية معادلة، وأن يكونوا من ذوي المهارات العالية في استخدام الأساليب الكمية وممن يتقنون استخدام أجهزة الكمبيوتر في تحليل البيانات. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون للالتحاق بالدورة قد سبق لهم إتمام دورة التدريب عبر الإنترنت حول "تحليل الأسواق المالية" (FMAx). ونظرا لأن العديد من الحلقات التطبيقية في هذه الدورة تستخدم صحائف عمل برنامج "مايكروسوفت إكسل"، لذا يتعين الإلمام بأساسيات استخدام برنامج "إكسل".

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، إلى تعريف المشاركين بأهم المفاهيم والأدوات المستخدمة في تحديد وتقييم مواطن الضعف ومصادر القوة في القطاع المالي. وتقدم هذه الدورة مجموعة من الأدوات الأساسية لتقييم المخاطر المحيطة بالقطاع المالي وقياسها مقابل هوامش رأس المال والسيولة الوقائية في النظام المالي. وتركز المناقشات على التحديد المبكر للاختلالات المالية الكلية وتحليل مدى انتقال العسر المالي بين مختلف المؤسسات والأسواق والقطاعات الاقتصادية، بهدف الحد من احتمال وقوع الأزمات المالية وتخفيض حدتها حال وقوعها. وتتضمن الدورة مزيجا من المحاضرات والحلقات التطبيقية العملية بحيث تسمح للمشاركين بتطبيق الأساليب الضرورية لتقييم المخاطر.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- قياس المخاطر الأساسية التي تواجه البنوك (مثل الائتمان والأسواق والسيولة والتمويل)، وهوامش رأس المال والسيولة الوقائية ذات الصلة، من منظور استقرار النظام المالي.
- تصميم وتنفيذ اختبارات القدرة على تحمل الضغوط الأساسية للملاءة والسيولة وتفسير نتائجها.
- فهم المحركات الرئيسية للمخاطر المناخية وقنوات انتقالها إلى الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية، وإجراء اختبارات أساسية لقياس القدرة على تحمل الضغوط المناخية.
- إدراك أهمية جهات الوساطة المالية غير المصرفية وروابطها بالبنوك.
- تقييم الروابط المالية الكلية، بما في ذلك الروابط بين القطاع المالي، والحكومة، والاقتصاد العيني، إلى جانب آليات تعظيم الأثر المحتملة.
- رصد تراكم المخاطر النظامية ومواطن الخطر المصاحبة للائتمان، والرفع المالي، وعدم التوافق في الميزانيات العمومية، والروابط المتبادلة.
- تقييم كيفية انتشار الصدمات وتفاقمها في النظام المالي كله، على سبيل المثال من خلال دوامات السيولة المعاكسة أو التأثيرات المرتدة بين أسعار الأصول والرفع المالي.

تطوير سوق التكنولوجيا المالية وانعكاساتها على السياسات (FINTECH)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا من البنوك المركزية والهيئات الحكومية الأخرى المتعاملة في تنظيم القطاع المالي. وتُعطى الأفضلية للمتقدمين المعنيين بالقضايا المرتبطة مباشرة بالتطور والشمول الماليين، وكذلك بالرقابة على التكنولوجيا المالية الجديدة وتنظيمها.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون في الدورة حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو المالية، أو لديهم خبرة عملية معادلة. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا أولا الدورة التدريبية حول "سياسات القطاع المالي" (FSP).

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية التي يقدمها معهد تنمية القدرات مصممة بحيث تزود المشاركين بالمعرفة الأساسية لفهم التكنولوجيات المالية الجديدة (fintech) وما يرتبط بها من انعكاسات على مستوى السياسات. وبعد تقديم نظرة عامة على مشهد التكنولوجيا المالية، سوف تركز الدورة على العديد من المجالات الآخذة في التطور بسرعة في السنوات الأخيرة: أداء المدفوعات باستخدام التكنولوجيا المالية، والتمويل من خلال التكنولوجيا المالية، والأصول المشفرة، والتمويل اللامركزي. وسوف تناقش الدورة أيضا المخاطر الناشئة عن تطورات التكنولوجيا المالية في هذه المجالات وتبحث التحركات الممكنة على مستوى السياسات. وبالإضافة إلى المحاضرات، تستخدم الدورة مجموعة واسعة من دراسات الحالة والعمل الجماعي لضمان اكتساب المشاركين للخبرة العملية التي تفيدهم في أداء مهام وظائفهم.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تعريف المفاهيم الأساسية للتكنولوجيا المالية وفهمها.
- تفسير الأساس الاقتصادي المنطقي لمختلف أدوات التكنولوجيا المالية وانعكاساتها على صناعة الخدمات المالية.
- تحديد أبرز المخاطر والمخاوف التنظيمية بشأن الاستقرار المالي، والنزاهة المالية، والأمن، وحماية المستهلك، وغيرها من الجوانب ذات الصلة.
- إدراك طبيعة الاستجابات التنظيمية الدولية لتطورات التكنولوجيا المالية.

الأساليب الحدودية في إعداد نموذج السيولة النظامية في البنوك المركزية (FMMCBSL)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العُليا في البنوك المركزية المهتمون بعمليات السوق أو استراتيجية السياسة النقدية.

شروط الالتحاق: المشاركون الذين لديهم خبرة في عمليات البنوك المركزية، والأسواق المالية، ومعرفة أساسية بالأساليب الكمية.

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة التدريبية تدريس الأساليب الإحصائية المتقدمة المستخدمة في إعداد نموذج السيولة النظامية في سياق أطر العمليات المختلفة. وتغطي الدورة أساليب تناسب:

(١) ترتيبات سعر الصرف الثابت
(٢) نطاقات أسعار الفائدة
(٣) نظم الحد الأدنى لسعر الفائدة

والأساليب الكمية التي وضعها خبراء إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية مصممة كذلك للبلدان التي لديها بيانات محدودة، وللأسواق المالية غير المتطورة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- التنبؤ بالعوامل المستقلة (العملة المتداولة، وصافي الأصول الأجنبية، ورصيد حساب الدولة) باستخدام إطار إحصائي مع:
  (١) اختيار نموذج ديناميكي من بين عدة لوغاريتمات مبنية على الأداء خارج العينة
  (٢) تقدير فترة الثقة في التنبؤات
  (٣) مطابقة التنبؤات بغرض التنبؤ بحاصل العوامل المستقلة (السيولة الهيكلية)
  (٤) إعادة استخدام معلمات النموذج تلقائيا للتعديل حسب البيانات الجديدة والانقطاعات الهيكلية
- تقدير طلب البنوك التجارية الديناميكية على احتياطيات البنوك المركزية، من خلال مناهج غير مَعْلَمية ومناهج مَعْلَمية.
- معايرة ما يلي على النحو الأمثل:
  (١) عمليات السوق المفتوحة
  (٢) الاحتياطي الإلزامي
  (٣) عمليات السيولة الهيكلية.

حدود سياسات السلامة الاحترازية الكلية (FMP)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العُليا في البنوك المركزية أو الوزارات أو الجهات الرقابية الأخرى الذين يعملون في مجال تقييم المخاطر النظامية والسياسات الاحترازية الكلية، أو المهتمون بدراسة قضايا المفاهيم أو التشغيل المرتبطة باستخدام أُطُر وسياسات السلامة الاحترازية الكلية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية، أو لديهم خبرة عملية معادلة، كما يُتوقع أن تكون لديهم معرفة أو خبرة بتقييمات المخاطر في القطاع المالي، والرقابة عليه و/أو الإلمام بالروابط الاقتصادية الكلية–المالية.

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، عرض إرشادات صندوق النقد الدولي بشأن تقييم المخاطر النظامية واستخدام أدوات سياسة السلامة الاحترازية الكلية لاحتواء هذه المخاطر. وتستند الدورة إلى المبادئ الرئيسية في المذكرات التوجيهية للصندوق حول سياسة السلامة الاحترازية الكلية، وتجارب البلدان، والتحليلات التجريبية باستخدام قواعد بيانات الصندوق للسلامة الاحترازية الكلية. وكذلك تتناول الدورة باستفاضة كيفية تقييم المخاطر النظامية وتحويل هذا التقييم في المقابل إلى توصيات بشأن السياسات لمواجهة مواطن الضعف واسعة النطاق والقطاعية والمرتبطة بالسيولة والهيكلية. وتتيح الدورة أيضا مناقشة الأطر المؤسسية للبلدان لإدارة المخاطر النظامية. وأخيرا تناقش الدورة مجالات المشورة حسب الموضوع، وتشمل استخدام وتفعيل هامش أمان إيجابي ومحايد الأثر لرأس المال، والتفاعل بين سياسات السلامة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الكلية الأخرى، بالإضافة إلى انعكاسات إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي على الاستقرار المالي. ومن المُتوقع أن يستعرض المشاركون تجاربهم في صنع سياسات السلامة الاحترازية الكلية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- استيعاب مفهوم المخاطر النظامية وصنع سياسات السلامة الاحترازية الكلية.
- فهم الركائز المؤسسية اللازمة من أجل إدارة سياسة السلامة الاحترازية الكلية بفعالية.
- فهم المنافع والتكاليف المقترنة بسياسات السلامة الاحترازية الكلية وحدود ما يمكن تحقيقه من خلالها.
- الإلمام بمختلف أدوات السلامة الاحترازية الكلية والمؤشرات التي غالبا ما يُسترشد بها في اتخاذ القرارات المعنية بتشديد هذه الأدوات أو إرخائها.
- تحديد المخاطر النظامية الناشئة عن مواطن الضعف الدورية أو الهيكلية وفهم كيفية استخدام إجراءات سياسة السلامة الاحترازية الكلية لتخفيف حدة هذه المخاطر.
- تكوين فهم لانعكاسات إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي على الاستقرار المالي وكيف يمكن لصناع السياسات معالجة بعضها.

الإطار القانوني والمؤسسي لإدارة الدين العام (LIDM)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العُليا، بما في ذلك المحامين والمستشارين القانونيين في وزارة المالية وإدارة الخزانة ومكاتب إدارة الدين ووحدات إدارة النقدية والبنوك المركزية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في القانون أو الاقتصاد أو المالية أو لديهم خبرة معادلة، بالإضافة إلى خبرة عملية لمدة خمس سنوات على الأقل في المجال المعني في القطاع العام.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية بالاشتراك مع إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، تهدف إلى تزويد المشاركين بالمعرفة حول الأُطُر القانونية السليمة والترتيبات المؤسسية التي تتخذها الكيانات السيادية لإدارة دينها العام والتزاماتها الاحتمالية. وتركز الدورة على أهمية فعالية الهياكل والأُطُر القانونية لدعم تشكيل وتنفيذ سياسات وممارسات سليمة لإدارة الدين وكذلك تشكيل آليات للحوكمة السليمة وشفافية مُعززة بشأن الدين.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يُتوقع أن يفهم المشاركون أهمية الإطار القانوني الفعال والترتيبات المؤسسية والتشغيلية التي تدعم الإدارة السليمة للدين العام. وعلى وجه التحديد، يصبح بإمكان المشاركين:

- وصف أدوار ومسؤوليات المؤسسات الحكومية المسؤولة عن إدارة الدين ودور البنوك المركزية كوكلاء ماليين.
- تحليل الأشكال المختلفة في تصميم مكاتب إدارة الديون والهيكل التنظيمي الذي تستلزمه عمليات إدارة الدين.
- تحديد المكونات الرئيسية للإطار القانوني والتشغيلي لإدارة الدين العام الذي يتسم بالسلامة، بما في ذلك أهداف إدارة الدين العام، ونطاق الدين العام، والسلطة، والأغراض من الاقتراض والقيود عليه، واقتراض الكيانات العامة، والالتزامات الاحتمالية، والمراقبة، وترتيبات المساءلة ونظام الجزاءات.
- وصف الآليات القانونية للتنسيق بين إدارة الدين العام وأُطُر سياسة المالية العامة والسياسات النقدية والمالية وعملياتها.
- وصف الكيانات المسؤولة عن شفافية الدين العام وصياغة التوصيات عن كيفية تقوية الأُطُر القانونية والمؤسسية من أجل تعزيز عملية الإفصاح عن بيانات الدين العام وعمليات إدارة الدين.

اختبار الضغوط الكلية (MST)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا من العاملين في الرقابة المالية أو الاستقرار المالي في البنوك المركزية أو الهيئات الرقابية الأخرى.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، وقواعد اتفاقية بازل، وتحليل الاستقرار المالي.

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، مناقشة آخر المستجدات في مجال اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في البنوك وشركات التأمين والصناديق المشتركة. وهذه الدورة مصممة بحيث تتلاءم كذلك مع الخصوصيات الإقليمية، كتلك التي تُقَدَّم لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتتضمن تحليل التمويل الإسلامي. وتتيح هذه الدورة الفرصة للمشاركين للتعرف على طبيعة واستخدامات الأدوات الجديدة التي استحدثتها أو تستخدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية لأغراض اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وتحليل المخاطر النظامية. وتغطي الدورة كذلك موضوعات نشأت حديثا مثل حلقات الآثار المرتدة بين القطاع العيني والقطاع المالي، وبيع الأصول بأسعار بخسة، والمناخ، والسيولة على مستوى النظام ككل، والمخاطر ذات الصلة بالتكنولوجيا المالية. ويمثل بعض هذه الأدوات عنصرا أساسيا في عمل البعثات الموفدة من الصندوق في إطار "برنامج تقييم القطاع المالي" (FSAP) والمساعدة الفنية. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح هذه الدورة الفرصة أمام المشاركين لتبادل الخبرات في مجال منهجيات اختبار تحمل الضغوط وتحليل الاستقرار المالي. وكذلك تُوجَه الدعوة في كثير من الحالات لاستضافة متحدثين من الخبراء في هذا المجال لمناقشة موضوعات محددة. وتستعرض الدورة أهداف اختبارات تحمل الضغوط والمنهجيات والأساليب المستخدمة والممارسات السليمة. وتتضمن الدورة في جانب كبير منها وحدات نموذجية عملية لتعريف المشاركين على الدورة الكاملة لاختبارات تحمل الضغوط، بدءا من إدخال البيانات وتقدير النماذج الكلية المالية إلى تصميم السيناريوهات واختيار الافتراضات وإجراء الاختبارات وإدراج حلقات الآثار المرتدة بين القطاع المالي والقطاع العيني، وعرض النتائج، وإدخالها في عملية صنع القرار بشأن السياسات، بطرق منها على سبيل المثال الاعتماد عليها في معايرة هوامش رأس المال والسيولة الوقائية.

وينصب التركيز طوال مدة الدورة على صياغة السيناريو وعنصري الملاءة والسيولة في اختبار القدرة على تحمل الضغوط وتفاعلاتهما. وتُختتم الدورة بعقد مناقشات الطاولة المستديرة حيث يتبادل المشاركون المعلومات والتجارب القُطْرية في هذا المجال.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد المصادر الرئيسية للمخاطر على الاستقرار المالي.
- عرض موجز لمبادئ إعداد سيناريوهات الضغوط المالية الكلية.
- الربط بين التغيرات في المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية وبين النتائج المالية، وقياس تأثيرها النسبي.
- تقييم صلابة الكيانات المنفردة والنظام المالي أمام ضغوط الملاءة والسيولة.
- إعداد نماذج وإدراجها لرصد الآثار الثانوية أو التفاعلات بين الأنواع المختلفة من المخاطر.

إدارة مخاطر الديون السيادية (MSDR)

المستفيدون المستهدفون: مديرو محافظ الدين في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا، والمسؤولون في البنوك المركزية وغيرهم من المسؤولين على مستوى التشغيل والسياسات الذين تتعلق مسؤولياتهم برصد وإدارة الخصوم السيادية والديون وتطوير أسواق سندات الدين المحلية وتشغيلها.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية. ويحبذ توافر خلفية عن المحاسبة والمالية لدى المشاركين وإلمامهم بإدارة الدين، وعمليات سوق سندات الدين، وتحليل القدرة على تحمل الدين.

وصف الدورة: الهدف من هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، هو تعزيز قدرة المشاركين على إدارة مخاطر الدين السيادي وزيادة وعيهم بتكاليف ومخاطر أدوات الدين الجديدة عند إعداد استراتيجية لإدارة الدين. وتركز الدورة على التحديات التي تواجه مديري الديون في تطوير أسواق الدين، بما في ذلك أسواق السندات الأولية والثانوية. وتجري مناقشة هذه القضايا في سياق التغيرات الكبيرة التي تشهدها أسواق سندات الدين العالمية والبيئة الاقتصادية الكلية. وتجمع الدورة بين مزيج من دراسات الحالة والتدريبات العملية لتعكس صورة عملية للنظرية التي تقدمها. وتتناول الدورة الموضوعات التالية:

- إطار تحديد مخاطر الدين السيادي وإدارتها،
- حساب محفظة الدين العام الأوسع بما فيها علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والالتزامات الاحتمالية،
- أدوات الدين الجديدة وسماتها، بما فيها خاصية التكلفة والمخاطرة،
- قياس مخاطر العملة وأسعار الفائدة وإعادة التمويل،
- تقييم صلابة محفظة الدين أمام الصدمات الخارجية وصدمات السوق،
- استخدام استراتيجية سليمة متوسطة الأجل في إدارة الدين لتحقيق فعالية إدارة المخاطر،
- واستراتيجيات الإصدار التي تعزز تطوير أسواق سندات الدين.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد العناصر الأساسية لبناء إطار لإدارة مخاطر الديون السيادية، بما في ذلك أهدافها وتحديد المخاطر التي تنطوي عليها، والمساءلة.
- تحديد المبادئ السليمة لإجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على حافظة سندات دين سيادية ورصد مخاطر المحافظ السيادية.
- قياس أهم مخاطر المحافظ السيادية، بما في ذلك العملة وسعر الفائدة وانكشافات إعادة التمويل.
- وصف الجوانب الفنية والتنفيذية لوضع استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين.
- صياغة استراتيجيات لإصدار سندات الدين مع مراعاة الصلة بين إدارة الدين وتحليل القدرة على الاستمرار في تحمل الدين.

استراتيجية الدين متوسطة الأجل (MTDS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من مكاتب إدارة الدين أو وزارات المالية أو البنوك المركزية الذين يتعاملون مع المسائل المتعلقة بإدارة الدين العام.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية، أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، تهدف إلى بناء القدرات في مجال وضع استراتيجية سليمة متوسطة الأجل لإدارة الدين وتطبيقها. ويتلقى المسؤولون التدريب في هذه الدورة على إطار استراتيجية الدين متوسطة الأجل الذي وضعه صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع البنك الدولي، وهو إطار مفيد لتوضيح مفاضلات الحكومات بين التكاليف والمخاطر المصاحبة لاستراتيجيات إدارة الدين المختلفة وكذلك بالنسبة للتعامل مع درجة الانكشاف للمخاطر المتضمنة في محفظة سندات الدين، ولا سيما التباين المحتمل في تكاليف خدمة الدين وأثره على الميزانية. ويقوم المسؤولون بتحليل المفاضلات بين التكاليف والمخاطر في الاستراتيجيات البديلة لإدارة الدين باستخدام أداة تحليل "استراتيجية الدين متوسطة الأجل" (MTDS AT) التي أعدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع مراعاة عناصر محفظة سندات الدين، والمؤشرات الاقتصادية الكلية، وأوضاع السوق، ومصادر التمويل المحتملة، والروابط مع الإطار الاقتصادي الكلي متوسط الأجل الأوسع نطاقا.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح خطوات وضع استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين (إطار استراتيجية الدين متوسطة الأجل التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).
- تحليل محفظة سندات الدين الحكومي لتحديد التكاليف والمخاطر المتأصلة في الدين الحالي.
- إعداد سيناريوهات مختلفة للمخاطر السوقية (سيناريو أساسي، وسيناريو الصدمة)، ومواءمتها مع الوضع في البلد المعني.
- تحديد وتقييم استراتيجيات التمويل المختلفة في ظل هذه السيناريوهات؛ ومقارنة ما تنطوي عليه من مفاضلات بين التكاليف والمخاطر.
- استخدام أداة التحليل الكمي المقترنة بإطار استراتيجية الدين متوسطة الأجل.
- عرض نتائج التحليل على نحو يعزز من قيمته لأغراض السياسات.
- وضع استراتيجية تتماشى مع أهداف إدارة الدين.

عبر شبكة الإنترنت: استراتيجية الدين متوسطة الأجل (MTDSx)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من مكاتب إدارة الدين أو وزارات المالية أو البنوك المركزية الذين يتعاملون مع المسائل المتعلقة بإدارة الدين العام.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية، أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، تهدف إلى بناء القدرات في مجال وضع استراتيجية سليمة متوسطة الأجل لإدارة الدين وتطبيقها. ويتلقى المسؤولون التدريب في هذه الدورة على إطار استراتيجية الدين متوسطة الأجل الذي وضعه صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع البنك الدولي، وهو إطار مفيد لتوضيح مفاضلات الحكومات بين التكاليف والمخاطر المصاحبة لاستراتيجيات إدارة الدين المختلفة وكذلك بالنسبة للتعامل مع درجة الانكشاف للمخاطر المتضمنة في محفظة سندات الدين، ولا سيما التباين المحتمل في تكاليف خدمة الدين وأثره على الميزانية. ويقوم المسؤولون بتحليل المفاضلات بين التكاليف والمخاطر في الاستراتيجيات البديلة لإدارة الدين باستخدام أداة تحليل "استراتيجية الدين متوسطة الأجل" (MTDS AT) التي أعدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع مراعاة عناصر محفظة سندات الدين، والمؤشرات الاقتصادية الكلية، وأوضاع السوق، ومصادر التمويل المحتملة، والروابط مع الإطار الاقتصادي الكلي متوسط الأجل الأوسع نطاقا.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح خطوات وضع استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين (إطار استراتيجية الدين متوسطة الأجل التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).
- تحليل محفظة سندات الدين الحكومي لتحديد التكاليف والمخاطر المتأصلة في الدين الحالي.
- إعداد سيناريوهات مختلفة للمخاطر السوقية (سيناريو أساسي، وسيناريو الصدمة)، ومواءمتها مع الوضع في البلد المعني.
- تحديد وتقييم استراتيجيات التمويل المختلفة في ظل هذه السيناريوهات؛ ومقارنة ما تنطوي عليه من مفاضلات بين التكاليف والمخاطر.
- استخدام أداة التحليل الكمي المقترنة بإطار استراتيجية الدين متوسطة الأجل.
- عرض نتائج التحليل على نحو يعزز من قيمته لأغراض السياسات.
- وضع استراتيجية تتماشى مع أهداف إدارة الدين.

الأساليب الكمية لإدارة الدين (QDM)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من وزارات المالية وإدارات الخزانة ومكاتب إدارة الدين والبنوك المركزية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية، أو لديهم خبرة معادلة، بالإضافة إلى خبرة عملية لمدة سنتين على الأقل في مجال إدارة الدين.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، تهدف إلى بناء قدرات مديري الدين بشأن أهم المفاهيم الكمية المتعلقة بالدخل الثابت، وأيضا للقيام بعمليات إدارة الدين. والدورة مصممة بحيث تمكن المشاركين من تحسين مستوى تحليلهم لخيارات التمويل الممكنة وكذلك لتمكنهم من تقييم تسعير القروض والأوراق المالية. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تساعد هذه الدورة التدريبية مديري الدين على فهم الأساليب الكمية المهمة في عمليات إدارة الخصوم، والخيارات المتاحة لتصميم ونشر منحنيات العائد عند وضع استراتيجية مقياس مرجعي للإصدار.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم خصائص أدوات إدارة الدين المختلفة فيما يتعلق بتدفقاتها النقدية، وكذلك سوف يمكنهم من حساب السعر والعائد والمدة المعدلة والمقاييس الأخرى.
- فهم الفرق بين العائدات الآجلة والفورية والاسمية، والقدرة على تصميم منحنيات العائد الأساسية باستخدام الأساليب الملائمة في تطبيق إكسل.
- فهم سبل الإدارة الفعالة لهياكل الاسترداد وعمليات إعادة شراء الدين، والمزادات العكسية ومزادات المبادلة، بما في ذلك آليات تسعير هذه العمليات.
- إظهار المعرفة بالأدوات المالية الأخرى المهمة بالنسبة لمديري الدين، بما في ذلك عمليات إعادة الشراء ومبادلات أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

الرقابة المصرفية القائمة على المخاطر (BSO)

المستفيدون المستهدفون: المراقبون المصرفيون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين إلمام بقضايا التنظيم والرقابة المصرفيين، وأن يكونوا ذوي خبرة عملية لسنوات عديدة في مجال الرقابة.

وصف الدورة: تغطي هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، أساسيات وأهداف الرقابة المصرفية القائمة على المخاطر والتحديات أمامها وأهم عناصر نجاحها. وتغطي الدورة كذلك أهم عناصر الرقابة القائمة على المخاطر والخطوات نحو تطبيقها من خلال مزيج من المحاضرات والتطبيقات العملية. وتقدم إرشادات حول استخدام التقييم القائم على المخاطر وتصنيف المخاطر لمساعدة المراقبين في تحديد الأولويات الرقابية ذات الصلة واتخاذ تدابير مبكرة للتدخل من أجل معالجة أوجه الهشاشة المصرفية. وتبدأ الدورة بالتعريف بمناهج الرقابة القائمة على المخاطر والتحديات أمامها بغية تطبيقها بفعالية في قواعد التنظيم الاحترازي والعمليات الرقابية. ثم ينتقل تركيز الدورة إلى عرض

منهجيات تقييم الرقابة القائمة على المخاطر للسلامة المالية للبنوك، مع عرض الملامح الرئيسية لأُطُر الحوكمة وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى مجالات المخاطر المختلفة (الائتمان والسيولة والأسواق والمخاطر التشغيلية)، مع الإشارة إلى النماذج الرقابية القائمة لتصنيف المخاطر في البنوك كأمثلة للتوضيح.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم أهمية الرقابة المصرفية القائمة على المخاطر ومنهجيتها.
- إعداد تقييمات قائمة على المخاطر وتقييمات استشرافية لأنماط المخاطر في البنوك حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات الرقابية الوقائية والتصحيحية التي تستهدف البنوك الضعيفة.
- تعزيز مناهجهم القُطرية للرقابة المصرفية القائمة على المخاطر، مع التركيز على التحديد المبكر للمخاطر الفعلية.
- إدخال المنهج القائم على المخاطر ضمن الأهداف الرقابية والتخطيط الرقابي والإجراءات التصحيحية والتنظيم والعمليات.

قضايا مختارة في إطار التنظيم المالي المتطور (FRF)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة من البنوك المركزية والأجهزة التنظيمية المعنية بالتنظيم المصرفي و/أو تحليل الاستقرار المالي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية ولديهم خبرة عملية ذات صلة بأعمال التنظيم والرقابة في القطاع المالي.

وصف الدورة: تبحث هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، بعض القضايا المختارة في إطار التنظيم المالي المتطور وتلقي نظرة متفحصة على الإطار التنظيمي المتطور للبنوك. وتشمل موضوعات الدورة رأس المال الإلزامي وفق اتفاقية بازل الثالثة بما فيه رأس المال الوقائي لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية والهوامش الوقائية للبنوك المؤثرة على النظام المالي، والرفع المالي والسيولة الإلزامية، وكذلك سياسات السلامة الاحترازية الكلية، والتنظيم والرقابة على المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، والتحديات التنظيمية التي تكتنف التكنولوجيا المالية، والمناقشات الدائرة حول المسائل التنظيمية على المستوى الدولي. وتولي الدورة اهتماما خاصا لمسألة التناسب في التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي. وتحدد الدورة أبرز قضايا التشغيل والتحديات أمام تطبيق إطار بازل وتقدم إرشادات عملية. والجلسات التدريبية تفاعلية، من خلال استخدام دراسات الحالة والأنشطة الجماعية. ويُدعى المشاركون إلى تقديم عروض إيضاحية حول بعض الموضوعات المختارة التي تعكس تجاربهم القُطرية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تقديم عرض موجز لأهم عناصر إطار التنظيم الاحترازي للبنوك، بما فيها الموضوعات الناشئة.
- استخلاص الدروس من المخاطر السابقة المحيطة بالاستقرار المالي لمنع تكرارها.
- تحديد الإجراءات التنظيمية لتخفيف وطأة المخاطر المصرفية.

قضايا مختارة في تنظيم التكنولوجيا المالية والرقابة عليها (SIFR)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا العاملون في إدارات التنظيم والرقابة والإشراف والاستقرار المالي في الأجهزة التنظيمية، وغيرهم ممن يشغلون مراكز ذات مسؤوليات مشابهة.

شروط الالتحاق: ينبغي أن تكون لدى المشاركين خبرة في عمليات التنظيم والرقابة والإشراف (الإدارية والاحترازية) والاهتمام باكتساب فهم أعمق لتأثير التكنولوجيا الجديدة في قطاع الخدمات المالية، أو لديهم خبرة في هذا المجال.

وصف الدورة: تقدم هذه الدورة التدريبية إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي، وهي مصممة بحيث تكون تفاعلية من خلال استخدام مزيج من المحاضرات ودراسات الحالة والمناقشات. وتركز الدورة على التنظيم والرقابة للابتكارات المزودة بالتكنولوجيا في قطاع الخدمات المالية (التكنولوجيا المالية)، والتطورات العالمية الرئيسية، واستخدام ترتيبات مؤسسية جديدة مثل مراكز الابتكار والمختبرات، ونمو التكنولوجيا الرقابية والتنظيمية (تكنولوجيا التنظيم/تكنولوجيا الرقابة)، وانعكاسات "شركات التكنولوجيا الكبرى" في قطاع الخدمات المالية، وتنظيم الأموال الإلكترونية والرقابة عليها، ونمو التكنولوجيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي ونماذج الأعمال الجديدة مثل الخدمات المصرفية كخدمة. ومجال التركيز المحدد لهذه الدورة هو مساعدة السلطات في فهم وتنفيذ المعايير الدولية للأصول المشفرة بما في ذلك العملات الرقمية المستقرة. وتتضمن الدورة دراسات حالة عملية تتيح للمشاركين فرصة التَعَلُّم عن طريق الممارسة من خلال التمارين والعروض الجماعية.

أهداف الدورة: عند استكمال هذه الدورة، تصبح لدى المشاركين إمكانية أفضل لفهم الانعكاسات التنظيمية والرقابية للتكنولوجيا المالية في قطاع الخدمات المالية.

تحليل المخاطر المالية الكلية النظامية (MFRA)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من إدارات الاستقرار المالي في البنوك المركزية، وأجهزة التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي، ووزارات المالية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية. ويحبذ بشدة أن تكون لديهم خبرة في تحليل الاستقرار المالي.

وصف الدورة: تلقي هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، نظرة عامة شاملة على النظريات والأدوات والأساليب اللازمة لإجراء تحليل تفصيلي للاستقرار المالي. وفيما يلي بعض الموضوعات التي ستغطيها الدورة:

- تقييم المخاطر النظامية وجوانبها الإيجابية والسلبية وكيفية ارتباطها باستخدام عدة نماذج،
- أدوات متابعة المخاطر النظامية: لوحة مؤشرات المخاطر،
- إعداد نماذج للروابط وحلقات الآثار المرتدة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والقطاع المالي، ومواطن الضعف والمخاطر أمام البنوك، والمؤسسات المالية غير المصرفية، والشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والحكومة العامة،
- استخلاص المعلومات من الميزانيات العمومية للشركات والبيانات السوقية،
- استعراض عالي المستوى لتحليل المخاطر المالية الكلية باستخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في البنوك، والمؤسسات المالية غير المصرفية، والشركات، والأسر المعيشية،
- استعراض عالي المستوى للشبكات: أثر العدوى وتحليل الترابط،
- استعراض تحليل المخاطر المناخية واختبار تحمل الضغوط،
- تحليل حالات قُطرية عندما تتوافر عنها بيانات عامة شاملة وبيانات سوقية،
- التحليل الذي يمكن إجراؤه في البلدان التي تعاني من نقص البيانات بدرجة كبيرة (تشمل دراسات حالة قُطْرية وحلقات تطبيقية مع استخدام اللوحات الجدولية).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح كيفية استخدام بيانات الميزانيات العمومية والمعلومات السوقية لإنشاء مؤشرات للمخاطر بهدف قياس المخاطر النظامية والقطاعية ومتابعتها.
- عرض موجز للأدوات والبيانات اللازمة لإجراء متابعة متعمقة للمخاطر النظامية.
- تعريف مدخلات ومخرجات واستخدامات البيانات لمختلف أنواع نماذج المخاطر النظامية، والإيجابيات والسلبيات، وكيفية ارتباط هذه النماذج بعضها ببعض.
- بناء النماذج التي تربط المتغيرات الكلية بسلاسل البيانات الزمنية لمؤشرات المخاطر.
- تحليل انتقال المخاطر والآثار المرتدة بين المتغيرات الكلية ومؤشرات المخاطر في القطاع المصرفي، والمؤسسات المالية غير المصرفية، وقطاع الشركات، وقطاع الأسر المعيشية، والكيانات السيادية.
- فهم قنوات انتقال آثار المخاطر المناخية.
- تحليل الروابط بين الكيانات السيادية والبنوك.

التفكير المتعمق في العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي (TCBDC)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا العاملون في إدارات المدفوعات، والشؤون القانونية، والتكنولوجيا، والسياسة النقدية، والاستقرار المالي في البنك المركزي وغيرهم ممن يشغلون مراكز ذات مسؤوليات مشابهة.

شروط الالتحاق: ينبغي أن تكون لدى المشاركين خبرة في العمليات والسياسات و/أو الرقابة في واحد أو أكثر من المجالات التالية: المدفوعات، والشؤون القانونية، والتكنولوجيا، والسياسة النقدية، والاستقرار المالي.

وصف الدورة: تركز هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، على إطار صنع القرارات وعمليات إدارة المشروعات للعملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي. وهذه الدورة مصممة بحيث تكون تفاعلية بالاستفادة من مزيج من المحاضرات، ودراسات الحالة/نماذج المحاكاة، والعروض الإيضاحية الجماعية أو الفردية، وندوات النقاش. وتركز المحاضرات على عملية صنع القرار بشأن العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي التي ينبغي النظر إليها باعتبارها ديناميكية ومتواصلة مع تعدد حلقات الآثار المرتدة لتقييم أهمية العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي بالتدريج. وتستند تمارين التقييم الذاتي إلى إجراءات منهجية وتغطي حالات استخدامها، ومواضع الشكوى منها وشروطها والحلول ذات الصلة وجدواها وإثبات صحة المفهوم والعمليات التجريبية. بعد تكوين فهم أساسي لعملية صنع القرارات، يقوم المشاركون بتطبيقها على دراسة حالة لبلد افتراضي لفهم المشكلة التي يتعين حلها تماما ومجموعة الحلول الكاملة. وبعد التجربة العملية للتقييم الذاتي، تتم مناقشة النتائج من خلال عروض المجموعات وجلسات استخلاص المعلومات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم التطورات والاتجاهات العامة العالمية للعملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي لكل من مدفوعات التجزئة ومدفوعات الجملة.
- تقييم المنافع والتكاليف والمخاطر والشروط.
- فهم الانعكاسات المالية الكلية للعملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي، مثلا بالنسبة للسياسة النقدية والاستقرار المالي.
- صياغة إطار للاسترشاد به في تصميم العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي وتجريبها.
- استكشاف التغيرات/الأطر التنظيمية والقانونية للعملة الرقمية للبنك المركزي.

سياسة المالية العامة

تقييم وإدارة المخاطر على المالية العامة (AMFR)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في وزارات الاقتصاد والمالية، وإدارات الخزانة، ومكاتب المحاسبة الحكومية، وأجهزة تخطيط المالية العامة على المستوى الوطني.

شروط الالتحاق: ينبغي أن تتوافر لدى المشاركين خبرة ملائمة في سياسة المالية العامة أو إدارة المخاطر على المالية العامة أو إدارة الخزانة أو إعداد الموازنة.

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة تتناول مناقشة أهم المؤسسات التي تساعد الحكومات على تحسين تقديرها وإدارتها للمخاطر المحيطة بالميزانية الحكومية. وتعرض نظرة عامة على المخاطر المعتادة المحيطة بالمالية العامة – بما فيها تلك التي أسفرت عنها جائحة كوفيد–١٩ – وحجمها وأهميتها النسبية، والمناهج المستخدمة في تحديدها وتحليلها، والتدابير التخفيفية المحتملة، والترتيبات المؤسسية لمعالجتها. وتتناول الدورة كذلك مناقشة معايير الإفصاح عن المخاطر المحيطة بالمالية العامة – وفقا لما ينص عليه "ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة" الصادر عن صندوق النقد الدولي – والدروس المستخلصة من تقييمات الصندوق لمستوى شفافية المالية العامة. وسوف تقدم الدورة كذلك نظرة عامة وعروضا عملية للأدوات الملائمة ضمن مجموعة أدوات الصندوق لإدارة المخاطر على المالية العامة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تعريف المخاطر على المالية العامة والالتزامات الاحتمالية وتحديد أهم سماتهما.
- تحديد المخاطر الرئيسية على المالية العامة التي قد تواجه أي بلد وتقييم هذه المخاطر وترتيب أولوياتها وفقا لأهميتها.
- تحديد المناهج اللازمة لتحليل وقياس حجم المخاطر الاقتصادية الكلية والمخاطر من مصادر معينة مثل ضمانات الائتمان الحكومي، والحكومات دون القومية، والمؤسسات المملوكة للدولة، وبرامج التأمين، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- إعداد محتوى بيان المخاطر المحيطة بالمالية العامة.
- تحديد الترتيبات المؤسسية اللازمة لفعالية متابعة وإدارة المخاطر على المالية العامة.

تقييم وإدارة المخاطر على المالية العامة من علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (AMFR-PPP)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في وزارات الاقتصاد والمالية، أو الوحدات المعنية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو وحدات الاستثمارات العامة، أو وحدات المخاطر المالية، أو الوزارات المعنية بالبنية التحتية أو أجهزة تخطيط المالية العامة.

شروط الالتحاق: خبرة ملائمة في إدارة الاستثمار العام، وتطوير وإدارة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإدارة المخاطر على المالية العامة.

وصف الدورة: تعطي هذه الدورة، التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة، فكرة عامة عن تكاليف المالية العامة المحتملة والمخاطر التي تنشأ عن علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويتعرف المشاركون على المعايير الدولية للأعمال المحاسبية وإعداد التقارير الخاصة بعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك الممارسات الجيدة في إدارتها مع حماية استدامة المالية العامة. وسوف تتضمن الدورة تمارين عملية، يتمكن المشاركون خلالها من استخدام الأداة التحليلية في نموذج تقييم المخاطر المالية الناتجة عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PFRAM 2.0) التي اشترك في وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحديد وقياس التأثير على المالية العامة من المشروعات المنفردة والمحفظة الكلية لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد التكاليف والمخاطر الرئيسية على المالية العامة والتي تنشأ عن مختلف أنواع مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- استخدام نموذج تقييم المخاطر المالية الناتجة عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PFRAM 2.0) كأداة تحليلية في فهم المعايير الدولية للأعمال المحاسبية وإعداد التقارير لقيد معاملات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجملات المالية العامة الرئيسية للحكومة (أي العجز والدين) وفق كل من المحاسبة على الأساس النقدي وعلى أساس الاستحقاق، وكذلك تقدير الالتزامات الاحتمالية الرئيسية التي تنشأ عن عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (مثل ضمانات الدين، والحد الأدنى لضمانات الإيرادات، وشروط إنهاء العقود).
- إعداد مصفوفة للمخاطر على المالية العامة من مختلف أنواع مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص باستخدام PFRAM 2.0 ومناقشة الممارسات الدولية السليمة في إدارة وتخفيف مخاطر محددة على المالية العامة من علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تقييم محفظة من مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع التركيز على تأثيرها الكلي على المالية العامة في ظل سيناريوهات اقتصادية كلية مختلفة، إضافة إلى محاكاة تأثير إنهاء العقود على المالية العامة.

عبر شبكة الإنترنت: إطار استمرارية القدرة على تحمل الديون في البلدان منخفضة الدخل (LIC-DSFx)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وهذه الدورة مفيدة على وجه الخصوص للمسؤولين من وزارات المالية والجهات المعنية بإدارة الدين العام والبنوك المركزية وغيرها من الجهات الحكومية المعنية بتقديم المشورة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والدين أو تنفيذها.

شروط الالتحاق: سيكون من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل" وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر شبكة الإنترنت، التي يشترك في تقديمها معهد تنمية القدرات وإدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة بالتعاون مع البنك الدولي، تقدم فكرة عامة عن إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل الذي اشترك في إعداده البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وكان الصندوق والبنك قد أعدا هذا الإطار لمساعدة البلدان منخفضة الدخل على تحقيق أهدافها التنموية مع الحد من مخاطر الوقوع في حالة مديونية حرجة. وهذه الدورة التي تتكون من وحدة نموذجية واحدة ستتيح للمشاركين إمكانية فهم إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل ومن ثم تفسير مخرجات هذا الإطار التي تعرضها تقارير البنك والصندوق. ويتعرف المشاركون من خلال الدورة على الخطوات التي ينطوي عليها تطبيق إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل. أولا، نحدد شروط البيانات و"أدوات قياس الواقعية" المستخدمة في تقييم مدى واقعية التوقعات الاقتصادية الكلية. ثم بعد ذلك تتناول الدورة طريقة إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل في احتساب قدرة أحد البلدان على تحمل الدين، والتي تُستخدم في تقرير حدود مؤشرات عبء الدين. وعندما يصل مؤشر أعباء الديون إلى مستوى يتجاوز حده الفاصل في ظل السيناريو الأساسي أو سيناريو اختبار القدرة على تحمل الضغوط، يشير ذلك إلى وجود مخاطر المديونية الحرجة. وتُختتم الدورة باستكشاف كيف يمكن استخدام التقدير الاستنسابي للتوصل إلى تصنيف نهائي للمخاطر.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد البيانات اللازمة لاستخدام نموذج إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل.
- تحديد خطوات إصدار تصنيفات مخاطر الديون للبلدان منخفضة الدخل.
- فهم أدوات قياس الواقعية في إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل.
- تفسير سيناريوهات اختبار القدرة على تحمل الضغوط في ظل إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل.
- تحديد طريقة إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل في احتساب الحدود الفاصلة لمؤشرات أعباء الديون.
- فهم تصنيف المخاطر في ظل إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل.
- تفسير مخرجات تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل، على النحو الذي تعرضه تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

تحليل المالية العامة والتنبؤ بالمتغيرات (FAF)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المبتدئة في كل من وزارات المالية والبنوك المركزية الذين سيفيدون من اكتساب فهم أعمق للأبعاد الاقتصادية الكلية في سياسة المالية العامة.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو أحد المجالات ذات الصلة، ولديهم خبرة في مجال تحليل الاقتصاد الكلي، وأن يتقنوا استخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل".

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة، التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة، إلى تعميق معرفة المشاركين بقضايا المالية العامة والآثار الاقتصادية الكلية لسياسة المالية العامة على نحو أكثر مما هو متاح في دورة تدريبية عادية عن برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي. وتخصص محاضرات مستقلة لتناول حسابات المالية العامة وتحليلها، والقواعد المالية ومجالس المالية العامة، ومضاعفات المالية العامة، وإدارة إيرادات الموارد الطبيعية، والتنبؤ بمتغيرات المالية العامة، واستمرارية أوضاع المالية العامة، وعلاقة قطاع المالية العامة ببقية قطاعات الاقتصاد، وأبعاد المالية العامة في البرمجة المالية. وتشغل الحلقات التطبيقية حوالي نصف وقت الدورة، وتغطي محاسبة المالية العامة وتحليلها وتنبؤات المالية العامة واستدامتها، ومضاعفات المالية العامة، وقواعد المالية العامة ومجالس المالية العامة، وإدارة إيرادات الموارد الطبيعية، وإعداد سيناريو أساسي وسيناريوهات بديلة لأوضاع المالية العامة في دراسة حالة قُطْرية حقيقية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد دراسات تحليلية تفصيلية حول تطورات الإيرادات والإنفاق.
- وضع تنبؤات لمجملات الإيرادات والإنفاق، ورصيد المالية العامة، ومناقشة الانعكاسات على السياسات.
- تطبيق المعرفة والمهارات المكتسبة على تقييم دراسات حالة قُطْرية حقيقية تستند إلى جهود مجموعات العمل.

تحليل سياسة المالية العامة (FPA)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى العليا المهتمون بفهم سياسة المالية العامة وانعكاساتها على الاقتصاد الكلي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون قد سبق للمشاركين الالتحاق بدورات دراسية جامعية في الاقتصاد الكلي، أو لديهم خبرة معادلة، وأن تكون لديهم خلفية عن أساسيات الاقتصاد الجزئي والاقتصاد القياسي. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا الدورة التدريبية حول برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي (FPP). ومن الضروري الإلمام بأساسيات استخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل" نظرا لاستخدام هذا البرنامج في العديد من الحلقات التطبيقية.

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، عرض نظرة عامة على المفاهيم والأدوات والأساليب المستخدمة في تحليل كيفية مساهمة سياسة المالية العامة في ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو طويل الأجل القابل للاستمرار. وترتكز هذه الدورة التدريبية العملية على موضوعات المالية–الكلية الأساسية اللازمة لتحليل سياسة المالية العامة. وتشمل الوحدات التعليمية في هذه الدورة نتائج تجريبية عامة، وحلقات تطبيقية قائمة على استخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل"، ودراسات الحالة، وبعض الموضوعات المختارة ذات الأهمية على المستوى الإقليمي. وتدمج دورة تحليل سياسة المالية العامة بيانات ما بعد جائحة كوفيد–١٩ وأحدث الأبحاث والمناقشات حول السياسات التي أجراها الصندوق. وتشمل كذلك عنصرا عن النمو الاحتوائي يضم وحدات تعليمية جديدة عن تغير المناخ وعدم المساواة بين الجنسين. وتضم الدورة مجموعة مختارة من المحاضرات غير الأساسية عن إصلاحات دعم الطاقة وأطُر المالية العامة للاقتصادات الغنية بالموارد. وتشمل الدورة أيضا جلسات مراجعة وعروض يقدمها المشاركون.

وسوف تجذب هذه الدورة المسؤولين الراغبين في تعميق فهمهم لكيفية تأثير سياسة المالية العامة على الاقتصاد ومعرفة أدوات التحليل ذات الصلة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- استخدام سياسة المالية العامة في تحقيق أهداف الحكومة الرئيسية كالاستقرار الاقتصادي الكلي، والعدالة والكفاءة، والنمو المستدام طويل الأجل.
- تطبيق الأدوات والأساليب المكتسبة لتقييم موقف المالية العامة، ومضاعفات المالية العامة، واستدامة المالية العامة للبلد المعني.
- تقييم أهَم عناصر السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق، بما في ذلك تعبئة الإيرادات المحلية والتوقعات بشأن المالية العامة.

أُطُر المالية العامة (FF)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى المتوسطة في وزارات الاقتصاد والتخطيط والمالية وإدارات الخزانة والبنوك المركزية وهيئات المالية العامة المستقلة، وأي هيئات أخرى مشاركة في تحليل سياسة المالية العامة وتصميمها وإدارتها وتقييمها.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية أو لديهم خبرة عملية معادلة، وأن يكونوا من ذوي المهارات العالية في استخدام الأساليب الكمية وممن يتقنون استخدام أجهزة الكمبيوتر في تحليل البيانات. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا الدورة التدريبية حول برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي (FPP) ودورة تحليل سياسة المالية العامة (FPA) قبل التسجيل للالتحاق بهذه الدورة. ومن الضروري الإلمام بأساسيات استخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل" نظرا لاستخدام هذا البرنامج في العديد من الحلقات التطبيقية.

وصف الدورة: تبدأ هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، باستعراض أهداف الحكومة وسياسة المالية العامة على السواء؛ وتقديم الأدوات والمنهجيات اللازمة لتحليل سياسة المالية العامة ومتابعتها وتحسينها. ويتعلم المشاركون في هذه الدورة كيفية الحصول على المعلومات عالية الجودة وكيفية تحسين مستوى الشفافية والمسؤولية حتى يمكن مساءلة الحكومات بشأن أهدافها المتعلقة بالمالية العامة في الأجلين المتوسط والطويل. وتُختتم الدورة التدريبية بعروض يقدمها المشاركون عن موضوعات متخصصة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح طبيعة النقاش الدائر حول الدور الصحيح للقطاع الحكومي وسياسة المالية العامة.
- استخدام البيانات لتقييم سياسة المالية العامة الوطنية.
- تصميم قواعد مالية للمشكلات ذات الخصوصية القُطرية.
- متابعة أداء المالية العامة.
- المساهمة في إعداد ميزانية متوسطة الأجل (لضبط الأوضاع أو إعطاء دفعة تنشيطية) مع الحد من مخاطر الركود وتقدير أهمية استدامة الأوضاع.

استدامة المالية العامة (FS)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وهذه الدورة مفيدة على وجه الخصوص للمسؤولين من وزارات المالية والجهات المعنية بإدارة الدين العام والبنوك المركزية والجهات الحكومية الأخرى المسؤولة عن تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات الدين.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون في الدورة حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة، مع الإلمام إلى حد ما باستخدام اللوحات الجدولية الإلكترونية (spreadsheets).

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، تعريف المشاركين بأداة ديناميكية الدين العام (DDT) التي تتسم بسهولة استخدامها وتقوم على تطبيق "إكسل"، وتشرح الدورة كيفية استخدام هذه الأداة في توقع رصيد الدين العام في السيناريو الأساسي (وهو الأرجح) والسيناريوهات البديلة، بما في ذلك سيناريوهات الكوارث الطبيعية والرسوم البيانية المروحية. وتستخدم أيضا أداة ديناميكية الدين العام في تقدير مسارات تصحيح أوضاع المالية العامة بما يتسق مع المستوى المستهدف للدين الذي يحدده المستخدمون. ويُعطى المشاركون بيانات أولية ويُتوقع منهم أن يقدموا تحليلا لوضع الدين العام في بلدانهم (أو في بلد من اختيارهم) في نهاية الدورة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- توقع الدين العام.
- تحديد المحركات الرئيسية للتغيرات في الدين العام.
- احتساب تدابير تصحيح أوضاع المالية العامة بما يتسق مع الهدف المقرر للدين العام.

- إجراء اختبار للقدرة على تحمل الضغوط بالنسبة لتوقعات الدين العام، بما في ذلك من خلال استخدام الرسوم البيانية المروحية.
- تحديد المكونات الرئيسية لتحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين لتقييم مخاطر الدخول في حالة مديونية حرجة.

إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي (GB)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون من الهيئات المختلفة المعنية بإعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي. وتتضمن هذه الهيئات وحدات تنسيق السياسات المراعية للنوع الاجتماعي، ووزارات المالية، ووزارات التخطيط، ووزارات المرأة. ويُفَضَّل أن يكون لدى المشاركين إلمام إلى حد ما بمفاهيم الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي أو ممارسة إعدادها – إلا أنه ليس شرطا ضروريا.

شروط الالتحاق: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا من أصحاب الخبرة في سياسة المالية العامة أو إعداد الميزانية.

وصف الدورة: تعرض هذه الحلقة التطبيقية، التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة، إطار إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي الذي وضعه صندوق النقد الدولي والذي ينظر في كيفية إدماج المنظور الجنساني في سياسة المالية العامة من خلال تطبيق أدوات مختلفة عبر دورة الموازنة.

وتشغل المساواة بين الجنسين موقعها في جدول أعمال السياسات في حكومات كثير من البلدان. ونظرا لأن نظام الميزانية يشكل أداة أولية في تنفيذ السياسات، يمكن أن يؤدي دورا محوريا في تنفيذ سياسات الحكومات وتحقيق أهدافها المراعية للنوع الاجتماعي.

وهذه الحلقة التطبيقية ستساعد البلدان على: (١) تكوين فهم أعمق لممارسات إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي واندماجها في كل مرحلة من مراحل دورة الإدارة المالية العامة، و(٢) تطبيق ذلك على ممارسات بلدان المشاركين من خلال الحلقات التطبيقية، و(٣) إقامة حوار بين البلدان المشاركة حول وضع وتنفيذ مبادرات وممارسات إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي، بهدف استخلاص الدروس المستفادة وتحسين أثر هذه المبادرات. وسوف يُدعى المشاركون إلى شرح ممارسات محددة في بلدانهم، وتقييم التحديات أمامها وأمام البلدان الأخرى، واقتراح الحلول.

وتجمع كذلك ممثلين حكوميين من مختلف الهيئات – بما فيها وحدات تنسيق السياسات المراعية للنوع الاجتماعي في وزارات المالية والوزارات المعنية بقطاعات محددة أخرى.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد المنظور المؤسسي لإعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين.
- تكوين مفهوم أفضل لمستويات ممارسة إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي في كل مرحلة من مراحل دورة الإدارة المالية العامة والعلاقات المتبادلة بين هذه المراحل.
- تحديد مستوى ممارسة إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي التي تُطَبَّق حاليا في بلدانهم وكيف يمكن أن يتأثر ذلك بالتحديات التي تعوق الإدارة المالية العامة.
- تحديد الخطوات الدقيقة في المُضي نحو ممارسات مُحَسَّنة في بلدانهم وكذلك إمكانية تضافر هذه الخطوات مع إصلاحات الإدارة المالية العامة الجارية.

اللارسمية: الأهداف والخيارات والقيود على مستوى السياسات (POOC)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في وزارات المالية والعمل والشؤون الاجتماعية ومؤسسات الضمان الاجتماعي المعنيون بتحليل وتصميم وتنفيذ سياسات الضرائب والتوظيف وبرامج التأمينات الاجتماعية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في العلوم الاجتماعية (مثل الاقتصاد أو السياسات الاجتماعية) أو غيره من المجالات ذات الصلة.

وصف الدورة: تركز هذه الدورة، التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة، على كيفية تأثير السياسة الضريبية وإدارة الإيرادات وسياسات سوق العمل وبرامج التأمينات الاجتماعية على النشاط غير الرسمي في سوق العمل – من حيث تسجيل العلاقات العمالية وإبلاغ بيانات الدخول الخاضعة لالتزامات ضريبية. ويمثل تعزيز توظيف العمالة إحدى الأولويات في كثير من البلدان في وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا، والقوقاز وآسيا الوسطى، حيث تعاني أسواق العمل غالبا من القيود الناجمة عن الاتجاهات العامة الديمغرافية، وانخفاض المشاركة في قوة العمل (لا سيما بين الشباب والنساء)، وضعف نمو الإنتاجية. ويظل العمل غير المُعْلَن تحديا كبيرا، إذ يترك كثيرا من الأفراد بدون تأمين اجتماعي ويقلل تحصيل الإيرادات. ولهذه الأسباب، ينظر حاليا كثير من الحكومات في تخفيض ضرائب العمل لزيادة التوظيف وخفض حجم العمل غير المُعْلَن. ويولد هذا الأمر بدوره احتياجات لتمويل نظم التأمين الاجتماعي، ولا سيما في سياقات تحتم تعزيز هذه النظم لتقديم دعم كاف للعاملين والأسر المعيشية على نطاق واسع. وتهدف هذه الدورة إلى مناقشة الاعتبارات النظرية في هذا الخصوص، وعرض أمثلة ذات خصوصية قُطْرية للإصلاحات الناجحة على مستوى السياسات وتعريف المشاركين بالأدوات والأساليب التحليلية المفيدة لتصميم السياسات وتحليلات الأثر.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم أهم القضايا المتعلقة بضرائب العمل والإعانات الاجتماعية ذات الأهمية البالغة في تشجيع التوظيف والحد من العمل والدخل غير المُعْلَنين.
- تصميم حزمة من الإصلاحات المصممة خصيصا حسب مَعْلَمات بلدانهم، بما فيها القدرات الإدارية للوصول إلى العاملين والأسر المعيشية التي تحصل على إعانات اجتماعية، وتصميم الفواتير الضريبية.

عبر شبكة الإنترنت: إعداد توقعات الدين العام - أداة ديناميكية الدين العام (DDTx)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وهذه الدورة مفيدة على وجه الخصوص للمسؤولين من وزارات المالية أو الجهات المعنية بالدين العام والبنوك المركزية أو غيرها من الجهات الحكومية المسؤولة عن تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي والدين.

شروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل" وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية التي يقدمها معهد تنمية القدرات مدتها ست ساعات عبر الإنترنت، وتشرح كيفية إعداد توقعات تطور رصيد الدين العام بمرور الوقت في السيناريو الأساسي (وهو الأرجح) والسيناريوهات البديلة، وطريقة تقدير مسارات تصحيح أوضاع المالية العامة بما يتسق مع مستوى مستهدف مُحدد مسبقا للدين. ويُستعان بأداة ديناميكية الدين العام (DDT) التي تتسم بسهولة استخدامها وتقوم على تطبيق "إكسل". وباستخدام التوقعات لنحو عشرة متغيرات اقتصادية كلية ومالية عامة رئيسية، تقدم هذه الأداة توقعات بشأن الدين العام في ظل السيناريو الأساسي وسيناريو اختبار القدرة على تحمل الضغوط، بوسائل منها الرسوم المروحية التي تصف حالة عدم اليقين. وتحدد أداة التنبؤ بديناميكية الدين العام كذلك المحركات الرئيسية للتغيرات في الدين العام وتحتسب تدابير تصحيح أوضاع المالية العامة اللازمة لتحقيق الهدف المقرر للدين العام على نحو ما يحدده المستخدم.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- توقع الدين العام.
- تحديد المحركات الرئيسية لتغيرات الدين العام.
- احتساب تدابير تصحيح أوضاع المالية العامة بما يتسق مع الهدف المقرر للدين العام.
- اختبار قدرة توقعات الدين العام على تحمل الضغوط، بوسائل منها استخدام الرسوم المروحية.
- تحديد المكونات الرئيسية في تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين لتقييم مخاطر الدخول في حالة مديونية حرجة.

عبر شبكة الإنترنت: ديناميكية الدين العام في ظل عدم اليقين (DDUx)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وهذه الدورة مفيدة على وجه الخصوص للمسؤولين من وزارات المالية أو الجهات المعنية بإدارة الدين العام أو البنوك المركزية أو غيرها من الجهات الحكومية المعنية بتقديم المشورة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والدين أو تنفيذها.

شروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل" وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر شبكة الإنترنت، التي يشترك في تقديمها معهد تنمية القدرات وإدارة شؤون المالية العامة، تقدم فكرة عامة عن طريقة تقييم ديناميكية الدين العام في ظل عدم اليقين. وتناقش الدورة طريقة التفكير في توقعات الدين العام عند الإقرار بعدم اليقين حول أهم المتغيرات التي ترتكز عليها توقعات الدين (نمو إجمالي الناتج المحلي، وأسعار الفائدة والصرف، والأرصدة الأولية).

وهذه الدورة التدريبية التي تتكون من وحدة نموذجية واحدة ستمكنكم من إعداد وتفسير الرسوم المروحية (الأدوات البيانية المستخدمة في وصف عدم اليقين حول تطور أحد المتغيرات بمرور الوقت). وسوف تقدم هذه الدورة كذلك مفاهيم الحد الأقصى لحدود الدين (مستوى الدين الذي يمكن أن يفضي تجاوزه إلى عواقب سلبية كبيرة على الاقتصاد) والدين الآمن (مستوى الدين الذي يكون أقل بقدر كاف من حدود الدين بما يكفل توفير هامش وقائي مريح واحترازي). وتشرح الدورة طريقة استخدام الرسوم المروحية في اشتقاق مستوى آمن من الدين وكيف يمكن تقييم المخاطر على المالية العامة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح ما هو الرسم المروحي للدين.
- تفسير رسم مروحي لتحديد المخاطر على ديناميكية الدين العام.
- فهم طريقة إعداد الرسوم المروحية من خلال نماذج محاكاة مونت كارلو البسيطة.
- فهم طريقة إعداد الرسوم المروحية باستخدام نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي ودوال استجابة المالية العامة.
- فهم ما يعنيه الدين الآمن والحد الأقصى للدين.
- تقييم ديناميكية الدين في ظل عدم اليقين.

عبر شبكة الإنترنت: الدين العام والاستثمار والنمو: نموذج الدين والاستثمار والنمو (DIG) ونموذج الدين والاستثمار والنمو والموارد الطبيعية (DIGx) (DIGNAR)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وهذه الدورة مفيدة على وجه الخصوص للمسؤولين من وزارات المالية أو الجهات المعنية بإدارة الدين العام أو البنوك المركزية أو غيرها من الجهات الحكومية المعنية بتقديم المشورة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والدين أو تنفيذها.

شروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل" وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر شبكة الإنترنت، التي يقدمها معهد تنمية القدرات وإدارة البحوث، تشرح طريقة تحليل العلاقة بين الاستثمارات العامة والنمو وديناميكية الدين العام باستخدام اثنين من النماذج الهيكلية الديناميكية: نموذج الدين والاستثمار والنمو (DIG) ونموذج الدين والاستثمار والنمو والموارد الطبيعية (DIGNAR). وتعرض هذه الدورة وتناقش الأجزاء الرئيسية في هذين النموذجين (الرابط بين الاستثمار والنمو، وتصحيح أوضاع المالية العامة، واستجابة القطاع الخاص) والتفاعلات بينها، مما يساعد الدارسين على فهم الآثار الاقتصادية الكلية لخطط زيادة الاستثمارات العامة وتقييمها، بما في ذلك على النمو وديناميكية الدين. وتستفيض الدورة في تناول العوامل المهمة التي قد تشكل هذه الآثار مثل نوع تمويل المالية العامة، ومعدل العائد على رأس المال العام، وكفاءة الاستثمار العام، وقدرة الحكومات على تعبئة الإيرادات.

وعلى مدار العقد الماضي كان نموذج الدين والاستثمار والنمو (DIG) ونموذج الدين والاستثمار والنمو والموارد الطبيعية (DIGNAR) قد حازا قبولا واسع النطاق للعمل بشأن السياسات. وجاء النموذجان ليكملا التحليلات التي تجُرى باستخدام إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين الذي أعده صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع ما يزيد على ٦٥ طلبا تقدمت به البلدان في سياق البرامج المدعمة بموارد الصندوق وأعماله الرقابية. وقد ساعدا على توفير معلومات يُستفاد بها في تحليل السياسات، بناء على تحليلات نوعية وكمية للسيناريوهات، بشأن قضايا ترتبط بطفرات الاستثمارات العامة وكذلك بعمليات ضبط أوضاع المالية العامة، والتحويلات النقدية إلى الأسر المعيشية الفقيرة، ومزيج النفقات الجارية والرأسمالية العامة، وكفاءة الإنفاق العام والإدارة الضريبية، وانهيار أسعار السلع الأولية، ومجالات أخرى غيرها. وسوف تبين الدورة بعض هذه التطبيقات وتشرح طريقة تفسير ناتج هذه التحليلات لسيناريو السياسات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم أساسيات النماذج الاقتصادية الكلية الديناميكية في تحليل التوسع في الاستثمارات العامة، والنمو وديناميكية الدين.
- فهم أهم عناصر نموذج الدين والاستثمار والنمو (DIG) ونموذج الدين والاستثمار والنمو والموارد الطبيعية (DIGNAR).
- فهم طريقة استخدام هذين النموذجين في تحليل مدى توقف الآثار الاقتصادية الكلية لطفرات الاستثمارات العامة على ردود أفعال السياسات، وأنواع تمويل هذه الطفرات (مثل الضرائب والتمويل المحلي مقابل التمويل الخارجي)، وعلى العوامل الهيكلية (مثل كفاءة الاستثمارات العامة).
- تفسير ناتج تحليلات سيناريوهات السياسات باستخدام نموذج الدين والاستثمار والنمو (DIG) ونموذج الدين والاستثمار والنمو والموارد الطبيعية (DIGNAR)، على النحو الذي ينعكس في وثائق صندوق النقد الدولي الرسمية، مثل تقارير مشاورات المادة الرابعة.

عبر شبكة الإنترنت: الإدارة المالية العامة (PFMx)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح للمهتمين بالموارد العامة وشفافية الموازنة ومساءلة الحكومة، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين، والعاملين من أجهزة التنمية ومنظمات المجتمع المدني. وهذه الدورة ملائمة للمسؤولين في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في وزارات المالية وإدارات الخزانة ومكاتب إدارة الديون والأقسام المالية في الوزارات التنفيذية. وصُمِّمَت هذه الدورة التدريبية لمن لديهم بالفعل دراية بأساسيات نظم الإدارة المالية العامة وتستند إلى تلك الدراية عند المستوى المتوسط.

شروط الالتحاق: الإلمام بأساسيات نظم الإدارة المالية العامة سيكون مفيدا. ومن الضروري أن يتاح للمشاركين استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر الإنترنت، التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة، تلقي نظرة عامة على نظم ومؤسسات الإدارة المالية العامة وعلى بناء القدرات في هذا المجال في الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة. وتركز الدورة على قضايا الإدارة المالية العامة التي تدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي، والنمو الشامل، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتعافي بعد الأزمة. ويغطي التدريب مجموعة كبيرة من الموضوعات ويتعامل مع الإدارة المالية العامة باعتبارها نظاما متكاملا وليس مجموعة من الاختصاصات. ومن ثم فإن هذه الدورة تركز على أولويات الإدارة المالية العامة وأهداف إصلاحها والمخاطر المحيطة بتطبيقها. وتقوم هذه الدورة على مناهج مفاهيمية وعملية، وتتضمن إفادات من وزراء مالية والعاملين في المجال وغيرهم من الأطراف المعنية من كثير من البلدان.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تفسير أهمية الإدارة المالية العامة كأداة لتنفيذ السياسات العامة.
- وصف وتحليل دورة الموازنة وأهم عناصرها.
- وصف طبيعة الإطار البسيط متوسط الأجل للموازنة، وخطة إدارة النقدية، واستراتيجية إصلاح إدارة الاستثمارات العامة.
- تحديد الأدوات اللازمة لفعالية إدارة مخاطر المالية العامة، وعناصر شفافية المالية العامة، وتقارير المالية العامة الموثوقة، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي.
- تحديد المسائل المتعلقة بتحديد أولويات إصلاحات الإدارة المالية العامة وتسلسل خطواتها، والتحديات أمام تنفيذ هذه الإصلاحات.

- شرح دور المجتمع المدني والمشاركة العامة وهيئات الرقابة العليا في ضمان مساءلة الحكومات.
- وصف دور الأوضاع المحلية والمؤسسات السياسية في صياغة الإصلاحات وتنفيذها.

عبر شبكة الإنترنت: نموذج تقدير فجوة ضريبة القيمة المضافة ضمن برنامج تحليل الفجوة في إدارة الإيرادات (VGAPx)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في وزارات المالية وإدارات الإيرادات المعنيون بتحليل الفجوة الضريبية وأداء الإيرادات، في كل من الحكومة المركزية والحكومات المحلية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون على درجة عالية من الإلمام بمالية الحكومة وتصميم ضريبة القيمة المضافة، وعلى درجة متوسطة على الأقل من الإلمام بالحسابات القومية. ومن الضروري أن يتمتع المشاركون بمهارات متوسطة في استخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل" وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر الإنترنت التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة، تقدم تعليمات حول إعداد وتنفيذ "نموذج تقدير فجوة ضريبة القيمة المضافة" (VGEM) ضمن "برنامج تحليل الفجوة في إدارة الإيرادات" (RA-GAP) الذي أعده صندوق النقد الدولي. وتنقسم هذه الدورة إلى خمس وحدات نموذجية تغطي استعراض إطار نموذج الفجوة في ضريبة القيمة المضافة، واستخدام نموذج تقدير فجوة ضريبة القيمة المضافة، وقياس ضريبة القيمة المضافة الفعلية، وإنشاء وعاء ضريبة القيمة المضافة المحتمل، وتشغيل النموذج، وتفسير النتائج، وتشخيص المشكلات، وحلها.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد مدخلات بيانات نموذج تقدير فجوة ضريبة القيمة المضافة.
- إنتاج وتفسير النتائج من نموذج تقدير فجوة ضريبة القيمة المضافة.
- تشخيص وتصحيح أخطاء البيانات التي قد تؤثر على النتائج.

إصلاح نظم دعم الوقود (RFS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في وزارات المالية أو غيرها من الوزارات أو الهيئات الحكومية المشاركة في تحديد أسعار الوقود أو وضع سياسة دعم الوقود.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو غيره من المجالات ذات الصلة. ومن المحبذ إتقان استخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل".

وصف الدورة: تستعرض هذه الدورة، التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة، آخر المستجدات في الإنفاق على دعم منتجات الوقود؛ وآثارها الاقتصادية الكلية وانعكاساتها البيئية والاجتماعية. وتستند الدورة إلى دراسات حالة قُطْرية، وتتناول بالتفصيل أهم عناصر الإصلاحات الناجحة، مثل تدابير حماية الفئات منخفضة الدخل التي تتأثر سلبا بانخفاض مستوى الدعم. كذلك تعرض الدورة أدوات قياس الدعم، وتقييم التأثير التوزيعي بالإضافة إلى الآليات البديلة لتسعير الوقود التي يمكنها تمهيد انتقال آثار التغيرات في أسعار الوقود الدولية إلى الأسعار المحلية مع حماية الموازنة العامة. وقد يطلب إلى المشاركين تقديم عروض حول تجارب بلدانهم في تحديد أسعار الوقود وإصلاح نظم الدعم.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح المبررات المختلفة لدعم الطاقة وكيفية قياس حجم الدعم.
- شرح مساوئ دعم الطاقة.
- تحديد العقبات الممكنة أمام إصلاح نظم دعم الوقود.
- تصميم استراتيجية إصلاح فعالة تستند إلى الدروس المستقاة من تجارب البلدان الأخرى.
- استخدام أدوات معدة خصيصا لقياس دعم الوقود وتقدير أثر إصلاح هذا النظام على رفاهية الأسر المعيشية للاسترشاد بها في صياغة التدابير التخفيفية واختيار آليات تسعير الوقود البديلة.

عبر شبكة الإنترنت: التنبؤ بالإيرادات وتحليل متغيراتها (RFAx)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون العاملون في وزارات المالية أو في إدارات الإيرادات المعنيون بإعداد تنبؤات الإيرادات و/أو تقدير أثر تغيرات السياسة الضريبية على الإيرادات أو الأثر التوزيعي.

متطلبات وشروط الالتحاق: هذه الدورة التدريبية معدة من أجل المشاركين الذين تتراوح درجة إلمامهم بأساسيات السياسة الضريبية بين المبتدئ والمتوسط. ويُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المحاسبة الضريبية (وفي الوضع الأمثل تكون لديهم خلفية في علوم الاقتصاد القياسي)، كما ينبغي لهم إتقان استخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل". ومن الضروري أن يتوافر لديهم جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر الإنترنت، التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة، تركز على الجوانب الفنية والمؤسسية في التنبؤ بالإيرادات وتحليل السياسة الضريبية. وتقدم عرضا عاما للأساليب الكمية اللازمة لإعداد تنبؤات وتقييمات انعكاسات التغيرات في الضرائب الرئيسية على الإيرادات، وأهمها ضريبة الدخل الشخصي وضريبة دخل الشركات وضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية وضرائب التجارة الخارجية. وتؤكد الدورة التدريبية أيضا ضرورة وضع إطار مؤسسي قوي لدعم عملية التنبؤ بالإيرادات.

وتستند الدورة إلى مناهج مفاهيمية وعملية وتستعين بالأنشطة العملية لدعم عملية التعلم، بما في ذلك الاختبارات والتمارين الكمية التي تستخدم بيانات المالية العامة الحقيقية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح دور التنبؤ بالإيرادات في عملية إعداد الميزانية.
- تحديد الممارسات السليمة المتعلقة بالإطار المؤسسي الذي يدعم عملية التنبؤ بالإيرادات.
- تحديد متطلبات البيانات لكل أسلوب من أساليب التنبؤ بالإيرادات.
- استخدام النماذج القائمة على الاقتصاد الكلي للتنبؤ بالإيرادات الضريبية.
- استخدام نماذج المدخلات – المخرجات وأساليب المحاكاة الصغرى لتحليل الانعكاسات على الإيرادات والتوزيع من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.
- التعرف على مواطن القوة وأوجه القصور في النماذج المختلفة.

أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية "تادات" (TADAT)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا المعنيون بإدارة الضرائب/الإيرادات من إدارات الضرائب/الإيرادات المحلية، ووزارات الاقتصاد والمالية أو أجهزة مكافئة مختصة بقضايا الإيرادات/الضرائب، والإدارات الضريبية دون المركزية، وإدارات التدقيق الوطنية، ومقدمي خدمات تنمية القدرات للمساعدة في إدارة الضرائب/الإيرادات أو إصلاحات الموارد العامة.

شروط الالتحاق: ينبغي أن تتوافر لدى المشاركين خبرة ملائمة في مجال إدارة الضرائب/ الإيرادات أو مجال المساعدة في تنمية القدرات أو المشروعات المرتبطة بقضايا إصلاح الإيرادات/الضرائب/الموارد العامة.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تُقَدَّم تحت رعاية إدارة شؤون المالية العامة، مصممة لتزويد المشاركين بمعرفة وافية بمنهجية أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية، والممارسة الدولية السليمة في مجال الإدارة الضريبية، والمهارات المهنية المتخصصة اللازمة لإجراء تقييمات منهجية أو داخلية/مقارنة معيارية ذاتية باستخدام هذه الأداة. وإضافة إلى ذلك، تُقَدَّم إرشادات للمشاركين في برنامج التدريب حول: (١) تفسير نتائج التقييم واستخدامها كمدخلات لتقوية أو تحديث الاستراتيجيات وخطط العمل لإصلاح الإدارة الضريبية، و(٢) كيف يمكن إدراج مقاييس "تادات" في نظم مراقبة وتقييم الأداء اليومي للإدارات الضريبية وكذلك استخدام نتائج التقييم باستخدام أداة "تادات" كسيناريو أساسي. وسوف يستخدم المدربون تدريبات عملية تصف سيناريوهات حقيقية من مواقع العمل لتوضيح طريقة تطبيق منهجية أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية "تادات". والنماذج التحليلية التي تُشتق من نتائج التقييم باستخدام "تادات" سوف تبين إمكانية استخدام إطارها في تحسين إدارة امتثال المكلفين الضريبيين. ويُعقد اختبار (نسبة اجتيازه ٧٥٪ كحد أدنى) للمشاركين الراغبين في اعتمادهم كمتدربين على تطبيق أداة "تادات" أو كمُقَيِّمين، حسب معايير الأهلية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- إظهار فهمهم العميق للممارسات الدولية السليمة في مجال الإدارة الضريبية.
- فهم طريقة استخدام معلمات القياس في أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية لتقييم أداء نظام الإدارة الضريبية في البلد المعني.
- كتابة المكونات التي تُستخدم في إعداد تقرير تقييم الأداء عالي الجودة باستخدام أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية "تادات".
- تفسير نتائج التقييم التي تتوصل إليها أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية من منظور شامل.
- فهم الصلات/الروابط بين الأبعاد المختلفة القابلة للقياس في "تادات" وكيف يمكن أن تؤثر على بعضها البعض وعلى جهود إصلاح الإدارة الضريبية.
- استخدام نتائج التقييم التي تتوصل إليها "تادات" كمدخلات في تطوير استراتيجيات إصلاح الإدارة الضريبية وخطط عملها أو تقويتها.
- تحديد العناصر اللازمة وطريقة إدارة ديناميكية الفريق والأطراف المعنية بالتقييم.

السياسة والإدارة الضريبية: النظرية والممارسة العملية (TPAT)

المستفيدون المستهدفون: كبار المسؤولين في وزارات المالية والإدارات الضريبية ممن تتضمن مسؤولياتهم إسداء المشورة إلى الوزراء حول قضايا السياسة الضريبية أو معالجة قضايا الإدارة الضريبية. ومن المرجح أن تشمل المهام المنوطة بهم تحليل السياسات وتقييمها، وصياغة الاقتراحات بشأن السياسات، وصياغة مشروعات القوانين الضريبية؛ والتخطيط الاستراتيجي للإدارات الضريبية ومعالجة القضايا التنظيمية، وقضايا تكنولوجيا المعلومات، والامتثال الضريبي والمسائل المتعلقة بالمهام التشغيلية الرئيسية الأخرى.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون العاملون في مجال السياسات حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو القانون أو غير ذلك من المجالات ذات الصلة وأن تكون لديهم خبرة في إعداد التقارير التحليلية. أما المشاركون العاملون في مجالات الإدارة الضريبية فمن المفترض أن يكونوا من كبار المديرين في أعلى مستويين وظيفيين بالهيئة التي يعملون بها.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة، مصممة بحيث توسع نطاق معرفة المشاركين بأهم التحديات التي تواجه الحكومات في تصميم النظم الضريبية الحديثة وإدارتها ومتابعتها. وتتناول بإيجاز الركائز النظرية لعملية صنع السياسة الضريبية وتناقش كيفية ممارستها وتطبيقها بالتفصيل مع التركيز بصفة خاصة على المنطقة الموجهة إليها هذه الدورة. وسيُدعى المشاركون إلى تبادل خبراتهم في وضع استراتيجيات لتحسين النظم الضريبية التي يعملون بها وكيفية تنفيذها وإدارتها. ومن خلال مجموعة من المحاضرات وجلسات الأسئلة والأجوبة والحلقات التطبيقية، تتناول هذه الدورة التدريبية ما يلي:

- إلقاء نظرة عامة على مبادئ تصميم السياسات وانعكاساتها على الإدارة الضريبية – ومن ثم إيجاد الروابط بين السياسة الضريبية والإدارة الضريبية وكيفية تأثير كل وظيفة على الأخرى،

- استعراض القضايا المعنية بتصميم وإدارة الضرائب الرئيسية التي تشكل النظم الضريبية الحديثة (مثل ضرائب الاستهلاك والدخل ذات الوعاء الضريبي الواسع، والضرائب العقارية، والضرائب الانتقائية، ونظم الضرائب على الأعمال الصغيرة)، ومناقشة مناهج صنع السياسات والإدارة الضريبية في أوضاع اقتصادية ومؤسسية محددة، مثل البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والبلدان الهشة والبلدان ضمن التكتلات الاقتصادية/الاتحادات الجمركية، والضرائب الدولية (مثل ضرائب الاقتصاد الرقمي، والضرائب على المؤسسات متعددة الجنسيات)،
- مناقشة تنظيم الإدارات الضريبية وعملياتها وإدارة الامتثال الضريبي، اعتمادا على الخبرات من داخل المنطقة وخارجها،
- إعطاء فكرة عامة عن القضايا الناشئة والمحورية في مجالات السياسة والإدارة الضريبية وانعكاساتها على النظم الضريبية في كل منطقة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تقديم عرض موجز لأهم مبادئ تصميم السياسات الضريبية وانعكاساتها على الإدارات الضريبية، مثل كيفية إيجاد الروابط بين السياسة الضريبية والإدارة الضريبية؛ وكيفية تأثير كل مهمة على الأخرى؛ واحتمالات اختلاف مبادئ التصميم في الأوضاع الاقتصادية المختلفة.
- تحديد العناصر الجوهرية في الضرائب الرئيسية في النظم الضريبية الحديثة، مثل ضرائب الاستهلاك والدخل ذات الوعاء الضريبي الواسع، أو الضرائب العقارية، أو نظم الضرائب على الأعمال الصغيرة.
- إدراك تأثير وعواقب اعتماد سياسات معينة مطبقة عادة في بعض البلدان (المعدلات الضريبية المنخفضة، أو الإعفاءات، أو الحوافز الضريبية، أو التأخير في رد الخصوم الضريبية أو القيود على إدخال الخصوم الضريبية في ضريبة القيمة المضافة أو النفقات في ضريبة دخل الشركات، إلخ).
- تحديد المشكلات الأساسية التي تؤثر على الضرائب الدولية وفهم الأدوات المستخدمة في الحد منها (قواعد تنظيم "تسعير التحويلات"، وتبادل المعلومات بين البلدان، إلخ)، وكذلك الإصلاح الجاري لنظام الضرائب على الشركات الدولية.
- وصف وتحليل عملية تنظيم الإدارات الضريبية الحديثة ومهامها الرئيسية وأبرز التحديات وأهم المناهج في إدارة الامتثال الضريبي.
- تقديم عرض موجز للحواجز والمناهج المشتركة في إصلاح النظم الضريبية، بما فيها صياغة استراتيجية متوسطة الأجل للإيرادات (MTRS).
- فهم الأدوات الجديدة المستخدمة في تقييم النظام الضريبي وتحليله، ومنها أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية (TADAT)، وبرنامج تحليل الفجوة في إدارة الإيرادات (RA-GAP)، وأداة تقييم النفقات الضريبية، والمسح الدولي لإدارة الإيرادات (ISORA)، إلخ.

فهم وتقييم وإدارة المخاطر على المالية العامة (UAMFR)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في وزارات المالية والاقتصاد، أو إدارات الخزانة ومكاتب إدارة الدين، أو أجهزة حكومية أخرى معنية بتقييم المخاطر على المالية العامة وإدارتها.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن تكون لدى المشاركين خبرة ملائمة في مجال سياسة المالية العامة وإعداد الميزانية والخزانة وإدارة الدين، أو إدارة المخاطر على المالية العامة، وأن تكون لديهم معرفة بتطبيق "إكسل" (Excel).

وصف الدورة: تشكل هذه الدورة التدريبية، التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة، جزءا من برنامج العمل بشأن المخاطر المالية في إدارة الشؤون المالية، وتناقش أهم المؤسسات التي تساعد الحكومات على تكوين فهم أفضل للمخاطر على الموارد العامة ومراقبتها وإدارتها. وتقدم الدورة فكرة عامة عن المصادر الرئيسية للمخاطر على المالية العامة، ومناهج تحليلها وتخفيف آثارها، والترتيبات المؤسسية للتعامل معها. وتقدم الدورة فكرة عامة عن مجموعة أدوات إدارة المخاطر على المالية العامة من إعداد إدارة شؤون المالية العامة، والتي تتألف من مجموعة من الأدوات العملية القائمة على تطبيق "إكسل" (Excel) لمساعدة البلدان على تحليل المخاطر المالية التي تتعرض لها وقياس حجمها، وكذلك تقديم تدريب على تطبيق بعض أحدث الأدوات في هذه المجموعة. وتناقش هذه الدورة كذلك معايير إبلاغ المخاطر على المالية العامة والإفصاح عنها – على النحو الوارد وصفه في ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة لصندوق النقد الدولي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تعريف مخاطر المالية العامة والالتزامات الاحتمالية وتحديد أهم سماتها.
- تحديد أبرز المخاطر على المالية العامة التي قد تواجه أي بلد وتقييمها وترتيب أولويات هذه المخاطر وفقا لأهميتها.
- فهم الأساليب والمناهج الرئيسية المستخدمة في تقييم المخاطر على المالية العامة الكلية والمخاطر من مصادر محددة مثل ضمانات القروض الحكومية، والمؤسسات المملوكة للدولة، وعلاقات الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- تحديد الترتيبات المؤسسية التي تدعم فعالية متابعة وإدارة المخاطر على المالية العامة.
- إعداد كشف بالمخاطر على المالية العامة.

عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – برنامج التدقيق (VITARA-AUD)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون التنفيذيون وكبار المديرين في الإدارات الضريبية المعنيون بتطوير وإدارة وحدة التدقيق. وتفيد هذه الدورة كذلك العاملين الآخرين في إدارة الضرائب المعنيين بوضع أو تنفيذ سياسات التدقيق وإجراءاته ووضع توقعات الميزانية السنوية في ضوء عمليات التدقيق التي أجريت.

شروط الالتحاق: لا توجد شروط مسبقة للالتحاق بهذه الدورة. ومن الضروري أن يتاح للمشاركين استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية مدتها ثماني ساعات وتهدف إلى بناء المعرفة وإكساب الفهم حول كيفية مساهمة التدقيق في تحقيق الامتثال، كما تتناول أهم الاعتبارات في إدارة برنامج للتدقيق وتزويده بالموارد اللازمة. وتغطي الدورة المجالات الرئيسية مثل الإطار القانوني، وتنظيم وحدة التدقيق وحوكمتها وعملية التدقيق بالإضافة إلى تعيين العاملين والتدريب والأنظمة والأدوات وقياس الأداء في مجال التدقيق

وتُعقد هذه الدورة بمبادرة مشتركة من أربع منظمات دولية، هي: مركز الإدارات الضريبية في البلدان الأمريكية (CIAT)، ومنظمة الإدارات الضريبية للبلدان الأوروبية (IOTA)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- وصف دور التدقيق في تحقيق الامتثال.
- فهم العلاقة بين إدارة مخاطر عدم الامتثال، واختيار الحالات وتدقيقها.
- توضيح الأحكام التشريعية الضرورية لدعم برنامج التدقيق.
- معالجة القضايا التنظيمية في مجال التدقيق.
- معرفة الأدوات والنظم اللازمة لتنفيذ برنامج التدقيق.
- شرح شروط تعيين العاملين في برنامج التدقيق.
- تحديد مقاييس الأداء ذات الصلة بالتدقيق على المستويات الاستراتيجية والتشغيلية وعلى المستوى الفردي.

عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – إدارة مخاطر عدم الامتثال (VITARA-CRM)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون التنفيذيون وكبار المديرين في الإدارات الضريبية المعنيون بإدارة مخاطر عدم الامتثال؛ ومديرو وموظفو المقر الرئيسي المتعاملون في شؤون إدارة مخاطر عدم الامتثال.

شروط الالتحاق: ومن الضروري أن يتاح للمشاركين استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: توفر هذه الدورة معرفة أساسية بالمفاهيم المرتبطة بإدارة مخاطر عدم الامتثال وعناصرها في الإدارة الضريبية. وإضافة إلى ذلك، تقدم هذه الدورة شرحا لدور إدارة مخاطر عدم الامتثال في مساعدة الإدارات الضريبية في القيام بوظيفتها الأساسية في إدارة وتحسين امتثال دافعي الضرائب. وتغطي الدورة، من بين جملة أمور، الترتيبات التنظيمية والمتعلقة بالحوكمة والإدارة الضرورية لضمان فعالية إدارة مخاطر عدم الامتثال، وأهمية واستخدامات البيانات لأغراض إدارة مخاطر عدم الامتثال إلى جانب الإجراءات والأساليب المختلفة التي تستعين بها الإدارات الضريبية لتعظيم مستوى امتثال دافعي الضرائب.

وتُعقد هذه الدورة بمبادرة مشتركة من أربع منظمات دولية، هي: مركز الإدارات الضريبية في البلدان الأمريكية (CIAT)، ومنظمة الإدارات الضريبية للبلدان الأوروبية (IOTA)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تعريف مفهوم إدارة مخاطر عدم الامتثال ومنافعها التي تعود على الإدارات الضريبية.
- توضيح الدور الاستراتيجي لإدارة مخاطر عدم الامتثال.
- تحديد ملامح إطار إدارة مخاطر عدم الامتثال ومدخلاته ومخرجاته.
- وصف عملية إدارة مخاطر عدم الامتثال.
- تحديد ما يلزم من الترتيبات التنظيمية والمتعلقة بالحوكمة.
- شرح دور كبار المسؤولين في الإدارة الضريبية فيما يتعلق بإدارة مخاطر عدم الامتثال.
- تحديد المسائل المعينة التي يتعين على البلدان منخفضة الدخل معالجتها لكي تستهل رحلتها على مسار إدارة مخاطر عدم الامتثال.
- تحديد العوامل الحيوية لنجاح إدارة مخاطر عدم الامتثال.

عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – إدارة المخاطر المؤسسية (VITARA-ERM)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون التنفيذيون وكبار المديرين المعنيين بتوجيه أعمال الإدارة الضريبية ككل بالإضافة إلى الموظفين المعنيين بتطوير وتنفيذ برنامج لإدارة المخاطر المؤسسية (ERM)، وما ينطوي عليه من وظائف مثل التخطيط والبحث والتدقيق الداخلي.

شروط الالتحاق: لا توجد شروط مسبقة للالتحاق بهذه الدورة. ومن الضروري أن يتوافر لدى المشاركين جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة مدتها ثماني ساعات وتهدف إلى بناء المعرفة والفهم حول طريقة اعتماد منهج منتظم لإدارة المخاطر المؤسسية وكيفية دعمه الإدارات الضريبية لتحقيق مجمل أهدافهم بنجاح. وتتضمن الدورة تقديم أدوات عملية، ومنهجيات ونماذج قياسية والتي من شأنها أن تيسر وتعجل بدرجة كبيرة وتيرة تصميم عمليات إدارة المخاطر المؤسسية وتنفيذها في الإدارات الضريبية.

وتُعقد هذه الدورة بمبادرة مشتركة من أربع منظمات دولية، هي: مركز الإدارات الضريبية في البلدان الأمريكية (CIAT)، ومنظمة الإدارات الضريبية للبلدان الأوروبية (IOTA)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- إدراك مزايا إدارة المخاطر المؤسسية.
- إتقان أساسيات إدارة المخاطر المؤسسية.
- شرح كيفية اختلاف إدارة المخاطر المؤسسية عن إدارة المخاطر التقليدية.
- وصف أُطُر إدارة المخاطر المؤسسية مثل إطار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وإطار لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي.
- تعريف أهم ترتيبات الحوكمة.
- تحديد المكونات الرئيسية لسياسة إدارة المخاطر المؤسسية.
- تحديد عملية إدارة المخاطر المؤسسية.

عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – تقديم الإقرارات الضريبية (VITARA-FLD)

المستفيدون المستهدفون: هذه الوحدة النموذجية ملائمة لكبار المديرين والمسؤولين التنفيذيين المعنيين بالإدارة أو التنظيم أو الرقابة على البرامج الأساسية لتقديم دافعي الضرائب للإقرارات الضريبية أو خدمات دافعي الضرائب أو إدارة مخاطر عدم الامتثال في الإدارة الضريبية. هذا بالإضافة إلى أنها ملائمة للموظفين في المقر الرئيسي المعنيين بتصميم أو تنفيذ سياسات إدارة مخاطر عدم الامتثال في الإدارة الضريبية حيث تغطي تحديد المخاطر ذات الصلة بتقديم الإقرارات وترتيبها حسب الأولوية وكذلك وضع ومراقبة استراتيجيات المعالجة التي تدعم تقديم الإقرارات الضريبية.

شروط الالتحاق: لا توجد شروط مسبقة للالتحاق بهذه الوحدة النموذجية. ومن الضروري أن يُتاح للمشاركين استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تصف هذه الوحدة النموذجية القصيرة مفهوم الإقرار الضريبي وعملية تقديم الإقرارات الضريبية لأغراض إدارة الضرائب. وتشرح أسباب أهمية تقديم الإقرارات لتحصيل الضرائب، والغرض الأساسي منها وأهدافها. وتسلط هذه الوحدة النموذجية الضوء على مخاطر عدم الامتثال الشائعة المرتبطة بتقديم الإقرارات والممارسات الدولية السليمة في مواجهة هذه المخاطر من خلال تصميم وتقديم أنشطة حديثة عن إدارة مخاطر عدم الامتثال. وتغطي هذه الوحدة النموذجية أيضا قضايا تنظيمية وقضايا الحوكمة وإدارة الأداء والقضايا القانونية والتكنولوجية ذات الصلة بتقديم الإقرارات الضريبية.

وتُعقد هذه الدورة بمبادرة مشتركة من أربع منظمات دولية، هي: مركز الإدارات الضريبية في البلدان الأمريكية (CIAT)، ومنظمة الإدارات الضريبية للبلدان الأوروبية (IOTA)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الوحدة النموذجية، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح دور الإقرارات الضريبية في نظام التقدير الضريبي الذاتي.
- إعداد قائمة بالشروط العامة والغرض الأولي لتقديم الإقرارات الضريبية حسب تعريف الإدارات الضريبية.
- وصف الأحكام القانونية الأساسية التي تنص على بروتوكولات تقديم الإقرارات الضريبية.
- تحديد مخاطر عدم الامتثال المتعلقة بتقديم الإقرارات والجوانب ذات الصلة في برنامج لإدارة مخاطر عدم الامتثال (CRM).
- شرح كيفية وضع العنصر الخاص بتقديم الإقرارات في برنامج لإدارة مخاطر عدم الامتثال .
- وصف إجراءات الامتثال لتحسين تقديم الإقرارات الضريبية في وقتها بما في ذلك خدمات دافعي الضرائب وإجراءات الإنفاذ.
- شرح الاعتبارات التنظيمية والإدارية والتكنولوجية واعتبارات التزويد بالموارد لدعم تنفيذ برنامج للامتثال لتقديم الإقرارات.

عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – إدارة الموارد البشرية (VITARA-HRM)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون التنفيذيون وكبار المديرين في الإدارات الضريبية المعنيون بقضايا إدارة الموارد البشرية، أو استراتيجية إدارة الموارد البشرية، أو رأس المال البشري في الإدارة الضريبية.

شروط الالتحاق: من الضروري أن يتوافر لدى المشاركين جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تقدم هذه الدورة التدريبية معرفة أساسية بمسائل إدارة الموارد البشرية داخل الإدارة الضريبية بما فيها استراتيجية إدارة الموارد البشرية وتنفيذها، والنماذج التنظيمية لإدارة الموارد البشرية، ومهام إدارة الموارد البشرية وأهم مجالات النظام الفعال لإدارة الموارد البشرية، وغيرها.

وتُعقد هذه الدورة بمبادرة مشتركة من أربع منظمات دولية، هي: مركز الإدارات الضريبية في البلدان الأمريكية (CIAT)، ومنظمة الإدارات الضريبية للبلدان الأوروبية (IOTA)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تعريف مفهوم إدارة الموارد البشرية وتحديد كيف يمكنها أن تساعد الإدارات الضريبية في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.
- وصف استراتيجية لإدارة الموارد البشرية.
- شرح طريقة تنظيم إدارة الموارد البشرية داخل إدارة ضريبية.
- وصف مسار وظيفي وهيكل أتعاب ملائم داخل إدارة ضريبية.
- تحديد أهم مجالات إدارة الموارد البشرية الفعالة داخل إدارة ضريبية، وبعض المبادئ الداعمة لها.
- تحديد ماهية مهمة التَعلُّم والتطوير وأسباب أهميتها في الإدارات الضريبية.

عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – إدارة تكنولوجيا المعلومات والبيانات (VITARA-ITD)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون التنفيذيون وكبار المديرين في الإدارات الضريبية المعنيون بتشغيل تكنولوجيا المعلومات وتطويرها أو المشاركون في إصلاحات تحديثها؛ والمديرون وموظفو الخدمات المساندة بالمقر الرئيسي من ذوي الاهتمامات العامة في تكنولوجيا المعلومات أو إدارة البيانات في الإدارة الضريبية واستخدامها.

شروط الالتحاق: من الضروري أن يتاح للمشاركين استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تقدم هذه الدورة المعرفة على المستوى التمهيدي حول قضايا مختارة في إدارة تكنولوجيا المعلومات والبيانات في إدارة ضريبية. وتعرض المفاهيم الرئيسية المتعلقة بإدارة تكنولوجيا المعلومات والبيانات وتشرح مدى أهمية هذه النظريات بالنسبة للإدارات الضريبية، بما في ذلك دورها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية. وتغطي الدورة مجموعة واسعة من الموضوعات ذات الصلة من وضع خطة استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات وتنفيذها، والمبادئ الحديثة لنموذج أعمال الإدارة الضريبية الآلية، ونظم حوكمة تكنولوجيا المعلومات المثبتة والممارسات السليمة في إدارتها حتى جودة البيانات وأمنها.

وتُعقد هذه الدورة بمبادرة مشتركة من أربع منظمات دولية، هي مركز الإدارات الضريبية في البلدان الأمريكية (CIAT)، ومنظمة الإدارات الضريبية للبلدان الأوروبية (IOTA)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح دور تكنولوجيا المعلومات والبيانات في مساعدة الإدارات الضريبية على تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية.
- وصف أهمية استراتيجية تكنولوجيا المعلومات ومزاياها في الإدارة الضريبية.
- تحديد التحديات المحتملة في تنفيذ استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات في الإدارة الضريبية.
- تعريف أهم المبادئ والعناصر في البيئة المتكاملة للإدارة الضريبية.
- تحديد الترتيبات الضرورية والممارسات السليمة في إدارة تكنولوجيا المعلومات ونظم حوكمتها.
- شرح أهمية البيانات في الإدارة الضريبية وكيفية استخدامها من أجل خلق القيمة.
- تحديد الخطوات العملية لتحسين جودة وأمن البيانات في الإدارة الضريبية.

عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – حوكمة المؤسسات (VITARA-IGO)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون التنفيذيون وكبار المديرين من المسؤولين عن حسن ممارسة الصلاحيات في إدارة ضريبية أو المعنيين بتنفيذ سياسات الحوكمة في الإدارة الضريبية.

شروط الالتحاق: من الضروري أن يتوافر لدى المشارك جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تقدم هذه الدورة تعريفا بأطر الحوكمة الداخلية والخارجية للإدارات الضريبية، وتغطي موضوعات مثل مبادئ المساءلة والشفافية، وضمانات الحوكمة، والرقابة الخارجية، والضوابط الداخلية، ومسؤوليات الحوكمة التي يضطلع بها كبار القيادات في إدارة ضريبية وكذلك الاعتبارات التنظيمية في وضع إطار الحوكمة وتنفيذه.

وتُعقد هذه الدورة بمبادرة مشتركة من أربع منظمات دولية، هي مركز الإدارات الضريبية في البلدان الأمريكية (CIAT)، ومنظمة الإدارات الضريبية للبلدان الأوروبية (IOTA)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- وصف ما الذي تعنيه الحوكمة المؤسسية في الإدارة الضريبية وأهم الأبعاد الداخلية والخارجية للحوكمة.
- إدراك مدى تأثير مبادئ المساءلة والشفافية على تصميم أطر الإدارة الضريبية لمعالجة مواطن الضعف في الحوكمة.
- وصف أهم المكونات التي تتألف منها الأطر المؤسسية لإدارة ضريبية.
- التعرف على ضمانات الحوكمة التي تسمح بفعالية الإدارة الضريبية وعدم انحيازها وعدم خضوعها للتدخلات السياسية.
- شرح أهمية الرقابة الخارجية والآليات التي تضمن الحفاظ على ثقة المجتمع في النظام الضريبي.

- فهم العناصر الضرورية لإطار الحوكمة الداخلية في الإدارة الضريبية.
- تحديد مسؤوليات الحوكمة الداخلية على المسؤولين التنفيذيين والمديرين في إدارة ضريبية.
- وصف أهم الاعتبارات التنظيمية في وضع وتنفيذ إطار الحوكمة الداخلية.
- وصف الأنواع المختلفة من المخاطر التي قد تُلزم الإدارة الضريبية بتوقعها والاستعداد لإدارتها.
- شرح الأسباب وراء أهمية وضع نظام من الضوابط الداخلية في إدارة ضريبية.

عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – التنظيم (VITARA-ORG)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون التنفيذيون وكبار المديرين في الإدارات الضريبية المسؤولون عن تصميم الهيكل التنظيمي والتشغيل بما فيه تنظيم الموارد البشرية والعمليات والعمل في إدارة ضريبية.

شروط الالتحاق: من الضروري أن يتوافر لدى المشارك جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تساعد هذه الدورة على اكتساب معرفة وفهم للسمات الحيوية في تصميم الهيكل التنظيمي للإدارات الضريبية.

وتُعقد هذه الدورة بمبادرة مشتركة من أربع منظمات دولية، هي: مركز الإدارات الضريبية في البلدان الأمريكية (CIAT)، ومنظمة الإدارات الضريبية للبلدان الأوروبية (IOTA)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تعريف مفهوم تصميم الهيكل التنظيمي وشرح سبب أهميته.
- تحديد نماذج الهياكل التنظيمية الرئيسية المستخدمة في تصميم الإدارات الضريبية وشرح مزايا النماذج المختلفة وعيوبها.
- المقارنة بين أدوار المقر الرئيسي والعمليات الميدانية في الهيكل التنظيمي للإدارة الضريبية.
- وصف أهمية الوحدات والمهام الخاصة ضمن الهيكل التنظيمي للإدارة الضريبية.
- تكوين فهم أفضل للطريقة التي يمكن اتباعها في تطويع نماذج الهياكل التنظيمية للإدارة الضريبية لكي تتسع لتحمل مسؤوليات والقيام بأدوار جديدة.
- تحديد العناصر الحيوية والتبعيات عند تصميم الهيكل التنظيمي للإدارة الضريبية.

عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات - الدفع وإدارة الدين (VITARA-PDM)

المستفيدون المستهدفون: هذه الوحدة النموذجية موجهة للمسؤولين التنفيذيين وكبار المديرين المعنيين بتطوير أو تسيير أعمال دائرة إدارة الدين أو الرقابة عليها في الإدارة الضريبية. وستفيد أيضا المديرين في المستويات الوظيفية المتوسطة، خاصة هؤلاء الذين أظهروا القدرة على التقدم ليصبحوا من كبار المديرين مستقبلا المسؤولين عن القضايا ذات الصلة بإدارة الدين. وهذه الوحدة النموذجية مهمة كذلك للعاملين في المقر الرئيسي للإدارة الضريبية المعنيين بوضع السياسات الإدارية لعملية إدارة الدين والإجراءات ذات الصلة؛ وتحديد المخاطر وترتيب أولوياتها؛ ووضع استراتيجيات لمعالجة تلك المخاطر؛ وتقديم التوصيات بشأن تحسين التشريعات وتحديد توقعات الأداء السنوي لتحصيل الديون وسدادها وإدارتها.

شروط الالتحاق: لا توجد شروط مسبقة للالتحاق بهذه الوحدة النموذجية. ومن الضروري أن يتوافر لدي المشارك جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تهدف هذه الوحدة النموذجية إلى تزويد المشاركين بالمعرفة والفهم لكيفية مساهمة الدفع وإدارة الدين في امتثال دافعي الضرائب، وللاعتبارات الرئيسية في تنظيم وإدارة الدائرة المعنية بإدارة الدين في الإدارة الضريبية وتزويدها بالموارد. وتبدأ هذه الوحدة النموذجية بتعريف مفهومي الدفع وإدارة الدين وأهميتهما لامتثال دافعي الضرائب قبل أن تنتقل لتناول وضع استراتيجية إدارة الدين وتنفيذها. وتغطي الأقسام المتبقية من الوحدة النموذجية الترتيبات التنظيمية وترتيبات الحوكمة في دائرة إدارة الدين بالإضافة إلى قضايا معلومات الإدارة، كما يتعرف الدارسون على آليات التحقيق الأمثل للسداد الطوعي، وإجراءات الإنفاذ القانونية، ومعالجة الديون غير القابلة للتحصيل، وكذلك تسوية المنازعات في سياق إدارة الدين.

وتُعقد هذه الدورة بمبادرة مشتركة من أربع منظمات دولية، هي مركز الإدارات الضريبية في البلدان الأمريكية (CIAT)، ومنظمة الإدارات الضريبية للبلدان الأوروبية (IOTA)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

أهداف الدورة: لدى انتهاء هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم الدور الذي تؤديه أنشطة الدفع وإدارة الدين في تشجيع الامتثال والحفاظ عليه وإنفاذه.
- وضع استراتيجية إدارة الدين في إدارة ضريبية وعناصرها.
- تحديد الجوانب التي تؤخذ في الاعتبار عند وضع استراتيجية لإدارة الدين.
- وصف كيف تدعم استراتيجية إدارة الدين الاستراتيجية الكلية لإدارة الإيرادات.
- فهم أدوار المقر الرئيسي والعمليات الميدانية.
- تعريف شكل الهيكل التنظيمي المعتاد لإدارة الدين.
- شرح كيفية وضع أهداف التحصيل الملائمة.
- تحديد مؤشرات الأداء التي يمكن استخدامها.

- فهم نظم معلومات الإدارة ذات الصلة وكيف يمكنها المساعدة في أعمال إدارة الدين.
- تحديد مجموعة أدوات الإنفاذ المعتادة التي تستعملها الإدارات الضريبية الحديثة لحماية إيرادات الحكومة وكيفية استخدام هذه الأدوات.
- إعداد قائمة بمناهج وآليات التعامل مع دافعي الضرائب قبل حلول تاريخ السداد لتحقيق أقصى مستوى من التحصيل.
- استخدام أو إنشاء مخصصات لشطب الديون من أجل تسوية الديون في حسابات الحكومة التي تكون غير قابلة للتحصيل أو استردادها غير مُجد اقتصاديا.
- فهم أهمية تسوية النزاعات لإدارة الدين وتأثيرها.

عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – إدارة الأداء (VITARA-PMG)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون التنفيذيون وكبار المديرين في الإدارات الضريبية المعنيون بمتابعة وقياس وتحسين أداء الإدارة الضريبية. .

شروط الالتحاق: من الضروري أن يتوافر لدي المشارك جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تستعرض هذه الدورة مفهوم إدارة الأداء في الإدارة الضريبية. وتصف العناصر الرئيسية في الإطار المعتاد لإدارة الأداء في الإدارة الضريبية والترتيبات التنظيمية الضرورية التي تضمن نجاحه. وتحدد الأطراف المعنية الرئيسية في إدارة الأداء وأدوارها ومسؤولياتها المحددة. وتتناول الدورة كذلك شرح عملية قياس وإبلاغ بيانات الأداء إلى جانب العوامل ذات الأهمية البالغة في تهيئة ثقافة إدارة الأداء في الإدارة الضريبية والمحافظة عليها.

وتُعقد هذه الدورة بمبادرة مشتركة من أربع منظمات دولية، هي: مركز الإدارات الضريبية في البلدان الأمريكية (CIAT)، ومنظمة الإدارات الضريبية للبلدان الأوروبية (IOTA)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

أهداف الدورة: لدى انتهاء هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تعريف مفهوم إدارة الأداء، وأهميتها ومنافعها التي تعود على الإدارات الضريبية.
- تحديد المبادئ والعناصر الرئيسية في إطار إدارة الأداء.
- تعريف القضايا العملية والتحديات في متابعة وقياس وإبلاغ بيانات الأداء في الإدارة الضريبية.
- تحديد ما يلزم من الترتيبات المتعلقة بالإدارة والحوكمة.
- تحديد الخطوات العملية لتحسين إدارة الأداء في الإدارة الضريبية.

عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – أساسيات إدارة مشروع الإصلاح: إعداد برنامج للإصلاح (VITARA-RMF)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون التنفيذيون وكبار المديرين في إدارات الضرائب والإيرادات والوزارات المعنيون بتصميم برامج الإصلاح ومشروعات الإصلاح في الإدارات الضريبية.

شروط الالتحاق: من الضروري أن يتوافر لدي المشارك جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: مساعدة قيادات الإدارات الضريبية على بدء رحلة إصلاح، وتشرح هذه الدورة المفاهيم الرئيسية لإدارة عملية الإصلاح، وعملية وضع برنامج لإصلاح الإدارة الضريبية، وأهم ترتيبات الإدارة والحوكمة لإصلاحات الإدارة الضريبية، وكذلك إدارة مشروع إصلاح الإدارة الضريبية.

وتُعقد هذه الدورة بمبادرة مشتركة من أربع منظمات دولية، هي: مركز الإدارات الضريبية في البلدان الأمريكية (CIAT)، ومنظمة الإدارات الضريبية للبلدان الأوروبية (IOTA)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

أهداف الدورة: تهدف هذه الوحدة النموذجية إلى إعطائكم أسسا سليمة لما يعنيه إصلاح الإدارة الضريبية، وبيان سبب أهميته، وما ينطوي عليه تنفيذه، ومن الذي ينبغي أن يشارك في عملية الإصلاح. لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد أهم الشروط المتعلقة بإدارة الإصلاحات.
- تحديد الخطوات التي ينطوي عليها وضع برنامج للإصلاح والعلاقة بين الخطة الاستراتيجية وبرنامج الإصلاح في الإدارة الضريبية.
- معرفة البنية التحتية اللازمة للإدارة والحوكمة من أجل ضمان إجراء الإصلاحات في الوقت المناسب، في حدود الميزانية، ووفق مستوى جودة مقبول، إلى جانب أدوار الأطراف الفاعلة الرئيسية ومسؤولياتها.
- فهم طريقة إعداد وتنفيذ خطة لمشروع الإصلاح، وتحديد المراحل الخمس الرئيسية للمشروع.
- صياغة خطط المشروع والوثائق الأخرى.

عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – موضوعات محددة في إدارة مشروع الإصلاح: إدارة برنامج الإصلاح (VITARA-RMS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون التنفيذيون وكبار المديرين في إدارات الضرائب والإيرادات والوزارات المعنيون بتنفيذ برامج الإصلاح ومشروعات الإصلاح.

شروط الالتحاق: من الضروري أن يتوافر لدى المشارك جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تستعرض هذه الدورة أدوات وطرق التخطيط لبرامج إصلاح الإدارة الضريبية ومراقبتها وإبلاغ بياناتها، ومناهج توفير الموارد للإصلاحات، والتوترات في إدارة المخاطر وتوفير الموارد، والممارسات الناجحة في إدارة التغيير وكذلك مفهوم التقييم اللاحق للتنفيذ.

وتُعقد هذه الدورة بمبادرة مشتركة من أربع منظمات دولية، هي: مركز الإدارات الضريبية في البلدان الأمريكية (CIAT)، ومنظمة الإدارات الضريبية للبلدان الأوروبية (IOTA)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

أهداف الدورة: تهدف هذه الدورة إلى أن تتيح لك فهما جيدا للممارسات التي ثبت أنها تضمن نجاح برامج إصلاح الإدارة الضريبية. لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد الأدوات والطرق المتاحة في مجالات التخطيط لبرامج الإصلاح ومراقبتها وإبلاغ بياناتها، وإدارة المخاطر، ومراقبة التغيير، وحل المشكلات.
- تطبيق مناهج لتوفير الموارد اللازمة لبرنامج الإصلاح مع ضمان كفاية الأموال المتاحة والأشخاص أصحاب المهارات، وتكنولوجيا المعلومات، والأصول الأخرى.
- التعامل مع التوترات المختلفة التي قد تنشأ في سياق عملية الإصلاح.
- عمل الاستعدادات المسبقة اللازمة للتغييرات القادمة والآليات المساندة التي يتعين وضعها لضمان نجاح إدارة التغيير.
- معرفة الغرض والمنافع من التقييم اللاحق على التنفيذ والحصول على إرشادات حول طريقة القيام بذلك.

عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – الإدارة الاستراتيجية (VITARA-SMG)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون التنفيذيون وكبار المديرين في الإدارات الضريبية وفي الوزارات المعنيون بالتخطيط الاستراتيجي وتسيير شؤون إدارة ضريبية.

شروط الالتحاق: من الضروري أن يتوافر لدي المشارك جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: توفر هذه الدورة معرفة أساسية بالمفاهيم المرتبطة بالإدارة الاستراتيجية للإدارة الضريبية. وعلاوة على ذلك، تلقي الدورة الضوء على الخطط المختلفة التي تضعها الإدارات الضريبية وتتعلق باستراتيجيتها وتنفيذها، قبل أن تنتقل إلى شرح مسائل المحتوى والجدول الزمني والموارد والمهام اللازمة لوضع خطة على امتداد مراحل التخطيط المختلفة. وتستفيض هذه الوحدة النموذجية كذلك في تناول التحديات والمخاطر الشائعة التي تواجه قيادات الإدارات الضريبية، والأخطاء الشائعة، والممارسة الدولية السليمة التي تُتبع في الإدارة الاستراتيجية للإدارة الضريبية.

وتُعقد هذه الدورة بمبادرة مشتركة من أربع منظمات دولية، هي: مركز الإدارات الضريبية في البلدان الأمريكية (CIAT)، ومنظمة الإدارات الضريبية للبلدان الأوروبية (IOTA)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تعريف مفهوم الإدارة الاستراتيجية ومنافعها التي تعود على الإدارات الضريبية.
- شرح مفهوم الاتساق الاستراتيجي المتعلق بالخطط المختلفة التي تضعها الإدارات الضريبية.
- وصف محتوى الخطة الاستراتيجية للإدارة الضريبية.
- تحديد الجدول الزمني والموارد والمهام اللازمة لوضع خطة.
- تحديد العوامل الحيوية لنجاح الإدارة الاستراتيجية.
- تكوين فهم أفضل لدور المسؤولين التنفيذيين وكبار المديرين في الاضطلاع بمهام الإدارة الاستراتيجية.
- تحديد الهيكل التنظيمي والموارد البشرية والأنشطة والعمليات اللازمة لأداء مهمة الإدارة الاستراتيجية بنجاح داخل إدارة ضريبية.

عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – تسجيل دافعي الضرائب (VITARA-TAR)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون التنفيذيون وكبار المديرين المعنيين بالإشراف على تسجيل دافعي الضرائب أو إدارته، أو الذين يعتمدون على بيانات التسجيل. وهذه الدورة مهمة أيضا للموظفين الآخرين المعنيين بعملية التسجيل، أو بحفظ وتنقية سجل أحد دافعي الضرائب.

شروط الالتحاق: لا توجد شروط مسبقة للالتحاق بهذه الدورة. ومن الضروري أن يتوافر لدى المشاركين جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة مدتها ثماني ساعات وتهدف إلى اكتساب المعرفة وفهم دور تسجيل دافعي الضرائب في الإدارات الضريبية. وتشرح الدورة الملامح المهمة للسجل الذي يتسم بدرجة عالية من الدقة وملاءمته للغرض والاستمرارية وأسباب أهميته البالغة للإدارة الضريبية الفعالة.

وتُعقد هذه الدورة بمبادرة مشتركة من أربع منظمات دولية، هي مركز الإدارات الضريبية في البلدان الأمريكية (CIAT)، ومنظمة الإدارات الضريبية للبلدان الأوروبية (IOTA)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

أهداف الدورة: لدى انتهاء هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم أسباب الأهمية الجوهرية لتسجيل دافعي الضرائب والاحتفاظ بسجلات كاملة ودقيقة عنهم للإدارة الضريبية الفعالة.
- وصف العناصر الأساسية اللازمة لعملية التسجيل والسجلات التي تتسم بدرجة عالية من الدقة، بما في ذلك الإطار القانوني، والسياسات، وتكنولوجيا المعلومات، والإجراءات، والتدريب.
- إعداد قائمة بالمكونات الأساسية للسجل الفعال.
- تصميم سجل لدافعي الضرائب يسهل عملية التسجيل.
- شرح كيفية إشراك دافعي الضرائب لضمان قيامهم بالتسجيل بشكل صحيح في النظام.
- وضع استراتيجية للمخاطر وضمان الامتثال وخطة لتحسين الامتثال للتسجيل.

- وصف مناهج حفظ السجل وتنقيته.
- فهم ترتيبات الحوكمة وإبلاغ البيانات اللازمة لمهمة التسجيل.

عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – خدمات دافعي الضرائب (VITARA-TPS)

المستفيدون المستهدفون: تستهدف هذه الوحدة النموذجية المسؤولين التنفيذيين وكبار المديرين المعنيين بتصميم أو تحديث أو إدارة أو الإشراف على برامج فعالة وذات كفاءة لخدمات دافعي الضرائب ومساعدتهم ودعمهم وتثقيفهم. وهي مفيدة كذلك لأي من العاملين الآخرين في الإدارات الضريبية المعنيين بتنفيذ وتقديم استراتيجيات خدمات دافعي الضرائب، ومبادرات الامتثال والأدوات التي تهدف إلى زيادة الامتثال الطوعي وثقة الجمهور في النظام الضريبي.

شروط الالتحاق: لا توجد شروط مسبقة للالتحاق بهذه الوحدة النموذجية. ومن الضروري أن يتوافر لدي المشارك جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تدرس هذه الدورة القصيرة إمكانيات برنامج مُحدَّث لخدمات دافعي الضرائب، وتحدد استراتيجيات لمساعدة الإدارات الضريبية في تطوير وتنفيذ برامج فعالة لخدمات دافعي الضرائب كما تقدم مؤشرات الأداء للتأكد من أن برامج خدمات دافعي الضرائب تحقق النتائج المرجوة. وتسلط هذه الوحدة النموذجية الضوء على كيفية مساهمة الخدمات التي تتمحور حول دافعي الضرائب والمبتكرة والمدعمة بالتكنولوجيا في خفض تكاليف الامتثال والتكاليف الإدارية من خلال تزويد دافعي الضرائب بالمعلومات والمساعدة التي يحتاجونها للوفاء بالتزاماتهم الضريبية بسهولة أكثر، وبذلك تقلل لأقصى درجة حاجة الإدارة الضريبية لإنفاق موارد مكلفة أكثر من أجل إنفاذ الامتثال.

وتُعقد هذه الدورة بمبادرة مشتركة من أربع منظمات دولية، هي مركز الإدارات الضريبية في البلدان الأمريكية (CIAT)، ومنظمة الإدارات الضريبية للبلدان الأوروبية (IOTA)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

أهداف الدورة: لدى انتهاء هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح الدور الحيوي للخدمات المقدمة لدافعي الضرائب في الوصول بالامتثال الطوعي لأقصى حد.
- وصف المفاهيم الرئيسية التي تستند إليها مهمة خدمات دافعي الضرائب.
- تحديد العناصر الأساسية في تصميم استراتيجية لخدمات دافعي الضرائب، ونموذج السياسات والتشغيل وهيكله وموارده الضرورية.
- وصف أكبر التحديات حول استراتيجية خدمات دافعي الضرائب وكيفية إنشاء هذه الاستراتيجية.
- شرح الفروق بين خدمات المعلومات والدعم والمعاملات.
- وصف طريقة التخطيط لمواردك ومنشآتك ومعداتك.
- شرح الأنواع المختلفة من قنوات الخدمات، وأهمية تقسيم دافعي الضرائب إلى شرائح عند وضع استراتيجية للخدمات، وطريقة إدارة أداء استراتيجية خدمات دافعي الضرائب.
- شرح طريقة تحديد المحركات والأسباب الجذرية وراء الطلب على الخدمة والمجموعات المستهدفة.
- شرح طريقة وضع خطة لاستراتيجية خدمات دافعي الضرائب وخارطة طريق لتنفيذها.
- شرح طريقة البدء في رحلة استراتيجية خدمات دافعي الضرائب.
- وصف الجوانب المبتكرة التي استحدثتها عملية التحول الرقمي.

التحليل العام للاقتصاد الكلي

برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي (FPP)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط والبنوك المركزية، المعنيون بتقديم المشورة بشأن السياسات الاقتصادية الكلية والمالية أو المساعدة في تصميمها وتنفيذها.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة، وأن يتقنوا استخدام اللوحات الجدولية الإلكترونية (spreadsheets). ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي، الجزء الأول: دورة حسابات وتحليل الاقتصاد الكلي (FPP.1x) والدورة التدريبية عبر الإنترنت حول تحليل وبرمجة الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني: تصميم البرامج (FPP.2x).

وصف الدورة: توضح هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، كيفية تشخيص الاختلالات الاقتصادية الكلية وتصحيحها من خلال مجموعة منسقة من سياسات التصحيح. وتغطي الدورة السمات الأساسية للقطاعات الرئيسية الأربعة التي يتألف منها الاقتصاد الكلي (القطاع العيني، وقطاع المالية العامة، والقطاع الخارجي، والقطاع النقدي) والروابط فيما بينها، مع تسليط الضوء على العلاقات المحاسبية والسلوكية على السواء، واستخدام بيانات من إحدى دراسات الحالة القُطْرية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد توقعات أساسية متسقة للاقتصاد الكلي مع افتراض عدم تغير السياسات مع مراعاة الروابط المحاسبية والسلوكية بين المتغيرات الاقتصادية.
- تحليل السيناريو الأساسي للاقتصاد الكلي لفهم التطورات الاقتصادية والمالية وتشخيص الاختلالات الاقتصادية الكلية.
- تحديد مواطن الضعف والمخاطر الاقتصادية في السيناريو الأساسي، وتوضيح كيف تعالجها التدابير على مستوى السياسات.
- إعداد سيناريو تصحيحي يعكس هذه التدابير على مستوى السياسات وآثارها على الاقتصاد الكلي.
- التفاوض حول برنامج للتصحيح الاقتصادي مع الأطراف المقابلة المعنية في تمرين للمحاكاة يقوم على تمثيل الأدوار.
- تحديد الأهداف والتدابير الأخرى على مستوى السياسات التي ستُدرج في إطار متوسط الأجل.

عبر شبكة الإنترنت: برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي، الجزء الأول: حسابات وتحليل الاقتصاد الكلي (FPP.1x)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة ملائمة بصفة خاصة للمسؤولين الذين يعملون في وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط وفي البنوك المركزية ويقدمون المشورة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي أو يساعدون في تنفيذها. وتقدم هذه الدورة باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والروسية والعربية.

شروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل"، وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: توضح هذه الدورة عبر الإنترنت، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، المهارات الأساسية اللازمة لإجراء عمليات البرمجة المالية؛ والسمات الرئيسية لحسابات القطاعات الرئيسية الأربعة التي يتألف منها الاقتصاد الكلي (أي القطاع العيني وقطاع المالية العامة والقطاع الخارجي والقطاع النقدي)، والعلاقة فيما بينها. وتعرض الدورة الإطار المحاسبي لكل قطاع، وتفسيرات المتغيرات والمؤشرات من هذه الحسابات، والتحليلات الأساسية لهذه الحسابات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- حساب المتغيرات الاقتصادية باستخدام مبادئ محاسبة الاقتصاد الكلي.
- تفسير حسابات القطاع العيني وقطاع المالية العامة والقطاع الخارجي والقطاع النقدي التي يتألف منها الاقتصاد الكلي.
- شرح الروابط المحاسبية والسلوكية بين حسابات الاقتصاد الكلي.
- تحليل المستجدات الاقتصادية والمالية في دراسة حالة قُطْرية باستخدام إطار عملي قائم على برمجيات "إكسل".

عبر شبكة الإنترنت: برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني: تصميم البرامج (FPP.2x)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة ملائمة بصفة خاصة للمسؤولين الذين يعملون في وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط وفي البنوك المركزية ويقدمون المشورة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي أو يساعدون في تنفيذها. وتقدم هذه الدورة باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية.

شروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل" وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تستند هذه الدورة عبر الإنترنت، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، إلى دورة "برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي، الجزء الأول: حسابات وتحليل الاقتصاد الكلي" (FPP.1x)، وتهدف إلى تعميق فهم المشاركين لعمليتي تصميم وتطبيق السياسات الاقتصادية الكلية والمالية. وتتناول الدورة أساليب بسيطة للتنبؤ في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الكلي، وتوضح افتراضات السيناريو الأساسي لتشخيص أداء الاقتصاد الكلي، كما تعرض كيفية إعداد برنامج لتصحيح الاقتصاد الكلي في دراسة حالة بلد ما.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد توقعات السيناريو الأساسي لقطاعات الاقتصاد العيني والخارجي والحكومي والنقدي باستخدام متغيرات محددة لكل قطاع.
- شرح العلاقات المحاسبية والسلوكية بين قطاعات الاقتصاد الكلي.
- إعداد توقعات اقتصادية متسقة لمدة عام واحد مع افتراض عدم تغير السياسات.
- استخدام نموذج اقتصادي كلي لتحليل كيفية تأثير تغيرات السياسة على أحد التنبؤات.
- تحديد وتقييم مواطن الضعف الاقتصادي المتأصلة في أحد اقتصادات الأسواق الصاعدة.
- إعداد سيناريو السياسة الاقتصادية الكلية باستخدام مجموعة معينة من البيانات.

تشخيص حالة الاقتصاد الكلي (MDS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية ووزارات المالية أو الاقتصاد الذين يشاركون مباشرة في تشخيص حالة الاقتصاد الكلي وإعداد التوقعات.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة، وأن يكونوا من ذوي المهارات العالية في استخدام الأساليب الكمية وأن يتقنوا استخدام تطبيقات برمجيات "إكسل". ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي، الجزء الأول: حسابات وتحليل الاقتصاد الكلي (FPP.1x) أو الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول تشخيص حالة الاقتصاد الكلي (MDSx).

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، إلى تعزيز قدرة المشاركين على إجراء تقييم شامل للوضع الاقتصادي الكلي في بلد ما، بما في ذلك الحالة الراهنة للاقتصاد؛ وموقف سياسة المالية العامة والسياسة النقدية؛ والاستقرار المالي؛ وسعر الصرف؛ ومواطن الخطر في القطاعات المختلفة؛ وآفاق الاقتصاد في الأجل المتوسط، وخاصة استمرارية القدرة على تحمل الدين العام والخارجي.

وتؤكد الدورة أهمية الأدوات العملية المستخدمة في التحليل الاقتصادي الكلي اليومي وتستند إلى دراسات حالة وثيقة الصلة بالمنطقة التي تقدم فيها الدورة لتوضيح كيفية تطبيق هذه الأدوات وبيان كيفية استخدامها كأحد المدخلات في عملية صنع السياسات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحليل الناتج الممكن وحساب فجوات الناتج، وتشخيص حالة آفاق الاقتصاد.
- تقييم موقف سياسات المالية العامة، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف، والسياسة المالية الحالية.
- تقييم الروابط المالية الكلية، بوسائل منها تحليل مؤشرات السلامة في القطاع المالي.
- تقييم آفاق الاقتصاد متوسطة الأجل، ولا سيما القدرة على الاستمرار في تحمل الدين العام والخارجي.
- تحديد المخاطر ومواطن الضعف الاقتصادية الخارجية والداخلية المحتملة أمام النمو الاقتصادي وتحديد السياسات لمعالجتها.

عبر شبكة الإنترنت: تشخيص حالة الاقتصاد الكلي (MDSx)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة ملائمة بصفة خاصة للمسؤولين في البنوك المركزية ووزارات المالية أو الاقتصاد الذين يشاركون مباشرة في تشخيص حالة الاقتصاد الكلي وإعداد التوقعات. وتقدم هذه الدورة باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

شروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل" وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة عبر الإنترنت، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، إلى تعزيز قدرة المشاركين على تقييم الوضع الاقتصادي الكلي لبلد ما، وتؤكد أهمية الأدوات العملية المستخدمة في التحليل الاقتصادي الكلي اليومي. وتغطي هذه الدورة تقييمات: الحالة الراهنة للاقتصاد الكلي، وموقف سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، والاستقرار المالي، وآفاق الاقتصاد في الأجل المتوسط، مع مراعاة استمرارية القدرة على تحمل الدين العام والخارجي، واحتمال حدوث اختلالات في سعر الصرف، وظهور مواطن ضعف في القطاعات المختلفة. وتستعين الدورة بدراسة حالة لتوضيح كيفية تطبيق هذه الأدوات وبيان كيفية مساهمتها في عملية صنع السياسات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:
- تحليل الناتج الممكن وحساب فجوات الناتج، وتشخيص حالة آفاق الاقتصاد.
- تقييم موقف سياسات المالية العامة، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف، والسياسة المالية الحالية.
- تقييم الروابط المالية الكلية، بوسائل منها تحليل مؤشرات السلامة في القطاع المالي.
- تقييم آفاق الاقتصاد متوسطة الأجل، ولا سيما القدرة على الاستمرار في تحمل الدين العام والخارجي.
- تحديد المخاطر ومواطن الضعف الاقتصادية الخارجية والداخلية المحتملة أمام النمو الاقتصادي وتحديد السياسات لمعالجتها.

عبر شبكة الإنترنت: التنبؤ باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي (*MFx*)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة ملائمة بصفة خاصة للمسؤولين المعنيين بوضع التنبؤات المستخدمة في تصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي. وتقدم هذه الدورة باللغة الإنجليزية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خلفية بأساسيات الإحصاء والاقتصاد القياسي على مستوى الدراسة الجامعية. ومن الضروري أن يتوافر لديهم جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم". وسوف تجرى العروض والتطبيقات باستخدام برمجيات تطبيقات الاقتصاد القياسي EViews، وهو إحدى البرمجيات المعروفة لتقدير ومحاكاة نماذج التنبؤ في تطبيقات ويندوز. ويتاح للمشاركين الحصول على تراخيص مؤقتة لاستخدام برمجيات EViews خلال فترة الدورة.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، إلى زيادة مهارة المشاركين في التنبؤ بمتغيرات الاقتصاد الكلي وإعداد نماذج الاقتصاد الكلي واستخدام أساليب الاقتصاد القياسي الحديثة. وتتناول المحاضرات مناقشة النظرية الأساسية وتبين كيفية إجراء التحليلات التجريبية باستخدام برمجيات EViews. وتركز الدورة على أربعة جوانب لبناء النموذج التجريبي والتنبؤ، وهي:
- خصائص البيانات والنماذج، مثل السكون وعدم السكون وتساوق الحركة؛
- المواصفات الديناميكية وخاصة استخدام نماذج تصحيح الخطأ؛
- تقييم النماذج وتصميمها ومحاكاتها؛
- غموض التنبؤ، وتحليل السياسات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:
- التنبؤ بالسلاسل الزمنية ونماذج المعادلات المتعددة باستخدام برمجيات EViews.
- تقييم الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية وتطبيق أساليب التنبؤ الملائمة.
- إنشاء نموذج للاقتصاد القياسي باستخدام أساليب نماذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة (ARMA) والانحدار الذاتي للمتجهات (VAR) ونماذج تصحيح الخطأ في متجهات التكامل المشترك (VECM).
- استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب الإحصائية لتقييم أداء نموذج للتنبؤ.

التنبؤ والتحليل باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي (MFA)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون المشاركون في وضع نماذج الاقتصاد القياسي لتنبؤات السياسة الاقتصادية الكلية وتحليلها وتنفيذها.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة معادلة وخلفية عن علم الاقتصاد القياسي. وينبغي كذلك أن يكونوا على دراية كافية باستخدام برمجيات تطبيقات الاقتصاد القياسي EViews. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول "التنبؤ باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي".

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، إلى تزويد المسؤولين الحكوميين بأساس قوي لتقدير نماذج الاقتصاد القياسي الكلي وتطبيقاتها في مجال التنبؤ الآني والمستقبلي وتحليل السياسات في البنوك المركزية والوزارات والمؤسسات البحثية العامة. وتبحث هذه الدورة في النماذج الاقتصادية القياسية للسلاسل الزمنية الأحادية ومتعددة المتغيرات، ونماذج العمليات المستترة، وأساليب التنبؤ الآني مثل نموذج "سد الفجوات" BRIDGE، ونموذج "معاينة البيانات مختلفة التواتر" (MIDAS) ونموذج "معاينة البيانات مختلفة التواتر غير المقيدة" (UMIDAS). وتُخصص لكل موضوع محاضرة تناقش النظرية الأساسية وحلقة تطبيقية باستخدام برمجيات EViews. ويعمل المشاركون في مجموعات للقيام بتمارين عملية لإعداد التقديرات والتنبؤات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:
- تحديد الأسس والخصائص وأوجه القصور في العديد من مواصفات نماذج الاقتصاد القياسي.
- استخدام برمجيات EViews في تطبيق أساليب إعداد النماذج التي تعزز تحليل السياسات وقدرات وضع التنبؤات لمؤسساتهم.
- تطبيق الأساليب المستخلصة من التدريب على حالات قُطْرية من المنطقة الجغرافية للمشاركين للتنبؤ بمسألة تتعلق بالسياسات وتحليلها.
- تطبيق الأدوات الملائمة المتاحة في مجموعة أدوات الاقتصاد القياسي EViews على أعمالهم أو أنشطتهم البحثية، وكذلك الأدوات المطبقة في بلدان أخرى.

تحليل السياسة النقدية وسياسة المالية العامة باستخدام نماذج "التوازن العام العشوائي الديناميكي" (DSGE)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا الذين يستخدمون نماذج التوازن العام العشوائي الديناميكي في التحليل الاقتصادي الكلي لقضايا السياسة النقدية وسياسة المالية العامة.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة معادلة، وأن يكونوا من ذوي المهارات العالية في استخدام الأساليب الكمية وعلى دراية بأساسيات استخدام برمجيات تطبيقات الاقتصاد القياسي MATLAB/Octave

وDynare/Iris – ولا تشترط المعرفة المتخصصة بها. ويوصى أن يكون المتقدمون قد أتموا الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول "تحليل السياسة النقدية والتنبؤ بمتغيراتها (MPAFx).

وصف الدورة: تركز هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، على بناء نماذج التوازن العام العشوائي الديناميكي (DSGE) واستخدامها وتفسير نتائجها. وتهدف إلى تعريف المشاركين على النماذج والأساليب الشائع استخدامها بين صناع السياسات لتحليل القضايا ذات الصلة بالسياسات المالية العامة والنقدية. وتخصص الدورة العديد من المحاضرات لمعالجة قضايا تصميم النموذج والتطبيق. وتستخدم دراسات حالة خاصة بالمنطقة المعنية لتوضيح كيفية التطبيق العملي لهذه النماذج ومساهماتها الممكنة في عملية صنع السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، تبحث الدورة مزايا استخدام هذه النماذج وأوجه القصور فيها لتحليل السياسات وتقديم المشورة بشأنها.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين

- شرح النماذج والأساليب (المحاكاة والتقدير) التي يستخدمها صناع السياسات لتحليل القضايا ذات الصلة بالسياسات النقدية والمالية العامة والقضايا الهيكلية.
- تعزيز أو تعديل هيكل النموذج لمعالجة مسألة متعلقة بالسياسة الاقتصادية.
- تطبيق نماذج التوازن العام العشوائي الديناميكي المعدة أثناء الدورة على مختلف المسائل المتعلقة بالسياسات وتفسير نتائجها.
- تعريف مزايا هذه النماذج وأوجه القصور فيها عند استخدامها لتحليل السياسات وتقديم المشورة بشأنها.
- سوف يتعلم المشاركون كيفية إنشاء نموذج أساسي للتوازن العام العشوائي الديناميكي من المبادئ الأولى باستخدام بيانات خاصة ببلدانهم في المنطقة.

النمو الشامل والسياسات الهيكلية

المناخ في الأُطُر الاقتصادية الكلية (CMF)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون في وزارات المالية والبنوك المركزية والهيئات الحكومية الأخرى المعنية بمتابعة وتقييم الانعكاسات الاقتصادية الكلية لتغير المناخ والسياسات ذات الصلة.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد، أو أن تكون لديهم خبرة معادلة، وأن يتقنوا استخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل". ويُتوقع أن يكونوا كذلك على دراية كافية باستخدام برمجيات تطبيقات الأساليب الكمية مثل EViews أو Matlab، غير أنه لا تُشترط المعرفة المتخصصة بها. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا الدورتين التدريبيتين عبر الإنترنت حول "تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي: العلوم والاقتصاديات والسياسات" و"برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي، الجزء الأول".

وصف الدورة: مع تزايد أهمية تأثير التغير المناخي على النشاط الاقتصادي ومع التوقع بأن تعيد سياسات المناخ تشكيل العديد من الاقتصادات، يواجه المسؤولون الحكوميون تحدي إدماج هذه التأثيرات في أُطُرهم الاقتصادية الكلية. وتتيح هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، للمشاركين استخدام أُطُر اقتصادية كلية قائمة على برمجيات "إكسل"، وأدوات ونماذج لإدماج اعتبارات المناخ في صياغة السياسات. وتُعد هذه الدورة أيضا المشاركين لمراعاة المخاطر ومواطن الضعف الاقتصادية المرتبطة بالمناخ.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- العمل باستخدام بيانات المناخ للمساعدة في تحليل تأثير قضايا تغير المناخ على الاقتصاد الكلي.
- أخذ الصدمات المناخية في الحُسبان عند وضع الأُطُر الاقتصادية الكلية.
- تقييم ديناميكية الدين العام في أعقاب الكوارث الطبيعية ومزايا الاستثمار في بناء صلابة البنية التحتية.

قضايا اقتصادية في التكامل الإقليمي (ERI)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية ووزارات المالية، والوزارات والهيئات الأخرى المهتمة بهذه القضايا في البلدان التي تشارك في واحد أو أكثر من ترتيبات التكامل الإقليمي أو التي تعتزم زيادة تعميق مثل هذا الترتيبات. كذلك توجه الدعوة لحضور هذه الدورة إلى العاملين في المنظمات الإقليمية الحكومية الدولية أو فوق الوطنية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد، أو أن تكون لديهم خبرة معادلة، وأن يتقنوا استخدام اللوحات الجدولية الإلكترونية (Spreadsheets).

وصف الدورة: يتمثل الهدف الأساسي من هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، في تعميق فهم المشاركين للتكامل الاقتصادي والنقدي والمالي وأثره على التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي في المنطقة، وكذلك أثره على الاقتصاد العالمي. واستنادا إلى النظريات الاقتصادية ودراسات الحالة من التجارب السابقة في عدة مناطق، تتناول هذه الدورة التدريبية مناقشة "متطلبات" التكامل الاقتصادي والنقدي والمالي؛ ودراسة التبعات الاقتصادية والسياسية للتكامل على المستوى الإقليمي. والحلقات التطبيقية مُصمَمة لتعميق دراية المشاركين ببعض القضايا المعينة التي قد تنشأ في سياق التكامل الاقتصادي والنقدي. ويستعين المشاركون بدراسات الحالة التي تضم بيانات قُطرية لوضع تقديرات المزايا والتحديات نتيجة التكامل الإقليمي، ويتوقع قيامهم بتقديم استنتاجاتهم في شكل عروض قصيرة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحليل مختلف أنواع التكامل على المستوى الإقليمي ومناقشة الاتجاهات العامة الجديدة في التكامل الإقليمي.
- تعريف الفرص المتاحة والتحديات المترتبة على خطط التكامل المختلفة في بلدانهم وتحليلها تحليلا نقديا.
- تقييم عملية التكامل الإقليمي من حيث انعكاساتها على النمو الاقتصادي وعدم المساواة، وتقييم مستوى ووتيرة التقارب في أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة المؤدية إلى تعميق التكامل.
- عرض موجز للمبررات الاقتصادية والسياسية المتعلقة بالتكامل التي قد تؤثر على بلدانهم.

عبر شبكة الإنترنت: إصلاح دعم الطاقة (ESRx)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة مفيدة بصفة خاصة للمسؤولين الذين يعملون في وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط الذين يقدمون المشورة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي أو يكلفون بتنفيذها. وتقدم هذه الدورة باللغتين الإنجليزية والعربية.

شروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل" وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تُنظم هذه الدورة عبر الإنترنت بجهود مشتركة من معهد تنمية القدرات، وإدارة شؤون المالية العامة، وإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإدارة آسيا والمحيط الهادئ. وتستند الدورة إلى تحليل مكثف بين مختلف البلدان وتجارب عملية في تصميم المساعدة الفنية وإصلاح الدعم بغية تقديم التوصيات بشأن أفضل السبل لتخفيض دعم الطاقة. وتتناول الدورة مفهوم إعانة دعم الطاقة – تعريفها وقياسها – وتستعرض انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتقدم كذلك مجموعات من الأدوات لتقييم الآثار التوزيعية للسيناريوهات البديلة لإصلاح نظام الدعم ووضع آلية لتسعير الوقود. وأخيرا، تستعرض الدورة أفضل السبل لإصلاح نظم دعم الطاقة وتقدم شرحا توضيحيا للنجاحات والإخفاقات في بلدان معينة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح مفهوم إعانات دعم الطاقة وتقدير الدعم قبل الضريبة وبعد الضريبة.
- تعريف ضرائب الطاقة التصحيحية وتوضيح كيفية حسابها.
- وصف الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لدعم الطاقة.
- شرح كيفية تصميم استراتيجيات قوية لإصلاح نظام الدعم.
- تصميم استجابات على صعيد السياسات للتخفيف من آثار إصلاح الدعم على التضخم ورفاهية الأسر المعيشية.
- استخدام مجموعة أدوات مبنية على برمجيات "إكسل" لتقييم آثار السيناريوهات البديلة لإصلاح نظام الدعم على الأسر المعيشية في مختلف شرائح الدخل.
- تصميم آليات فعالة لتسعير الوقود بغية التخفيف من حدة تقلبات أسعاره.

عدم المساواة بين الجنسين والاقتصاد الكلي (GM)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية ووزارات المالية والجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة من المعنيين بتصميم وتنفيذ السياسات المراعية للنوع الاجتماعي.

شروط الالتحاق: سوف تعطى الأفضلية لمقدمي طلبات الالتحاق من المسؤولين المشاركين حاليا في صياغة وتنفيذ السياسات المراعية للنوع الاجتماعي أو الذين لهم خلفيات سابقة في تلك المجالات. ويُتوقع أن يكون كل المشاركين حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو العلوم الاجتماعية أو لديهم خبرة عملية معادلة، وأن يتقنوا استخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل".

وصف الدورة: هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات تسلط الضوء على الانعكاسات الاقتصادية الكلية لعدم المساواة بين الجنسين وتقدم نظرة عامة على تدابير السياسات المعنية بدعم تمكين المرأة. ويناقش التدريب اتجاهات عدم المساواة بين الجنسين على مدار الزمن وعبر البلدان، بما في ذلك تأثير جائحة كوفيد–١٩، كما يؤكد أهمية سد الفجوات الجنسانية من أجل تحقيق النمو الشامل والمستدام؛ ويحلل خيارات السياسات في مجالات المالية العامة والعمل والقطاع المالي والشؤون القانونية للمساعدة في معالجة عدم المساواة بين الجنسين. ويؤكد أسلوب تقديم التدريب على التعلُّم النشط من خلال مزيج من المحاضرات والحلقات التطبيقية وجلسات المجموعات الصغيرة التي يديرها المستشارون، وفروض الواجب المنزلي، والعروض التي يقدمها المشاركون. ويتمثل الهدف في مساعدة المشاركين على تطبيق المعرفة والمهارات التي سوف يكتسبوها في تحليل أبرز التحديات المرتبطة بالنوع الاجتماعي في بلدانهم وصياغة برامج إصلاح محددة الأولويات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم الروابط بين المساواة بين الجنسين والاقتصاد الكلي، بما في ذلك من حيث النمو والاحتوائية والتنوع والاستدامة.
- استخدام أهم مصادر البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي ومجموعات الأدوات ذات الصلة لتقييم درجة تقدم البلدان نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك مدى تأثر تلك البيانات بجائحة كوفيد–١٩، وأثر عدم المساواة بين الجنسين على الأداء الاقتصادي الكلي.
- مناقشة أهم السياسات والتدابير لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك ممارسات إعداد الميزانية المراعية للمنظور الجنساني.
- صياغة برامج الإصلاح محددة الأولويات لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين في بلدانهم

النمو الشامل (IG)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا المعنيون بالتخطيط الاقتصادي والاستراتيجي؛ ومتابعة وتقييم الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى مواجهة الفقر وعدم المساواة؛ ومعالجة تغير المناخ، وتشجيع خلق فرص العمل.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو العلوم الاجتماعية أو تكون لديهم خبرة معادلة. ويوصى أن يتم المتقدمون دورة التدريب عبر الإنترنت حول "النمو الشامل" (IGx)، أو أي مجموعة فرعية من الوحدات التعليمية ضمن الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول "النمو الشامل" (IGx) (على سبيل المثال: "النمو الشامل – المفاهيم والمؤشرات" (IGx-CI)، و"النمو الشامل – سياسة المالية العامة" (IGx-FP)، و"النمو الشامل – الحوكمة" (IGx-GOV)، و"النمو الشامل – تغير المناخ" (IGx-CC)، و"النمو الشامل – أسواق العمل والنوع الاجتماعي والتكنولوجيا" (IGx-LMGT).

وصف الدورة: هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، مصممة بهدف زيادة وعي المشاركين بالنمو الشامل وتزويدهم ببعض الأدوات التحليلية والتشغيلية – مثل لوحة متابعة النمو الشامل – لتقييم وقياس ومتابعة كيفية تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على النمو والفقر وعدم المساواة وتوفير فرص العمل. وتغطي الدورة كذلك التحديات التي تواجه الشمول بسبب الاتجاهات الهيكلية الأطول أجلا مثل العوامل الديمغرافية وتغير المناخ. وتتناول المحاضرات المفاهيم الأساسية للنمو الشامل، مع التركيز بصفة خاصة على قضايا استمرارية النمو على المدى الطويل، بينما تقدم الحلقات التطبيقية فرصة للمشاركين

لتطبيق هذه المفاهيم والتفكير في تصميم استراتيجيات النمو الشامل بالاستناد إلى دراسات الحالة القُطْرية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين

- تفسير مقاييس الفقر وعدم المساواة.
- تحليل دور السياسات الاقتصادية الكلية في دعم النمو ومواجهة عدم المساواة، والحد من الفقر.
- تحديد العقبات أمام النمو الشامل ووضع أولويات الإصلاحات.
- وضع استراتيجية للنمو الشامل لبلدانهم.

عبر شبكة الإنترنت: النمو الشامل (IGx)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا المعنيون بالتخطيط الاقتصادي والاستراتيجي؛ ومتابعة وتقييم استراتيجيات السياسات الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة؛ وتشجيع خلق فرص العمل.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة. ومن الضروري أن يتوافر لديهم جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة عبر الإنترنت، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، مُصمَمة لتعميق فهم المشاركين للعلاقة بين السياسات والإصلاحات الاقتصادية الكلية، والقدرة التنافسية، والنمو. فقد أدت التطورات في مختلف أنحاء العالم إلى إبراز المخاوف بشأن ضعف آفاق النمو، وارتفاع معدلات البطالة، وعدم المساواة في توزيع الدخل وعدم تكافؤ الفرص. وإزاء هذه الخلفية، تركز الدورة على السياسات الجزئية والكلية لتعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمل، والإنصاف في توزيع الدخل. وسوف تنظر الدورة في القنوات المختلفة التي يمكن لإصلاحات السياسات الاقتصادية أن تعمل من خلالها على تشجيع النمو الشامل المنشئ لفرص العمل. وفي هذا السياق، سوف تتناول الدورة المناهج التقليدية التي تركز على تراكم رؤوس الأموال ونمو الإنتاجية من خلال اكتساب المعرفة بالإضافة إلى المناهج الحديثة التي تركز على سوء توزيع الموارد وأوجه قصور مؤسسات الائتمان والمؤسسات الحكومية. وسوف يتم تفسير الروابط التجريبية بين النمو والتوظيف وتوزيع الدخل في ضوء هذه النماذج المختلفة. وسوف تسلط الدورة الضوء على دور السياسات الحيوية التي تجعل النمو الاقتصادي وسيلة للحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة على نطاق واسع.

وتعتمد هذه الدورة على النظرية، والدراسات التجريبية القُطْرية المُقارَنة، ودراسات حالة للتجارب في عدة مناطق في أنحاء العالم. وتتضمن الموضوعات الرئيسية التي تغطيها الدورة: (١) الروابط بين فرص العمل والنمو، و(٢) تأثير السياسات والمؤسسات والقواعد التنظيمية على الوظائف والنمو، و(٣) استراتيجيات تعزيز النمو الشامل للجميع. وتمنح الحلقات التطبيقية المشاركين فرصة لتطبيق الأدوات التجريبية والقائمة على اللوحات الجدولية لتحليل مقاييس الفقر وعدم المساواة والاتجاهات العامة للبطالة وتأثير سياسات سوق العمل على فرص العمل. وإضافة إلى ذلك، تتيح الحلقات التطبيقية للمشاركين فرصة مناقشة وتحليل تأثير السياسات الكلية على المساواة وفرص العمل والنمو في بلدانهم. وسوف يتم تطويع دراسات الحالة القُطْرية المستخدمة في الحلقات التطبيقية/المحاضرات حسب منطقة تقديم الدورة لزيادة ملاءمتها للمشاركين في الدورة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد مفهوم النمو الشامل وأبعاده الكثيرة، وتحديد إطار لتحليل قضايا النمو الشامل تحليلا منهجيا، وإيجاد الروابط بين النمو والشمول.
- قياس مدى النمو الشامل للجميع الذي حققه أحد البلدان، باستخدام مجموعة واسعة من المؤشرات.
- شرح دور سياسة المالية العامة في دعم النمو الشامل وإلقاء الضوء على أفضل الممارسات في تصميم السياسات الضريبية وبرامج الإنفاق لتعزيز الشمول.
- تقييم درجة الشمول في سوق العمل، بما في ذلك من منظور النوع الاجتماعي، ووصف مدى ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من أثر على الشمول في سوق العمل، واختبار سياسات سوق العمل وتلك القائمة على النوع الاجتماعي والتحديات والمفاضلات في تنفيذها.
- شرح سبب أهمية سلامة الحكم والإدارة في تحقيق النمو الشامل للجميع، واختيار أهم المؤشرات في قياس جودة الحوكمة وتلخيص السياسات اللازمة لتحسينها.
- تحديد المخاطر الرئيسية أمام النمو المستدام والشامل للجميع والمرتبطة بتغير المناخ، وتصميم أكثر مزيج ملائم من السياسات للتصدي لتغير المناخ وتخفيف آثاره والتكيف معه.

عبر شبكة الإنترنت: النمو الشامل – الحوكمة (IGx-GOV)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا المعنيون بالتخطيط الاقتصادي والاستراتيجي؛ ومتابعة وتقييم استراتيجيات السياسات الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة؛ وتشجيع خلق فرص العمل.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة.

وصف الدورة: تبحث هذه الدورة التدريبية مفهوم نظام الحوكمة وتتناول مناقشة أسباب أهميته البالغة في تحسين جودة الحوكمة في سياق السعي لتحقيق النمو الشامل للجميع. وتستكشف الروابط بين الحوكمة والنمو الشامل. وتستعرض الدورة أهم السياسات لتحسين الحوكمة، بما في ذلك الإصلاح الهيكلي، والأتمتة، وتحسين القواعد والإجراءات (بالنسبة للسياسات المالية والنقدية) للحد من أخطاء السياسات. وتتناول الدورة كذلك سياسات الموارد البشرية، وبناء القدرات، وأطر مكافحة الفساد الفعالة لتحفيز المسؤولين العموميين لاتخاذ القرارات من أجل الصالح العام؛ بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالشفافية والمساءلة والمؤسسات السياسية الاحتوائية لإرشاد ومتابعة عملية صياغة سياسات الحوكمة الفعالة. وفي الختام، تسلط الدورة الضوء على أمثلة لمشكلات الحوكمة في أهم مجالات السياسات مع توفير حلول لها.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح الروابط بين الحوكمة والنمو الشامل.
- استعراض قائمة بأهم المؤشرات لقياس مستوى الحوكمة وعناصرها الفرعية مثل مكافحة الفساد، وبحث مدى الضرر الذي يلحقه الفساد ببلدان المشاركين.
- إعداد ملخصات للسياسات اللازمة لتحسين الحوكمة وشرح القنوات الأساسية التي تعمل أو تؤدي وظائفها من خلالها.

عبر شبكة الإنترنت: النمو الشامل – تغير المناخ (IGx-CC)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا المعنيون بالتخطيط الاقتصادي والاستراتيجي؛ ومتابعة وتقييم استراتيجيات السياسات الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة؛ وتشجيع خلق فرص العمل.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة.

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة التدريبية طبيعة تغير المناخ ودوره كخطر رئيسي يهدد الاستدامة والاحتوائية في مجتمعاتنا. وتتناول كذلك دراسة تغير المناخ وكيفية تأثيره على حياتنا وتعرض السياسات التي تساعد على مكافحة آثاره. ومن بين هذه التوصيات والحلول على مستوى السياسات جهود تخفيف الآثار، والتكيف مع التغيرات الحتمية التي ستحدث (حتى مع التخفيف)، وكيفية جعل هذه الإصلاحات شاملة للجميع.

أهداف الدورة: استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تعريف تغير المناخ والمخاطر المجتمعية والاقتصادية والبيئية التي يفرضها على المستوى القُطري والمستوى العالمي.
- تحديد السياسات الرئيسية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.
- تصميم استراتيجية للإصلاح للتصدي لتغير المناخ، مع مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد على حدة والتأكد من أن الإصلاحات شاملة للجميع.

عبر شبكة الإنترنت: النمو الشامل – سياسة المالية العامة (IGx-FP)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا المعنيون بالتخطيط الاقتصادي والاستراتيجي؛ ومتابعة وتقييم استراتيجيات السياسات الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة؛ وتشجيع خلق فرص العمل.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة.

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة التدريبية دراسة دور سياسة المالية العامة، وهي مزيج من سياسات الإنفاق والسياسات الضريبية، في دعم النمو الشامل لكل شرائح المجتمع وتسلط الضوء على أفضل الممارسات لتصميم برامج الإنفاق والسياسات الضريبية لتعزيز الإدماج. وتصف الأهداف الأساسية لسياسة المالية العامة الاحتوائية والمفاضلات المحتملة بين النمو والعدالة. وتتناول الدورة تقييم دور مختلف برامج الإنفاق الحكومي وتدابير السياسات الضريبية في تعزيز أو عرقلة النمو الشامل للجميع. وأخيرا، تحدد الدورة طبيعة التحديات واعتبارات الاقتصاد السياسي المحيطة بإصلاحات المالية العامة وتناقش كيفية تنفيذ هذه الإصلاحات بصورة أفضل بغية تحقيق الشمول.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تقييم دور برامج الإنفاق الحكومي والسياسات الضريبية في تعزيز النمو الشامل للجميع.
- تحديد التحديات واعتبارات الاقتصاد السياسي المحيطة بإصلاحات المالية العامة ومناقشة كيفية تنفيذ هذه الإصلاحات بصورة أفضل بغية تحقيق الإدماج.

وصف الأهداف الأساسية لسياسة المالية العامة والمفاضلات المحتملة بين النمو والعدالة.

عبر شبكة الإنترنت: النمو الشامل – المفاهيم والمؤشرات (IGx-CI)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا المعنيون بالتخطيط الاقتصادي والاستراتيجي؛ ومتابعة وتقييم استراتيجيات السياسات الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة؛ وتشجيع خلق فرص العمل.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة.

وصف الدورة: تضطلع هذه الدورة بتعريف المشاركين بمفاهيم وأبعاد النمو الشامل ومجموعة الأهداف الأوسع نطاقا التي ينبغي لصناع السياسات مراعاتها. وتستعرض النظريات والأدلة المهمة بشأن السياسات التي يمكنها المساعدة في تعزيز النمو وتحديد ما إذا كان النمو بوسعه المساعدة في الحد من الفقر وإن كانت هناك مفاضلة بين زيادة النمو والحد من عدم المساواة. ويركز النصف الثاني من الدورة على قياس مستوى الاحتوائية، بدءا بشرائح المجتمع الأكثر حرمانا لقياس معدلات الفقر ثم الانتقال إلى فئات الدخل الأخرى في المجتمع لقياس درجة عدم المساواة. ويركز هذا التحليل على المؤشرات النقدية لمستويات الاحتوائية والدخل والاستهلاك. وتبحث الدورة كذلك أبعاد الرفاهية غير النقدية، مثل مستويات الرعاية الصحية والتعليم.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تعريف النمو الشامل للجميع وأبعاده الكثيرة، مع التمييز بين النتائج والفرص.
- تحديد الروابط بين النمو والفقر وعدم المساواة.

- مناقشة مزايا وعيوب التدابير المذكورة آنفا.
- تقديم ملخص للإطار الكلي للنمو الشامل واستعراض تشخيص كلي لأوضاع بلد ما لتحديد أولويات الإجراءات على مستوى السياسات.
- تعريف وحساب مؤشرات الفقر وعدم المساواة، بما فيها منحنيات حدوث النمو.
- تحديد مؤشرات الاحتوائية غير القائمة على الدخل وشرح مقاييس الرعاية الاجتماعية متعددة الأبعاد.
- مناقشة مزايا وعيوب التدابير المذكورة آنفا.

عبر شبكة الإنترنت: النمو الشامل – أسواق العمل والنوع الاجتماعي والتكنولوجيا (IGx-LMGT)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا المعنيون بالتخطيط الاقتصادي والاستراتيجي؛ ومتابعة وتقييم استراتيجيات السياسات الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة؛ وتشجيع خلق فرص العمل.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة.

وصف الدورة: تبحث هذه الدورة في النمو الشامل من منظور سوق العمل. وتتناول تفسير السبب في أن سوق العمل الشاملة للجميع ليست مهمة للرخاء الاقتصادي للفرد فحسب، بل إنها تساعد كذلك على رفع كفاءة أداء الاقتصاد. وتناقش الدورة بعض محددات نتائج سوق العمل، بما في ذلك قضية التمييز المهمة، وكيفية معالجتها. وتبحث كذلك في كيفية تأثير الذكاء الاصطناعي والتطورات التكنولوجية على شمول سوق العمل لكل شرائح المجتمع وتعرض الخيارات الممكنة على مستوى السياسات لتوجيه دفة التقدم التكنولوجي في الاتجاه الذي يساعد في تحقيق هذا الشمول. وأخيرا، تتناول الدورة قضية التمييز بين الجنسين والمكاسب المحتملة لإدماج المنظور الجنساني والسياسات التي يمكن تنفيذها للمساعدة في تقليص كثير من أبعاد الفجوة الجنسانية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح المقصود بسوق العمل الشاملة للجميع.
- تفسير مؤشرات شمول سوق العمل للجميع.
- دراسة محددات نتائج سوق العمل، بما في ذلك السمات الفردية، والدورة الاقتصادية، والصدمات، والتكنولوجيا.
- فحص تبعات اللارسمية والازدواجية في سوق العمل.
- تحليل قضية عدم المساواة بين الجنسين وانعكاساتها الاقتصادية السلبية.
- مناقشة ما يمكن أن يفعله صناع السياسات لتعزيز الاحتوائية مع تقييم المفاضلات الممكنة بين العدالة والكفاءة.

إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (MRC)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية ووزارات المالية والجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة من المعنيين برسم وتنفيذ السياسات في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة مع إتقان استخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل". ويوصى أن يكون المتقدمون قد أتموا أولا دورة التدريب عبر الإنترنت حول إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (MRCx).

وصف الدورة: تناقش هذه الدورة التدريبية قضايا سياسات الاقتصاد الكلي والتحديات التي تواجه البلدان الغنية بالموارد. وتتيح الدورة للمشاركين فهم المسائل ذات الصلة بالاقتصاد الكلي للنمو والتنويع، وإدارة سياسة المالية العامة، وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، وإدارة أصول القطاع العام في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. وتنطوي الدورة على مزيج من المحاضرات، والحلقات التطبيقية العملية، وجلسات النقاش، ودراسات الحالة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحليل الأداء الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، بما في ذلك من حيث النمو، وشمول جميع فئات المجتمع، والتنويع، واستمرارية الأوضاع.
- تصميم أطر مالية عامة ملائمة، وتطبيق معايير مالية عامة مناسبة لتحديد ما إذا كان ينبغي استهلاك العائدات من مبيعات الموارد الطبيعية و/أو ادخارها و/أو استثمارها.
- تحديد الاستجابات الملائمة للسياسات الاقتصادية الكلية لصدمات أسعار السلع الأولية.
- تصميم سياسات لتشجيع الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك من حيث الهياكل المؤسسية الملائمة لصناديق الثروة السيادية.

عبر شبكة الإنترنت: إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (MRCx)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة مفيدة بصفة خاصة للمسؤولين في البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الهيئات الحكومية ذات الصلة من المعنيين بصياغة السياسات وتنفيذها في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. وتقدم هذه الدورة باللغات الإنجليزية والفرنسية والروسية.

شروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. وينبغي أن يتوفر للمشارك جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة إلى جانب الإلمام بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج مايكروسوفت "إكسل".

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر الإنترنت، التي يقدمها معهد تنمية القدرات بالاشتراك مع إدارتي شؤون المالية العامة والإحصاءات،

تتناول مناقشة قضايا سياسات الاقتصاد الكلي والتحديات التي تواجه البلدان الغنية بالموارد. وتتيح الدورة للمشاركين فهم المسائل ذات الصلة بالاقتصاد الكلي للنمو والتنويع، وإدارة سياسة المالية العامة، وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، وإدارة أصول القطاع العام في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين

- تحليل الأداء الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، بما في ذلك من حيث النمو، وشمول جميع فئات المجتمع، والتنويع، واستمرارية الأوضاع.
- تصميم أطر مالية عامة ملائمة، وتطبيق معايير مالية عامة مناسبة لتحديد ما إذا كان ينبغي استهلاك العائدات من مبيعات الموارد الطبيعية أم ادخارها أم استثمارها.
- تحديد الاستجابات الملائمة للسياسات الاقتصادية الكلية لصدمات أسعار السلع الأولية.
- تصميم السياسات المعززة للشفافية في إدارة الموارد الطبيعية.

تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي (MCC)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا. وهذه الدورة مفيدة بصفة خاصة للمسؤولين في البنوك المركزية ووزارات المالية والجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة من المعنيين برسم وتنفيذ السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي وقضايا تغير المناخ.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة مع إتقان استخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل". ويوصى بأن يكون المتقدمون قد أتموا دورة التدريب عبر الإنترنت بعنوان تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي: العلم والاقتصاديات والسياسات (MCCx-SEP).

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية تلقي نظرة عامة على علم تغير المناخ وتكاليفه الاقتصادية، وتناقش خيارات السياسات من أجل التكيف معه وتخفيف آثاره (بما في ذلك تسعير انبعاثات الكربون وإلغاء دعم الوقود الأحفوري)، وتتناول تحليل التحديات والفرص المرتبطة بالتحول إلى نماذج اقتصادية أكثر خضرة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تفهم تكلفة تغير المناخ.
- تصميم استراتيجيات شاملة لتطبيق التزامات التخفيف من آثار تغير المناخ والاستثمار في الانتقال إلى مستوى الصفر الصافي.
- استخدام البيانات المناخية للمساعدة في تحليل الآثار الاقتصادية الكلية لقضايا تغير المناخ.

عبر شبكة الإنترنت: تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي - استراتيجيات تخفيف الآثار (MCCx-MS)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة مفيدة بصفة خاصة للمسؤولين الذين يعملون في وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط الذين يقدمون المشورة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي أو يكلفون بتنفيذها.

شروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري أن يتاح للمشاركين استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر شبكة الإنترنت، التي يقدمها معهد تنمية القدرات وإدارة شؤون المالية العامة وإدارة البحوث وإدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، هي الثانية من سلسلة من ست دورات حول تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي. وفي هذه الدورة سيتعرف المشاركون على الاستراتيجيات الشاملة لتصميم سياسات

عبر شبكة الإنترنت: تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي - العلم والاقتصاديات والسياسات (MCCx-SEP)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وهذه الدورة مفيدة بصفة خاصة للمسؤولين الذين يعملون في البنوك المركزية ووزارات المالية والجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة من المعنيين برسم وتنفيذ السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي وقضايا تغير المناخ.

شروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري أن يتاح للمشاركين استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم"

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر شبكة الإنترنت، التي يقدمها معهد تنمية القدرات وإدارة شؤون المالية العامة وإدارة البحوث وإدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، هي الأولى من سلسلة من ست دورات حول تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي. وفي هذه الدورة سوف يتعرف المشاركون على العلوم والاقتصاديات وراء تغير المناخ وإطار العمل المناخي العالمي وكيفية مشاركة صندوق النقد الدولي في قضايا تغير المناخ.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد أسباب تغير المناخ، ومصدر وأنواع الانبعاثات، والأضرار المادية لتغير المناخ.
- شرح العواقب العامة لتغير المناخ على الآثار الاقتصادية وعلى رفاهية الإنسان.
- وصف التقدم المحرز والتحديات والفرص في الأُطُر العالمية لمعالجة القضايا المناخية.
- شرح أسباب وكيفية مشاركة صندوق النقد الدولي في جهود بلدانه الأعضاء لمعالجة قضايا تغير المناخ.

التخفيف من آثار تغير المناخ، وكيفية تحليل تأثير مثل تلك السياسات، والاعتبارات المتعلقة بزيادة معدلات نظام تسعير الكربون.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح الأساس المنطقي وراء التخفيف كمنهج للسياسات.
- تحديد العناصر الملائمة لأدوات سياسة التخفيف.
- مقارنة مزايا وعيوب نظام تسعير الكربون كأداة تخفيف رئيسية للبلدان.
- تحديد كيفية التحليل والتحديد الكمي لآثار سياسات التخفيف على الاقتصاد الكلي.
- تحديد الاعتبارات الرئيسية التي ينبغي لصناع السياسات مراعاتها عند وضع استراتيجيات رفع معدلات نظام تسعير الكربون على المستويين الداخلي والدولي.

عبر شبكة الإنترنت: تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي: الانتقال إلى مستوى الصفر الصافي (MCCx-TNZ)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة مفيدة بصفة خاصة للمسؤولين الذين يعملون في وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط الذين يقدمون المشورة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي أو يكلفون بتنفيذها.

شروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري أن يتاح للمشاركين استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر شبكة الإنترنت، التي يقدمها معهد تنمية القدرات وإدارة البحوث، هي الثالثة من سلسلة من ست دورات حول تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي. وفي هذه الدورة سوف يتعرف المشاركون على الاحتياجات الاستثمارية العامة للانتقال إلى مستوى الصفر الصافي، إلى جانب خارطة الطريق لإزالة الكربون في مختلف القطاعات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تعريف الوحدات الأساسية الأربع لاستراتيجية تخفيف الآثار المواتية للنمو وتوزيع الدخل.
- مقارنة أثر سياسات التخفيف على أسعار السلع الأولية، وأنماط التجارة، والاقتصادات المصدرة للوقود الأحفوري، وكذلك على المستويين الداخلي والدولي.
- وصف الاحتياجات الاستثمارية العامة للانتقال إلى مستوى الصفر الصافي.
- تحديد خارطة طريق لإزالة الكربون في مختلف القطاعات.

عبر شبكة الإنترنت: تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي: اقتصاديات التكيف (MCCx-EA)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة مفيدة بصفة خاصة للمسؤولين الذين يعملون في وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط الذين يقدمون المشورة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي أو يكلفون بتنفيذها.

شروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري أن يتاح للمشاركين استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم"

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر شبكة الإنترنت، التي يقدمها معهد تنمية القدرات وإدارة شؤون المالية العامة وإدارة البحوث، هي الرابعة ضمن سلسلة من ست دورات حول تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي. وفي هذه الدورة سوف يتعلم المشاركون تعريف التكيف مع آثار تغير المناخ إلى جانب السياسات والاستراتيجيات المعنية بتشجيع وتأصيل التكيف. وسوف يتعرف المشاركون كذلك على نموذج "الدين والاستثمار والنمو والكوارث الطبيعية" (DIGNAD)، وهو أداة لإعداد النماذج المناخية التي يمكن للبلدان استخدامها لتحليل قدرتها على الصمود أمام الصدمات المناخية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- التكيف مع آثار تغير المناخ وشرح السبب في إمكانية أن يكون بالغ التأثير على الاقتصاد الكلي.
- تحديد السياسات المعنية بتشجيع الاستثمار في التكيف مع آثار تغير المناخ.
- شرح الاستراتيجية القائمة على ثلاث ركائز لتصميم سياسات التكيف وتأصيلها.

عبر شبكة الإنترنت: تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي – المخاطر المناخية على القطاع المالي (MCCx-CRFS)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة مفيدة بصفة خاصة للمسؤولين الذين يعملون في وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط الذين يقدمون المشورة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي أو يكلفون بتنفيذها.

شروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري أن يتاح للمشاركين استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم"

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر شبكة الإنترنت، التي يقدمها معهد تنمية القدرات وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية هي الخامسة ضمن سلسلة من ست دورات حول تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي. وفي هذه الدورة سوف يتعرف المشاركون على أهم عناصر السياستين المالية والنقدية التي يمكنها المساعدة في إدارة المخاطر المناخية المادية والانتقالية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين

- تحديد مدى الحاجة إلى تحسين مستوى توافر المعلومات المالية المتعلقة بتغير المناخ والوحدات الأساسية الثلاث التي يرتكز عليها بنيان المعلومات المناخية.
- شرح آخر التطورات في التنظيم والرقابة على المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ بالإضافة إلى الأساس النظري لتنظيم مخاطر تغير المناخ التي ترسم ملامح الأطر التنظيمية والرقابية.
- وصف مدى أهمية تقييم المخاطر المناخية باستخدام أطر اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وتقديم نظرة عامة على السيناريوهات المناخية وأطر تحليل المخاطر المناخية.
- وصف انعكاسات مخاطر تغير المناخ على عمليات البنوك المركزية وكيف يمكن للبنوك المركزية تعديل عملياتها للتخفيف من حدة المخاطر على القطاع المالي الناجمة عن تغير المناخ.

عبر شبكة الإنترنت: تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي: الموارد العامة الخضراء (MCCx-GPF)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة مفيدة بصفة خاصة للمسؤولين الذين يعملون في وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط الذين يقدمون المشورة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي أو يكلفون بتنفيذها.

شروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري أن يتاح للمشاركين استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر شبكة الإنترنت، التي يقدمها معهد تنمية القدرات وإدارة شؤون المالية العامة، هي السادسة ضمن سلسلة من ست دورات حول تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي. وفي هذه الدورة سيتعرف المشاركون على الكيفية التي يمكن للبلدان من خلالها دمج اعتبارات تغير المناخ في إدارتها للموارد العامة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد أهم الروابط بين تحديات تغير المناخ وإدارة الاستثمار العام.
- وصف أداة تقييم إدارة الاستثمار العام من منظور تغير المناخ وكيفية تطبيقها في الواقع العملي لدعم دمج اعتبارات تغير المناخ في إدارة الاستثمار العام.
- تعريف الإدارة المالية العامة.
- تحديد أهم نقاط البداية لتأصيل منظور تغير المناخ في دورة الميزانية وما بعدها.
- تحديد المبادئ الرئيسية لضمان فعالية تنفيذ استراتيجية إصلاح الإدارة المالية العامة الخضراء.
- وصف الخصائص الأساسية لنموذج "الدين والاستثمار والنمو والكوارث الطبيعية" (DIGNAD)، وهو أداة لإعداد النماذج المناخية، وفهم السيناريوهات التي يمكن تحليلها في سياق التطبيق المعتاد.

تشخيص مواطن التعرض للخطر (VDS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في كافة المستويات بالبنوك المركزية ووزارات المالية والهيئات الحكومية الأخرى التي لديها وحدات للمالية العامة الكلية (مثل مكتب مجلس الوزراء، والبرلمان) المعنيون بمتابعة وتقييم مواطن الضعف والمخاطر في مختلف القطاعات وعلى المستويين القُطري والإقليمي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة، وأن تكون لديهم خلفية عن أساسيات الاقتصاد القياسي، ودراية باستخدام البرمجيات في تطبيقات الاقتصاد القياسي.

وصف الدورة: تأتي هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، لتكون مكملة لدورة "تشخيص حالة الاقتصاد الكلي" (MDS)، وتهدف إلى تعزيز قدرة المشاركين على تقييم مواطن التعرض للخطر في المالية العامة والقطاع المالي والحسابات الخارجية على نحو متكامل من خلال استخدام عدة أدوات وأساليب تشخيصية تهدف إلى رصد مخاطر طرف المنحنى.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تقييم المخاطر باستخدام مؤشرات التعرض للخطر في قطاع المالية العامة والقطاع المالي والقطاع الخارجي وقطاع الاقتصاد العيني.
- شرح كيفية تحول مواطن الخطر إلى ضائقة تؤدي إلى وقوع الأزمات من جراء الصدمات المعاكسة أو مزيج من السياسات المعيبة.
- استخدام أدوات تشخيصية (بما في ذلك الأدوات المستخدمة حاليا في أعمال رقابة الصندوق) لرصد مواطن الخطر في القطاعات المختلفة والتنبؤ بمؤشرات مخاطر طرف المنحنى.
- مواءمة الأدوات التشخيصية (المصنفة كنماذج قياسية للتقارير القطرية المعنية بمواطن التعرض للخطر) وفق البيانات القُطرية المتاحة.

المسائل القانونية

عبر شبكة الإنترنت: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT): الرقابة على أساس المخاطر في المؤسسات المالية

المستفيدون المستهدفون: تستهدف هذه الدورة التدريبية المسؤولين من وزارة المالية أو جهة معادلة، ووحدات الاستخبارات المالية والبنوك المركزية والأجهزة الرقابية وهيئات تدقيق الحسابات في القطاع العام الذين يمكنهم الاستفادة من الفهم المتعمق لكيفية وضع وتنفيذ منهج قائم على أساس المخاطر للرقابة على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسات المالية.

شروط الالتحاق: يتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة من ثلاث إلى خمس سنوات على الأقل في تطبيق منهج قائم على أساس المخاطر للرقابة على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسات المالية الخاضعة لمبادئ بازل الأساسية. وينبغي أن يتوفر للمشارك جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية، التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية، مصممة لكي تسلط الضوء على أهم وأبرز الوحدات الأساسية في إطار التنظيم والرقابة القائم على أساس المخاطر على الأنشطة المكتبية والميدانية في الهيئات الرقابية. وتناقش المنهج القائم على أساس المخاطر للتنظيم والرقابة على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعمول بها في المؤسسات المالية الخاضعة لمبادئ بازل الأساسية، وتأخذ في الاعتبار أهمية وضع أطر رقابية قوية وفعالة على أساس المخاطر تتماشى مع المعايير الدولية في قطاعات البنوك والأوراق المالية والتأمين.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم الإطار القانوني والتنظيمي الضروري والحيوي للرقابة على أساس المخاطر على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تحديد مجالات المخاطر الأعلى على أساس عوامل المخاطر (أي العملاء، والمنتجات/الخدمات، والمناطق الجغرافية، وقنوات الإيصال).
- وضع منهجيات الرقابة على أساس المخاطر الملائمة والأدوات والنظم والإجراءات ذات الصلة لتطبيقها على الكيانات أو القطاعات الخاضعة للتنظيم.
- صياغة الاستراتيجيات والخطط والمناهج الرقابية الملائمة على أساس نتائج تقييمات المخاطر.
- تخصيص الموارد الرقابية على أساس المخاطر التي تم رصدها.

دورة تدريبية حول أفضل ممارسات مكافحة تمويل الإرهاب (الإصلاح القانوني لمكافحة تمويل الإرهاب) (CFT-BPC)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى المتوسطة وصناع السياسات المعنيون بمسائل مكافحة تمويل الإرهاب والأنشطة الإرهابية بما في ذلك الاستخبارات المالية، والعقوبات المالية المستهدفة، والتحقيقات، والملاحقة القضائية، وأنشطة فض المنازعات

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة علمية في مجالات القانون، أو علم الجريمة، أو الاقتصاد، أو العلوم السياسية أو بخلاف ذلك، تكون لديهم خبرة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب الذي قد يشمل خبرة في الاستخبارات المالية، والعقوبات المالية المستهدفة، وأنشطة الملاحقة القضائية والقضاء. ويحبذ بشدة أن تكون لديهم معرفة بأساسيات أُطُر الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات المالية المستهدفة. ومن المفيد كذلك أن يكونوا قد عملوا في قضايا مكافحة تمويل الإرهاب ضمن الاستخبارات المالية والعقوبات المالية المستهدفة والإنفاذ مع المعرفة بالصياغة القانونية.

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية، التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية، تركز على الجانب العملي بصورة واضحة، استنادا إلى النتائج المستخلصة في المطبوعة الصادرة عن صندوق النقد الدولي بعنوان "Countering the Financing of Terrorism: Good Practices to Enhance Effectiveness". والدورة مُصَمَّمة حول بنية هذا الكتيب وتقدم سيناريوهات دراسة حالة على أساس أمثلة من الحياة الواقعية، كما أنها تركز على العمل في فريق والجهود الجماعية للوصول إلى حلول مدروسة بعناية. وتعكس الحالات التي تتناولها تحديات الحياة الواقعية بما في ذلك المعلومات غير المتسقة، والتحديات القانونية، والقيود الزمنية، والعقبات أمام عمليات تقصي الحقائق والحاجة إلى تقييمات المخاطر من أجل الوصول إلى فهم كامل للتهديدات ومواطن الضعف في مسائل مكافحة تمويل الإرهاب.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تقييم المخاطر والتهديدات ومواطن الضعف في سياق تقييمات مخاطر مكافحة تمويل الإرهاب، وتخفيف آثارها.
- تحديد حلول عملية لتعطيل تمويل الإرهاب والمنظمات الإرهابية.
- تحديد التحديات التي يواجهها القطاع الخاص في التعرف على حالات الاشتباه المتعلقة بتمويل الإرهاب والإبلاغ عنها وتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة.

- فهم أهمية جمع معلومات الاستخبارات المالية ونشرها ودورها الأساسي في مكافحة تمويل الإرهاب وتقدير قيمتها الاستراتيجية عند توجيه عمليات مكافحة الإرهاب.
- التعرف على مجموعة الأدوات المطلوبة واستخدامها لإجراء التحقيقات التي قد تؤدي إلى الملاحقة القضائية الفعالة لمرتكبي الأعمال غير المشروعة وإخضاعهم لإجراءات فعالة ومتناسبة ورادعة.
- اكتساب فهم عميق لكيفية عمل العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بالإرهاب، وإطارها الدولي، وكيفية وصول تطبيقها وكفاءتها إلى المستوى الأمثل، بالإضافة إلى المجالات الرئيسية لتنفيذها الفعال (مثلا، قاعدة الأربع وعشرون ساعة، وعاملَيّ الزمن والنقل إلى السياق المحلي).
- اكتساب فهم للأدوات القانونية المختلفة لإتاحة التعاون الدولي بين الهيئات حتى تشترك معا في مواجهة تمويل الإرهاب.

التصدي للفساد بالغ التأثير على الاقتصاد الكلي (CMCC)

المستفيدون المستهدفون: صناع السياسات والمسؤولون في الأجهزة التنظيمية والمسؤولون المعنيون بسن القوانين والخبراء المعنيون بوضع وتنفيذ ومتابعة برامج مكافحة الفساد أو سياساتها أو خطط العمل ذات الصلة.

شروط الالتحاق: المسؤولون ممن لديهم خبرة لمدة ثلاث سنوات على الأقل في وضع وتنفيذ ومتابعة البرامج أو السياسات أو خطط العمل التي تهدف إلى منع السلوك الفاسد ومواجهته والمعاقبة على اقترافه، وتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة وسيادة القانون.

وصف الدورة: تقدم هذه الدورة التدريبية، التي تنظمها إدارة الشؤون القانونية، نظرة عامة لصناع السياسات والخبراء حول الاستراتيجيات والمناهج المتعلقة بالحد من الفساد وتعزيز سيادة القانون. وتتسق هذه الدورة مع "إطار تعزيز مشاركة صندوق النقد الدولي في قضايا الحوكمة لعام ٢٠١٨" والخبرة الدولية في مواجهة الفساد. وبالاستناد إلى مواد دراسية تحليلية ودراسات حالة، تركز الدورة على الجوانب القانونية والمؤسسية وعلى بحث فعالية أُطُر مكافحة الفساد بالإضافة إلى تركيزها على أهمية فهم الاقتصاد السياسي للفساد. وهذه الدورة مكملة للدعم الحالي الذي يوجهه الصندوق في مجال تنمية القدرات من أجل معالجة مواطن الضعف في الحوكمة وتقوية أنظمة الحوكمة الأوسع نطاقا.

وتغطي الحلقة التطبيقية الموضوعات التالية:

(١) أسباب الاهتمام بالفساد. والتأثير الاقتصادي الكلي للفساد ومشاركة الصندوق مع بلدانه الأعضاء في مواجهة الفساد (بما في ذلك "سياسة الحوكمة لعام ١٩٩٧"، و"إطار تعزيز مشاركة الصندوق في قضايا الحوكمة لعام ٢٠١٨" و"مراجعة عام ٢٠٢٣"، واستراتيجية الصندوق بشأن الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات)؛

(٢) تحديد مواطن التعرض لمخاطر الفساد وترتيبها حسب الأولويات – الفساد النظامي، والأنظمة الفاسدة في مقابل المعاملات الفاسدة (وتشمل الاقتصاد السياسي للفساد)، وتأثير الفساد على وظائف الدولة الأساسية؛

(٣) استراتيجيات مكافحة الفساد – أهمية السياسات المصممة خصيصا وتحديد تسلسلها وتوجيهها وتكييفها بمرور الوقت؛

(٤) قوانين مكافحة الفساد الفعالة – المعايير الدولية والاختصاصات المحلية؛

(٥) إنشاء مؤسسات فعالة – الترتيبات التنظيمية والقيادة الفعالة لإصلاحات مكافحة الفساد.

وتقدم كل وحدة دراسية إطارا لهذه القضية، وتحدد المداخل لإحداث التغيير، وتطرح تحديات التنفيذ المعتادة، وتتيح الفرص للنقاش. وتستعرض كل وحدة دراسات الحالة المستمدة من المنطقة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد طبيعة تحديات الفساد في بلدانهم وتحديد الإجراءات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل للتصدي للفساد وتحسين الحوكمة.
- تطبيق الدروس المستخلصة من تجارب الآخرين في تنفيذ إصلاحات مكافحة الفساد.
- وضع استراتيجيات للطرق المثلى لإعداد سياسات مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة ومناقشتها واعتمادها وتنفيذها.

عبر شبكة الإنترنت: أساسيات قانون البنك المركزي (FCBLx)

المستفيدون المستهدفون: المستشارون القانونيون في البنوك المركزية ووزارات المالية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة علمية في القانون والعمل في المسائل القانونية المتعلقة بالبنوك المركزية، إما ضمن عمل البنك المركزي أو وزارة المالية. ومن الضروري أن يتوافر لدى المشارك جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التدريبية عبر الإنترنت، التي يقدمها معهد تنمية القدرات وإدارة الشؤون القانونية في صندوق النقد الدولي، إلى تعريف المشاركين بأساسيات قانون البنك المركزي. وتغطي الدورة المسائل القانونية الضرورية لدعم البنوك المركزية السليمة والفعالة. وتعالج الدورة الركائز القانونية لمهام البنوك المركزية وهياكل صنع القرار، وخصائص الاستقلالية والمساءلة والشفافية فيها، وعملياتها. وتجمع هذه الدورة بين العناصر النظرية والتمارين العملية حول كيفية تحليل وتصميم الأطر القانونية للبنوك المركزية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد أهم المسائل القانونية التي يتعين عموما تغطيتها في تشريعات البنوك المركزية، وكيفية معالجة هذه المسائل في سياق الممارسات الدولية السليمة.
- تقديم التفسير والمشورة بشأن تطبيق أهم المسائل القانونية والممارسات الدولية السليمة في التشريعات المحلية.
- تحليل وتقييم تشريعات البنوك المركزية المحلية مقابل الممارسات الدولية السليمة.
- إعداد وصياغة التوصيات بشأن كيفية تعديل تشريعات البنوك المركزية من خلال إصلاح القوانين لكي تتوافق مع الممارسات الدولية السليمة.

- شرح التعديلات المقترحة في تشريعات البنوك المركزية للأطراف المعنية، ودعم هذه المقترحات أثناء إجراء المناقشات والمشاورات مع هذه الأطراف.

تطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AMLS)

المستفيدون المستهدفون: معدو مشاريع القوانين، وصناع السياسات، والمسؤولون في الأجهزة الرقابية للقطاع المالي، والأجهزة الرقابية في الأعمال والمهن غير المالية المعيَّنة، والمسؤولون في وحدات الاستخبارات المالية، والمسؤولون في أجهزة العدالة الجنائية وغيرهم من المسؤولين المعنيين بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، بما فيهم المسؤولون عن الإعداد لإجراء التقييمات المشتركة في بلدانهم.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يتمتع المشاركون بخبرة لا تقل عن سنتين في قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط. وسوف تتضمن خطابات طلب الترشيح الشروط الأساسية للالتحاق.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية، إلى بناء قدرات المسؤولين المكلفين بتنفيذ المعايير الدولية المعدلة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتسهم الدورة في تعميق فهم المشاركين لمتطلبات المعايير الدولية المعدلة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتوصيات الأربعين الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، و"منهجية تقييم الامتثال للتوصيات الأربعين الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال ومدى فعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" التي صدرت مؤخرا. وتتضمن الدورة تمارين عملية ومناقشات متعمقة حول كيفية تنفيذ بعض الجوانب المختارة من التوصيات الأربعين الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- اكتساب فهم متعمق لمعايير "فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال" (FATF) بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح.
- وضع خطة عمل للمساهمة في تحسين سبل تنفيذ إجراءات "فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال" ضمن النظم الوطنية في بلدانهم.

تطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - تعزيز أُطُر شفافية معلومات الملاك المنتفعين (AMLCFT-ETF)

المستفيدون المستهدفون: معدو مشاريع القوانين، وصناع السياسات، والمسؤولون في وحدات الاستخبارات المالية، ومصالح السجلات التجارية، والهيئات الضريبية، وأجهزة إنفاذ القانون، والقطاع المالي والجهات الرقابية الأخرى، وهيئات المشتريات، والوزارات ذات الصلة التي قد تشارك في إنشاء أُطُر شفافية معلومات الملاك المنتفعين و/أو استخدام هذه المعلومات داخل مناطق اختصاصها.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يتمتع المشاركون بخبرة لا تقل عن سنتين في قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و/أو قضايا شفافية الشركات. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط. وسوف تتضمن خطابات طلب الترشيح الشروط الأساسية للالتحاق.

وصف الدورة: شفافية معلومات الملاك المنتفعين – أي الأشخاص الحقيقيون الذين يمتلكون شركات وأنواع أخرى من كيانات الشركات ويتحكمون فيها – مهمة لمكافحة سوء استخدام الكيانات القانونية. وهذه الدورة، التي تقدمها وحدة النزاهة المالية في إدارة الشؤون القانونية، مُصممة لبناء قدرات المسؤولين المكلفين بتنفيذ المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وخاصة توصيتي "فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال" (FATF) المُعدلتين ٢٤ و٢٥ بشأن شفافية الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية، بما يتماشى مع مطبوعة الصندوق عن هذه القضية بعنوان: Unmasking Control: A Guide to Beneficial Ownership Transparency (imf.org). وتهدف هذه الدورة إلى زيادة فهم المشاركين للشروط الفنية في توصيتي "فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال" (FATF) ٢٤ و٢٥، وكيف ينبغي أن تنعكسا في الأُطُر القانونية والتنظيمية لمنطقة اختصاص ما لضمان احتفاظ البلدان بمعلومات كافية ودقيقة وحديثة عن الملاك المنتفعين؛ كما تهدف الدورة إلى النظر في سبل إنشاء وإدارة سجلات الملاك المنتفعين؛ والشروط المرتبطة بالتعرف على المعلومات عن الملاك المنتفعين والتحقق منها والوصول إليها ونشرها، وكيف يمكن أن تفيد هذه المعلومات مجموعة واسعة من مجالات السياسات (مثل، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمشتريات، وتضارب المصالح، والعقوبات).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- رسم الخطوط العامة لشروط التوصيتين المعدلتين ٢٤ و٢٥ الصادرتين عن "فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال" (FATF) وتلخيصهما وتحليلهما.
- إعداد خطة عمل متوسطة الأجل لإنشاء أُطُر شاملة لشفافية بيانات الملاك المنتفعين في بلد ما.
- تحديد وفهم الاعتبارات/القرارات على مستوى السياسات والمستوى القانوني والتنظيمي اللازمة في إنشاء سجلات الملاك المنتفعين داخل بلد ما.

مسائل ذات طابع دولي في صياغة القوانين الضريبية (TLWD)

المستفيدون المستهدفون: المحامون من وزارات المالية والهيئات الضريبية في البلدان الأعضاء من المعنيين بالجوانب القانونية في صنع السياسات الضريبية أو الإدارة الضريبية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة عملية ملائمة لا تقل عن خمس سنوات ودراية جيدة بقوانين المالية العامة والقوانين الضريبية. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط. وسوف تتضمن خطابات طلب الترشيح الشروط الأساسية للالتحاق.

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية، التي يقدمها خبراء إدارة الشؤون القانونية وخبراء خارجيون، تتناول المسائل الراهنة المتعلقة بوضع وصياغة القوانين الضريبية. وتغطي مجموعة كبيرة من الموضوعات المدرجة على جدول أعمال صناع السياسات وخاصة مسائل الضريبة عبر الحدود/الدولية، وتآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح، والتهرب من ضريبتي الدخل والاستهلاك، بما في ذلك ما هو في سياق الاتفاق الأخير القائم على ركيزتين بموجب "الإطار الشامل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" بشأن ضرائب الشركات الدولية. وتناقش الدورة تصميم الأدوات اللازمة لمعالجة تلك المسائل، بما فيها التحديات الضريبية الناشئة عن الرقمنة. كذلك تغطي الدورة مسائل أخرى متعلقة بتصميم القوانين الضريبية والتي قد تؤثر على المركز المالي للبلد المعني، مثل وضع حوافز ضريبية وغيرها من النظم المحددة (مثل الضرائب على الموارد الطبيعية) ووضع سياسة متكاملة وملائمة للتفاوض وإبرام المعاهدات الضريبية، وتطوير نظام تسوية النزاعات الضريبية للتعامل مع قضية المتأخرات وتعزيز اليقين الضريبي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين

- تفسير الروابط بين مختلف قوانين المالية العامة وانعكاساتها.
- تحديد أهم المسائل القانونية وقضايا السياسات في الوقت الراهن وأفضل المناهج العملية لمعالجتها، بما في ذلك من خلال إصلاح القوانين.
- تحليل وتقييم التشريعات الضريبية المحلية مقابل الممارسات الدولية المثلى.
- تحديد مناهج الصياغة القانونية التي أثبتت فعاليتها، على أساس التجارب المقارنة بين مناطق الاختصاص التي تبادلها المحاضرون والمشاركون.
- شرح التعديلات المقترحة في التشريعات الضريبية للأطراف المعنية ودعم هذه المقترحات أثناء إجراء المناقشات والمشاورات مع تلك الأطراف المعنية.

الجوانب القانونية المتعلقة بالمؤسسات المالية الدولية (LAIF)

المستفيدون المستهدفون: المحامون، وكبار المحامين، وغيرهم من أصحاب المهن الأخرى من البنوك المركزية ووزارات المالية والعدل وغيرها من الهيئات الكائنة غالبا في بلدان الأسواق الصاعدة الذين يباشرون مسؤوليات متعلقة بالجوانب القانونية في العلاقات بالمؤسسات المالية الدولية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة عملية ملائمة لا تقل عن خمس سنوات ويفضل أن يكونوا حاصلين على درجة جامعية في القانون. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط. وسوف تتضمن خطابات طلب الترشيح الشروط الأساسية للالتحاق.

وصف الدورة: تغطي هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية، السمات القانونية والمؤسسية والتشغيلية المتعلقة بالمؤسسات المالية الدولية (وأهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، وتبحث في الروابط بين هذه المؤسسات الدولية والبلدان الأعضاء فيها. وقد تختلف المؤسسات التي تتناولها الدورة من عام إلى آخر.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- إظهار درايتهم المتعمقة فيما يتعلق بتاريخ وأهداف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المالية الدولية ونظم الحوكمة فيها وهياكلها التنظيمية ووظائفها وعلاقاتها بالبلدان الأعضاء فيها.
- المساهمة بشكل أكثر فعالية في العلاقات المتبادلة بين البلدان الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- تحديد ما تواجهه المؤسسات المالية الدولية من تحديات واتجاهات عامة في الوقت الراهن.
- استخلاص دروس لمساعدة البلدان الأعضاء في إعداد أدوات لتنفيذ السياسات وأطر قانونية أكثر فعالية وأسرع استجابة، وتعزيز النمو الاقتصادي الأكثر توازنا.

الأُطُر القانونية لأعمال الرقابة وتسوية الأوضاع المصرفية: الموضوعات الرئيسية والتطورات القانونية الناشئة (LBSR)

المستفيدون المستهدفون: المحامون من البنوك المركزية، ووزارات المالية، وجهات الرقابة المصرفية، والسلطات المعنية بتسوية أوضاع البنوك، وهيئات التأمين على الودائع المعنيون بالرقابة والتنظيم المصرفيين، وتسوية أوضاع البنوك، وإدارة الأزمات. ونظرا لأن هذه الدورة مخصصة لكبار المحامين، من المتوقع أن يكون المشاركون على درجة عالية من الإلمام بالمسائل القانونية المتعلقة بالقطاع المالي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة عملية ملائمة لا تقل عن خمس سنوات ودراية جيدة بقوانين القطاع المالي، ويفضل أن يكونوا حاصلين على درجة جامعية متقدمة في القانون. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط. وسوف تتضمن خطابات طلب الترشيح الشروط الأساسية للالتحاق.

وصف الدورة: تغطي هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية، موضوعات رئيسية مُختارة تتعلق بالبنية التحتية المؤسسية والقانونية اللازمة لدعم سلامة أعمال التنظيم والرقابة على البنوك، وتسوية أوضاع البنوك، وشبكات الأمان، وإدارة الأزمات، مع أخذ التطورات القانونية الناشئة ذات الصلة بالقطاع المالي في الاعتبار، مثل التكنولوجيا المالية وتغير المناخ

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد أهم المسائل القانونية ذات الصلة بأعمال التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي، وتسوية أوضاع البنوك، وشبكات الأمان، وإدارة الأزمات، وكيفية معالجة الممارسات الدولية المثلى لهذه المسائل.
- تكوين فهم للتطورات القانونية الناشئة المتعلقة بالتنظيم والرقابة في القطاع المالي، مثل تغير المناخ والتكنولوجيا المالية والأموال الإلكترونية.
- تحديد أهم مناهج الصياغة القانونية التي أثبتت فعاليتها في المجالات الرئيسية والموضوعات الناشئة التي تغطيها الدورة، على أساس التجارب المقارنة بين مناطق الاختصاص التي تبادلها المحاضرون والمشاركون.
- تحليل تشريعات القطاع المالي المحلية وتقييمها مقارنة بالممارسات الدولية السليمة في الموضوعات والتطورات القانونية الناشئة التي تغطيها الدورة.
- وضع وصياغة التوصيات والعمل مع الأطراف المعنية من أجل إيجاد طريقة لتعديل الجوانب في تشريعات القطاع المالي التي ناقشتها الدورة من خلال إصلاح القانون ليتسق مع الممارسات الدولية السليمة.

اعتبارات عملية في التحقيقات في غسل الأموال (PCMLI)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في وحدات الاستخبارات المالية؛ والمسؤولون المعنيون بإنفاذ القانون؛ والمسؤولون الحكوميون الآخرون المعنيون بإجراء التحقيقات على المستوى الوطني في مجال غسل الأموال والملاحقات القضائية وإجراءات مصادرة الأصول واستردادها.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن تكون لدى المشاركين خبرة لا تقل عن سنتين في مسائل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي تمتد لأسبوع وتقدمها إدارة الشؤون القانونية إلى تعزيز وتقوية قدرات المسؤولين المعنيين بالجوانب التشغيلية للإنفاذ ضد قضايا غسل الأموال. والدورة موجهة إلى المسؤولين في وحدات الاستخبارات المالية، وهيئات إنفاذ القانون، ووكلاء النيابة والقضاة المعنيين بالاستخبارات المالية والإنفاذ الفعال ضد جرائم غسل الأموال بما في ذلك ضمان صدور أحكام الإدانة وعمليات المصادرة المحلية والعابرة للحدود واسترداد الأصول. وسوف تضم الدورة مناقشات متعمقة حول الاعتبارات العملية والاستراتيجية في إنفاذ قوانين غسل الأموال، وتشمل تمرينات عملية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم كيفية استخدام الأدوات ومصادر البيانات الرئيسية للمساعدة في تصعيد التحقيقات في غسل الأموال.
- فهم التحديات والتدابير الرئيسية الضرورية للوصول بقضايا غسل الأموال إلى محاكمات ناجحة.
- وضع السياسات والاستراتيجيات لإضفاء الصبغة المؤسسية على الممارسات الجيدة في الإنفاذ الفعال ضد قضايا غسل الأموال.

القدرة على الاستمرار في تحمل الدين العام وإعادة هيكلة الدين (DSDR)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في وزارات المالية والبنوك المركزية ووحدات إدارة الدين والمؤسسات الحكومية المعنية الأخرى المسؤولة عن القضايا ذات الصلة بالدين العام.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في القانون أو الاقتصاد أو المالية أو لديهم خبرة عملية معادلة، وأن يكونوا من ذوي المهارات العالية في استخدام الأساليب الكمية وممن يتقنون استخدام أجهزة الكمبيوتر في تحليل البيانات.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية، وإدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، ومعهد تنمية القدرات إلى تقديم الإرشاد حول تقييم القدرة على الاستمرار في تحمل الدين وتخفيف أثر مخاطر الديون، بالإضافة إلى تقديم رؤى حول عملية إعادة هيكلة الدين السيادي، بما في ذلك دور الصندوق وسياساته. ويمكن أن تتضمن الدورة أيضا عروضا يقدمها خبراء خارجيون من ذوي الخبرة العملية في مجال الديون السيادية، وأيضا من مؤسسات أخرى لديها خبرة قابلة للتطبيق ودور في تنمية القدرات (مثل: مرفق الدعم القانوني الإفريقي (ALSF) التابع لبنك التنمية الإفريقي، والبنك الدولي). وتشجع الدورة المشاركين على التعلم من نظرائهم.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين فهم وتطبيق:

- أدوات تحليل القدرة على الاستمرار في تحمل الدين؛
- أفضل الممارسات في مجال إدارة الدين السيادي؛
- مبادئ وأُطُر إعادة هيكلة الدين السيادي، بما في ذلك التجارب القُطرية السابقة؛
- دور صندوق النقد الدولي ونطاق صلاحياته فيما يتعلق بإعادة هيكلة الدين السيادي.

الأطر القانونية للإدارة المالية العامة (LFPFM)

المستفيدون المستهدفون: المحامون من وزارات المالية، والوزارات التنفيذية، والبنوك المركزية، ومكاتب التدقيق الوطنية، والمؤسسات المملوكة للدولة، وصناديق الثروة السيادية، ومكاتب المدعي العام المتعاملون في مسائل الإدارة المالية العامة. وهذه الدورة مخصصة لرؤساء الإدارات القانونية وكبار المحامين. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط. وسوف تتضمن خطابات طلب الترشيح الشروط الأساسية للالتحاق.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة عملية ملائمة لا تقل عن خمس سنوات ودراية جيدة بالمسائل القانونية المتعلقة بالإدارة المالية العامة، ويفضل أن يكونوا حاصلين على درجة جامعية متقدمة في القانون.

وصف الدورة: تغطي هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية، المسائل المؤسسية والقانونية ذات الصلة بالإدارة المالية العامة السليمة والفعالة. والموضوعات المُختارة التي تغطيها هذه الدورة التدريبية هي الأسس القانونية والجوانب المتعلقة بالحوكمة في صياغة الميزانية وإعدادها وتنفيذها؛ وقواعد ومؤسسات المالية العامة؛ وإدارة وشفافية الدين العام؛ ونظم الحوكمة المالية للمؤسسات المملوكة للدولة، وإدارة الاستثمارات العامة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وصناديق الثروة السيادية. وتأخذ الدورة في الحسبان كذلك التطورات القانونية الناشئة ذات الصلة بالإدارة المالية العامة، مثل النوع الاجتماعي وتغير المناخ.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد الممارسات السليمة لمعالجة المسائل القانونية في الإدارة المالية العامة.
- تحديد مناهج الصياغة القانونية التي أثبتت فعاليتها، على أساس التجارب المقارنة بين مناطق الاختصاص التي يتبادلها المتحدثون والزملاء المشاركون.
- تحليل وتقييم تشريعات الإدارة المالية العامة المحلية مقابل الممارسات الدولية السليمة.
- وضع وصياغة التوصيات حول كيفية إصلاح تشريعات الإدارة المالية العامة لكي تتوافق مع الممارسات الدولية السليمة.
- شرح التعديلات المقترحة في تشريعات الإدارة المالية العامة للأطراف المعنية والدفاع عن هذه المقترحات أثناء إجراء المناقشات والمشاورات مع هذه الأطراف المعنية.

حلقة تطبيقية حول إعسار الشركات والأسر المعيشية (CHI)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من كبار صناع السياسات المعنيون بتصميم وتطبيق تشريعات إعسار الشركات والأسر والقضايا ذات الصلة.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة عملية ملائمة لا تقل عن خمس سنوات ودراية جيدة بنظام الإعسار، ويفضل حصولهم على درجة جامعية متقدمة في القانون. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط. وسوف تتضمن خطابات طلب الترشيح الشروط الأساسية للالتحاق.

وصف الدورة: تتيح هذه الحلقة التطبيقية، التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية، منبرا للمسؤولين العموميين لاستعراض تجاربهم في إصلاح وتنفيذ قانون إعسار الشركات والأسر المعيشية والقضايا ذات الصلة، مثل إنفاذ المطالبات والأساليب البديلة لمعالجة الديون المتعثرة. وقد أبرزت الأزمة المالية العالمية والأزمات الوطنية التي تلتها الحاجة إلى وجود نظم فعالة للتعامل مع الإعسار، وهناك العديد من البلدان التي بدأت بالفعل أو تخطط من أجل إجراء إصلاحات في نظم الإعسار لمعالجة تبعات التغيرات في البيئة الاقتصادية. وتنهج هذه الحلقة التطبيقية طابعا تفاعليا وهي معدة لصناع السياسات من مجموعة متنوعة من البلدان التي تتعامل مع قضايا إعسار الشركات والأسر المعيشية، والخبراء الدوليين البارزين، وممثلي إدارة الشؤون القانونية وغيرها من الإدارات الوظيفية في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمات الدولية الأخرى.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تقييم كيفية تفاعل أهداف السياسات والحلول الفنية في مجال إعسار الشركات والأسر المعيشية وغيرها من المجالات ذات الصلة.
- تحديد الاتجاهات العامة للتطور المستقبلي في مجال تشريعات الإعسار.
- استخلاص الدروس من التجارب الإيجابية والسلبية في بلدان مختارة.

الإحصاءات الاقتصادية الكلية

إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي – المستوى المتوسط (BPIIPS-M)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون بإعداد إحصاءات القطاع الخارجي (ESS) (إحصاءات ميزان المدفوعات و/أو وضع الاستثمار الدولي)، ولديهم إلمام بالمنهجية المستخدمة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء ولديهم خبرة لمدة عامين على الأقل في مجال إعداد البيانات أو أن يكونوا قد أتموا الدورة التدريبية حول "إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات".

وصف الدورة: تستهدف هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، معدي البيانات الذين لديهم قدر من الخبرة في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات و/أو وضع الاستثمار الدولي و/أو تحليلها. وتهدف إلى تعميق استيعاب المفاهيم ومصادر البيانات وأساليب إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وتطبيقها في معالجة المسائل المنهجية المعقدة. ولا تغطي الدورة المفاهيم الأساسية لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. ويفترض المستوى المتوسط من هذه الدورة معرفة المشاركين بالمفاهيم الأساسية. وسوف تستفيض هذه الدورة كذلك في تناول الموضوعات التي يعالجها التحديث الحالي للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

وتتألف الدورة من سلسلة من المحاضرات والحلقات التطبيقية التي يجري خلالها تحليل حالات قُطْرية باستخدام عنصر بيانات قوي كما أنها مصممة بحيث تسمح بالتعلُّم من النظراء وتبادل الخبرات. وإدراكا للتحديات التي تواجه إعداد البيانات في مجالات ناشئة ذات أهمية بالنسبة للمستخدم، تركز الدورة على موضوعات محددة، مثل تقدير الأنشطة غير الرسمية عبر الحدود، ومعالجة الكيانات ذات الغرض الخاص. وتستعرض الدورة الموضوعات والتحديات الناشئة عن تطورات الاقتصاد العالمي، وتُتاح للمشاركين فرصة مناقشة تأثيرها على جهود إعداد البيانات. كذلك، تُستخدم بعض التمارين المحددة لدمج عملية إعداد البيانات في عمليات رقابة الصندوق ومشورته بشأن السياسات؛ وتستعرض الاستخدامات التحليلية لإحصاءات القطاع الخارجي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تطبيق ما تم اكتسابه من معرفة في معالجة المسائل المنهجية المعقدة والمسائل ذات الصلة بإعداد البيانات في إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.
- وصف الموضوعات رفيعة المستوى التي يعالجها التحديث الحالي للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.
- تحديد مصادر البيانات المحتملة وأساليب إعداد البيانات التي تستخدم في تحسين نطاق تغطية الأنشطة الناشئة عن العولمة في "إحصاءات القطاع الخارجي".
- شرح الاستخدامات التحليلية لإحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

عبر شبكة الإنترنت: إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (BOP-IIPx)

المستفيدون المستهدفون: تُعقد هذه الدورة للمهتمين بتَعَلُّم أساسيات إعداد الحسابات الدولية التي تغطي إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وفق المعايير المقبولة دوليا. وهذه الدورة من المستوى الأساسي تمهد للدورة التدريبية في المستوى المتوسط عن إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وهي مفتوحة للمعنيين بإعداد، أو من يخططون لإعداد، إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وللجمهور العام.

شروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد والإحصاءات أو أن تكون لديهم خبرة معادلة. ومن الضروري أن يتوافر لدى المشارك جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تغطي هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، الأساسيات اللازمة لإعداد الحسابات الدولية. وتستعرض الدورة الإطار الإحصائي لمفاهيم ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي على النحو الذي تتناوله الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، والذي يتسق مع غيره من أطر الإحصاءات الاقتصادية الكلية. وسوف تُكَوِّن خلال هذه الدورة فهما لأرصدة الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والحساب المالي، وكيف تعكس هذه الأرصدة العلاقات المتبادلة بين اقتصاد بلدك وبقية العالم. وتتناول الدورة كذلك المفاهيم

الأساسية والتعاريف والتصنيفات، إلى جانب القواعد المحاسبية الرئيسية (بما في ذلك التقييم ووقت القيد) ذات الصلة بإعداد بيانات الحسابات الدولية. وتناقش هذه الدورة كذلك الفئات الوظيفية، بما فيها الاستثمار المباشر، كما تناقش الحاجة إلى تكامل ميزان المدفوعات مع وضع الاستثمار الدولي لإعداد إحصاءات شاملة قابلة للمقارنة على المستوى الدولي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح إطار الحسابات الدولية لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والمؤشرات ذات الصلة، مثل أرصدة الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والحساب المالي، وصافي وضع الاستثمار الدولي.
- تطبيق المفاهيم والتعاريف الأساسية ذات الصلة بالحسابات الدولية مثل الإقامة، والإقليم الاقتصادي، ومركز المصلحة الاقتصادية الأغلب، والقواعد المحاسبية.
- تصنيف المعاملات والمراكز العابرة للحدود وفق المعايير الدولية في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.
- قيد المكونات الرئيسية للحساب الجاري، بما فيها السلع، والخدمات، والدخل الأولي، والدخل الثانوي، وكذلك الحساب الرأسمالي.
- تحديد المعاملات في الأصول المالية والخصوم وصلتها بالدخل الاستثماري.
- شرح إطار الاستثمار المباشر ودوره في الاقتصاد، بما في ذلك كمصدر للتمويل.
- المقارنة بين الفئات الوظيفية المختلفة وفهم التفسير الاقتصادي لكل فئة.
- إدراك الحاجة إلى تكامل ميزان المدفوعات مع وضع الاستثمار الدولي لإعداد بيانات متسقة ومترابطة.

منهج الميزانية العمومية (BSA)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية ووزارات المالية والهيئات الأخرى المسؤولة عن (١) إعداد الإحصاءات النقدية والمالية، وإحصاءات مالية الحكومة/الدين، وإحصاءات القطاع الخارجي، و(٢) الرقابة على المؤسسات المالية وتنظيمها، و(٣) إجراء تحليلات الاستقرار المالي أو التحليل المالي الكلي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة.

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية، التي تقدمها إدارة الإحصاءات في الصندوق، تزود المشاركين بالمهارات الضرورية لإعداد وتحليل مصفوفة وفق منهج الميزانية العمومية – وهي إحصاءات مالية ثلاثية الأبعاد. وقد طورت إدارة الإحصاءات أداة لمنهج الميزانية العمومية تضم في مصفوفة واحدة الميزانيات العمومية للقطاعات الرئيسية لاقتصاد ما، وهي القطاع المالي، والحكومة المركزية، وقطاعي الشركات غير المالية والأسر المعيشية، والقطاع الخارجي، وذلك لتوليد توزيع قطاعي للمطالبات والالتزامات على أساس "من أي طرف إلى أي طرف". وسوف ترشد الدورة المسؤولين في البلدان من خلال عملية إعداد مصفوفة وفق منهج الميزانية العمومية باستخدام الإحصاءات المالية وإحصاءات المالية العامة والقطاع الخارجي. ومن خلال تحليل المصفوفة المُعدة وفق منهج الميزانية العمومية، سيتمكن المسؤولون من تكوين فهم لروابط الميزانيات العمومية الكلية وتحديد بعض الانكشافات ومواطن ضعف معينة، مثل الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي، وتراكم الرفع المالي في قطاع الشركات، وفرط الاعتماد على القطاع المصرفي لطرح سندات الديون السيادية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد مصفوفة وفق منهج الميزانية العمومية باستخدام البيانات النقدية والحكومية وبيانات القطاع الخارجي.
- مراجعة وتلخيص البيانات المصدرية المستخدمة في إعداد المصفوفة وفق منهج الميزانية العمومية وتحديد فجوات البيانات الحرجة في بلدانهم.
- إعداد خطط العمل لمعالجة هذه الفجوات في البيانات على المدى المتوسط من أجل تزويد صناع السياسات في هذه البلدان بمصفوفة تفيد في التحليل وتقوم على منهج الميزانية العمومية.
- استخدام المعلومات في المصفوفة المُعدة وفق منهج الميزانية العمومية لتحديد الاختلالات في الميزانية العمومية، والانكشافات، ومخاطر التعرض لصدمات من قبيل الخروج المفاجئ للتدفقات الرأسمالية أو الانخفاض الحاد في سعر الصرف.

البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الاقتصادية الكلية (BDMS)

المستفيدون المستهدفون: هذه الدورة موجهة للموظفين الفنيين في أجهزة الإحصاءات القومية والبنوك المركزية (الاقتصاديون أو الإحصائيون، وعلماء البيانات) الذين يعملون في مجالات الإحصاءات الاقتصادية الكلية والتنبؤ الآني ومشروعات علوم البيانات.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو علم البيانات أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: هذه الحلقة التطبيقية، التي تقدمها إدارة الإحصاءات في الصندوق، موجهة إلى المسؤولين في البلدان العاملين في أجهزة الإحصاءات القومية والبنوك المركزية الذين يسعون إلى اكتساب المعرفة والمهارات الضرورية للاستفادة من البيانات الضخمة والتكنولوجيات المتقدمة من أجل توليد إحصاءات عالية التواتر ومفصلة لتعزيز أعمال الرقابة والبحوث الاقتصادية الكلية في المنطقة. وسوف يلقي خبراء بنك التنمية الإفريقي وصندوق النقد الدولي محاضرات كما يقدمون حلقات تطبيقية تغطي التطبيقات المختلفة للبيانات الضخمة ذات الصلة بالإحصاءات الاقتصادية الكلية، وبذلك يعطون رؤى متعمقة من منظور المنتج والمستخدم على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، ستتاح الفرصة للمشاركين لعرض ومناقشة حالات الاستخدام الخاصة بهم والانخراط في المناقشات والاستفادة من الرؤى والخبرات المتبادلة.

وتُعقد هذه الحلقة التطبيقية بتعاون مشترك بين خبراء مختبر الابتكار المعني بالبيانات التابع لبنك التنمية الإفريقي ومركز البيانات الضخمة التابع لصندوق النقد الدولي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تقديم الدعم في إنشاء بنية البيانات الضخمة، وتشمل استخراج البيانات، والمعالجة المسبقة لها، والحصول على البيانات في صيغة مرئية في مختلف الهيئات التي يعملون بها.
- إظهار معرفة عملية بنماذج تعلم الآلة، والاختيار المتغير، وتحليل الأداء بالإضافة إلى اختيار النموذج، من أجل التنبؤ الآني بإجمالي الناتج المحلي ومتابعة التجارة (استنادا إلى منصة "بورتووتش" (PortWatch) التابعة لصندوق النقد الدولي).

- إظهار مهارات عملية في استخدام محرك "جوجل إيرث" (Google Earth Engine)، و"ديناميك وورلد" (Dynamic World) و"جوبيتر نوتبوك" (Jupyter Notebook) والباقات الأخرى في مجالي الجغرافيا المكانية وعلوم البيانات من أجل تحليل بيانات الأقمار الصناعية وتوليد إحصاءات اقتصادية كلية عالية التواتر.
- إجراء تحليل المشاعر باستخدام تكنولوجيا معالجة اللغة الطبيعية لدعم تحليل الاقتصاد الكلي.
- شرح تطبيق تكنولوجيا ومصادر البيانات الضخمة تلك بغية تحسين الأفق الزمني ومستوى التفصيل لإحصاءاتهم الرسمية.
- تسهيل عملية التعلم من النظراء في مجال تطبيقات البيانات الضخمة واستكشاف سبل التعاون بين الهيئات التي تعمل في مشروعات ذات اهتمام مشترك.

إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات (BPSCG)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون بصفة رئيسية بإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات أو إحصاءات وضع الاستثمار الدولي أو كليهما. وينبغي إلمام المشاركين بمنهجية الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة، وأن تكون لديهم خبرة لمدة سنة واحدة على الأقل في مجال إعداد بيانات ميزان المدفوعات و/أو وضع الاستثمار الدولي.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات في الصندوق، تقدم إرشادا عمليا بشأن إعداد بيانات الحسابات الدولية ونشرها (ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي) استنادا إلى مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (المرشد). وتهدف هذه الدورة إلى توضيح كيفية التطبيق العملي لإطار المفاهيم المبين في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وتتألف الدورة من مجموعة من المحاضرات والحلقات التطبيقية وسلسلة من المناقشات حول أساليب تجميع البيانات لإعداد الحسابات الدولية. وتركز على ممارسات إعداد الإحصاءات، بما فيها مصادر البيانات التي يمكن الاستناد إليها في إعداد بيانات الحسابات الدولية، بالإضافة إلى المسائل المنهجية المعقدة والمسائل المتعلقة بإعداد البيانات المرتبطة بعناصر معينة في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وغيرها من المسائل ذات الصلة بالعديد من الحسابات. وتتاح للمشاركين خلال الدورة فرصة مناقشة مشكلات إعداد البيانات التي واجهتهم؛ واكتساب فهم متعمق للاستخدامات التحليلية للحسابات الدولية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد ونشر إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي استنادا إلى الأساليب المستخدمة في المرشد.
- تحديد مصادر البيانات الجديدة لاستخدامها في تحسين إعداد إحصاءات بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.
- تطبيق الأساليب الإحصائية للتعامل مع المسائل المنهجية المعقدة والمسائل ذات الصلة بإعداد البيانات.
- تعميق فهمهم للاستخدامات التحليلية لإحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

عبر شبكة الإنترنت: أساسيات إعداد البيانات في الإحصاءات الاقتصادية الكلية (CBMSx)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون القائمون على إعداد الإحصاءات الاقتصادية الكلية والمالية في الهيئات الإحصائية الوطنية، أو وزارات المالية أو الاقتصاد أو التخطيط، أو في البنوك المركزية.

شروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد والإحصاءات. ومن الضروري أن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم" مع إلمامهم بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل".

وصف الدورة: تستعرض هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي، المهارات الأساسية والمفاهيم والمبادئ اللازمة لإعداد ونشر الإحصاءات الاقتصادية الكلية والمالية. وتتناول الدورة موضوعات مثل الإقامة، والوحدات المؤسسية، والقطاعات المؤسسية، والقواعد المحاسبية، والأدوات المالية، والأرصدة والتدفقات، ومبادرات الصندوق المعنية بمعايير البيانات، كما تتناول عرض الروابط الاقتصادية الكلية الأساسية بين هذه الإحصاءات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، وباستخدام المفاهيم والمبادئ الأساسية لإعداد ونشر الإحصاءات الاقتصادية الكلية والمالية، يصبح بإمكان المشاركين:

- التمييز بين الوحدات والقطاعات المؤسسية.
- تطبيق مفهوم الإقامة.
- قيد الأرصدة والتدفقات على نحو متكامل.
- تطبيق القواعد المحاسبية الملائمة.
- تصنيف الأدوات المالية.
- تلخيص متطلبات وتوصيات مبادرات الصندوق المعنية بمعايير البيانات.
- تقييم الروابط الاقتصادية الكلية المشتركة.

إعداد إحصاءات البيئة وتغير المناخ ذات الصلة بالاقتصاد الكلي – المستوى الأساسي (CMECC-F)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من أجهزة الإحصاءات الوطنية ووزارات المالية والتخطيط والبيئة والبنوك المركزية والأجهزة الرقابية في القطاع المالي، والأجهزة الأخرى المسؤولة عن إعداد الإحصاءات والمؤشرات ذات الصلة بالبيئة و/أو بتغير المناخ.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء وأن يكونوا منخرطين في العمل في مجال إحصاءات البيئة وتغير المناخ أو يعتزمون العمل به.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات إلى تعريف المشاركين بالمصادر والطرق اللازمة لإعداد مؤشرات متعلقة بتغير

المناخ وأهميتها للاقتصاد الكلي للاسترشاد بها في صياغة السياسات الاقتصادية والمالية. ويكتسب المشاركون فهما لموضوعات مختلفة، منها:

(١) الاحتياجات من بيانات تغير المناخ ذات الصلة بالاقتصاد الكلي؛
(٢) مفاهيم المحاسبة البيئية؛
(٣) حسابات الطاقة وانبعاثات الهواء لدعم سياسات التحولات في مصادر الطاقة وتخفيف آثارها؛
(٤) حسابات أصول المعادن والطاقة بما فيها الطاقة المتجددة والمعادن الحيوية؛
(٥) المخاطر ذات الصلة بتغير المناخ على الاقتصاد والقطاع المالي؛
(٦) البصمات الكربونية على المستوى الوطني والبصمة الكربونية للاستثمار الأجنبي المباشر؛
(٧) دور تمويل العمل المناخي لمواجهة تغير المناخ؛
(٨) النفقات البيئية والنفقات ذات الصلة بالمناخ؛
(٩) التحديث الجاري للمعايير الإحصائية الدولية لتشمل تغير المناخ وتحديث التصنيفات الدولية؛
(١٠) أدوات صندوق النقد الدولي لتقدير تأثيرات تغير المناخ؛
(١١) استخدام البيانات غير التقليدية (مثلا، بيانات الأقمار الصناعية) والوصول إلى مجموعات البيانات العالمية/ مفتوحة المصدر.

وتتألف الدورة من سلسلة من المحاضرات والحلقات التطبيقية وجلسات النقاش حول ممارسات البلدان وتصف طرق إعداد الإحصاءات البيئية وإحصاءات تغير المناخ، بما في ذلك مصادر البيانات. وتتاح للمشاركين خلال الدورة فرصة مناقشة المصاعب التي واجهتهم في إعداد البيانات؛ واكتساب فهم متعمق للاستخدامات التحليلية للإحصاءات البيئية وإحصاءات تغير المناخ. وتركز الحلقة التطبيقية على موضوعات محددة لضمان دعوة المستفيدين المستهدفين الملائمين للحضور. وبالنظر إلى مجموعة الخبراء العاملين في مجال إحصاءات البيئة وتغير المناخ، فإنه من المهم التأكد من أن كل حلقة تطبيقية موجهة للفئة المعنية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تقديم فكرة عامة عن المفاهيم والتصنيفات المستخدمة في المحاسبة البيئية.
- تقديم فكرة عامة عن البيانات وأنواع المؤشرات التي يمكن استخدامها لتساعد على فهم الانعكاسات الاقتصادية والمالية لتغير المناخ، بما فيها مخاطر تغير المناخ.
- تحديد مصادر البيانات وفهم طرق إعداد أهم الإحصاءات البيئية وإحصاءات تغير المناخ ذات الصلة بالاقتصاد الكلي.
- وصف الدور الحاسم لتمويل العمل المناخي في مكافحة تغير المناخ.
- تحديد الطرق التي يمكن من خلالها استخدام هذه المؤشرات لوضع سياسات اقتصادية تهدف إلى تخفيف أثر تغير المناخ و/أو التكيف معه.

عبر شبكة الإنترنت: مؤشر أسعار المستهلكين (CPIx)

المستفيدون المستهدفون: معدو مؤشرات أسعار المستهلكين ومستخدمو بيانات مؤشر أسعار المستهلكين المهتمون باستيعاب أهم المفاهيم وقضايا الإعداد.

شروط الالتحاق: من المفيد أن تكون لدى المشاركين قدر من المعرفة بعلم الاقتصاد والإحصاء أو خبرة مكافئة في مجال مؤشر أسعار المستهلكين. ومن الضروري أن يتوافر لديهم جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: الهدف من هذه الدورة عبر الإنترنت، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، هو تعريف المشاركين بأهم مفاهيم وأساليب مؤشر أسعار المستهلكين. وتقدم الدورة فكرة عامة عن أهم مفاهيم مؤشر أسعار المستهلكين وتعاريفه واستخداماته. كما تقدم فكرة عامة عن مختلف معادلات الأرقام القياسية والانعكاسات العملية لاختيار معادلة الرقم القياسي عند مستويات التجميع الدنيا والعليا. وتناقش الدورة كذلك المصادر والأساليب المستخدمة في اختيار عينات المناطق والبنود والمنافذ والأصناف المختلفة، ومعالجة الأسعار الناقصة بصفة مؤقتة وبشكل دائم، وتحديث سلاسل بيانات مؤشر أسعار المستهلكين ووصلها. وتلقي الدورة الضوء على الروابط مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، بما في ذلك مبادئ النطاق والتغطية والتقييم ذات الصلة. وتغطي الدورة الموضوعات التالية:

- تعريف أهم المفاهيم واستخدامات بيانات مؤشر أسعار المستهلكين وكيف تؤثر على تصميم مؤشر لأسعار المستهلكين؛
- تلبية احتياجات مستخدمي البيانات لضمان تحقيق الاستفادة من البيانات؛
- حساب المؤشرات الأولية ومؤشرات المستوى الأعلى؛
- أساليب اختيار عينات المناطق والبنود والمنافذ والأصناف المختلفة؛
- أساليب معالجة الأسعار الناقصة بصفة مؤقتة وبشكل دائم، بما فيها تعديل الأسعار حسب التغيرات في الجودة؛
- الربط والوصل بنظام السلسلة للمؤشرات بهياكل ترجيح معدلة.

وتتبع الدورة المبادئ والتوصيات الواردة في دليل مؤشر أسعار المستهلكين (٢٠٢٠).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة عبر الإنترنت، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد أهم أوجه استخدام بيانات مؤشر أسعار المستهلكين وشرح أهم المفاهيم والتعاريف في مؤشرات أسعار المستهلكين وطرق تطبيقها في الواقع العملي.
- تحديد وشرح الفروق بين الصيغ المختلفة لحساب المؤشر.
- تعريف وشرح المستويات المختلفة من اختيار العينات لإعداد مؤشر أسعار المستهلكين وكيف تُطَبَّق أساليب اختيار العينات هذه في الواقع العملي.
- تحديد وشرح الأساليب المختلفة في معالجة الأسعار الناقصة ووصف طريقة تطبيقها في الواقع العملي.
- تحديث الأوزان الترجيحية في مؤشر أسعار المستهلكين ووصل المؤشرات القديمة والجديدة لتشكيل سلاسل زمنية متواصلة من البيانات.

مؤشر أسعار المستهلكين – المستوى المتقدم (CPI-A)

المستفيدون المستهدفون: معدو مؤشرات أسعار المستهلكين (CPIs).

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، إلى تعميق استيعاب المشاركين لمفاهيم وأساليب وتحديات إعداد بيانات مؤشرات أسعار المستهلكين، وتبحث الدورة بمزيد من التفصيل في المفاهيم والأساليب التي تناولتها دورة مؤشر أسعار المستهلكين عبر الإنترنت بهدف معالجة مشكلات إعداد البيانات الفعلية التي تواجه المشاركين. وتعطي فكرة عامة عن نظرية الأرقام القياسية والانعكاسات العملية لاختيار معادلة الرقم القياسي عند مستويات التجميع الدنيا والعليا. وتغطي هذه الدورة المصادر والأساليب المستخدمة في إعداد/التحقق من صحة الأوزان الترجيحية؛ والتطبيقات العملية للأساليب المستخدمة في اختيار عينات المناطق والبنود ومنافذ البيع والأصناف. وتناقش الدورة مصادر البيانات الجديدة والناشئة وكذلك الأساليب التكنولوجية الجديدة المستخدمة في جمعها. وتتضمن كذلك أحدث القضايا مثل أفضل طريقة لقياس الاقتصاد الرقمي، كما تلقي الضوء على الروابط مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، بما في ذلك مبادئ النطاق والتغطية والتقييم ذات الصلة.

وتغطي الدورة الموضوعات التالية:

- حساب المؤشرات الأولية ومؤشرات المستوى الأعلى،
- أساليب معالجة الأسعار الناقصة بصورة مؤقتة أو دائمة،
- إدراج منافذ وبنود وأصناف جديدة،
- تعديل الأسعار حسب التغيرات في الجودة،
- ربط ووصل المؤشرات بنظام السلاسل بهياكل ترجيح محدثة،
- تلبية احتياجات مستخدمي البيانات لضمان تحقيق الاستفادة من البيانات.

وتتبع الدورة المبادئ والتوصيات الواردة في دليل مؤشر أسعار المستهلكين (٢٠٢٠).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تطبيق الأساليب الموصى بها في حساب المؤشر.
- تطبيق أساليب للتعامل مع مثل تلك التحديات أمام إعداد بيانات المؤشرات كالبنود غير المتاحة، وتغير مستوى الجودة، والمواظبة على تحديث بيانات المؤشر.
- تقييم درجة استيفاء مؤشر أسعار المستهلكين للمبادئ التوجيهية الدولية حول أفضل الممارسات.

إحصاءات المراكز المالية العابرة للحدود (CBPS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون بصفة أساسية بإعداد إحصاءات وضع الاستثمار الدولي و/أو إحصاءات الدين الخارجي، وكذلك بيانات المسح المنسق لاستثمارات الحافظة أو المسح المنسق للاستثمار المباشر.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء ولديهم خبرة بحد أدنى سنة واحدة في إعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي و/أو إحصاءات الدين الخارجي

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، توفر تدريبا على منهجية إعداد ونشر إحصاءات المراكز المالية العابرة للحدود، بما في ذلك البيان المتكامل لوضع الاستثمار الدولي وبنود التذكرة وبيانات المراكز التكميلية وفق الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، وإحصاءات الدين الخارجي، بما في ذلك تكوين العملة، وأجل الاستحقاق المتبقي، وجدول خدمة الدين؛ والمسح المنسق لاستثمارات الحافظة، بما فيه البيانات القطاعية؛ والمسح المنسق للاستثمار المباشر. وتتألف الدورة من سلسلة من المحاضرات والمناقشات والتمارين العملية. وتركز المحاضرات والمناقشات على المفاهيم العامة وممارسات إعداد الإحصاءات، بينما تتيح التمارين للمشاركين فرصة تطبيق المعرفة التي يكتسبونها. وتتاح للمشاركين خلال الدورة فرصة مناقشة المصاعب التي واجهتهم في إعداد البيانات؛ واكتساب فهم متعمق للاستخدامات التحليلية للحسابات الدولية. وتستند هذه الدورة إلى الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، وإحصاءات الدين الخارجي ٢٠١٣: مرشد لمعديها ومستخدميها، والمرشد إلى المسح المنسق لاستثمار الحافظة لعام ٢٠١٧، والمرشد إلى المسح المنسق للاستثمار المباشر لعام ٢٠١٥.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد بيانات "وضع الاستثمار الدولي"، و"إحصاءات الدين الخارجي"، و"المسح المنسق لاستثمارات الحافظة"، و"المسح المنسق للاستثمار المباشر"، أو أي منها – بالإضافة إلى بنود التذكرة، والبنود التكميلية في "وضع الاستثمار الدولي" والجداول في إحصاءات الدين الخارجي – وفقا لإطار المفاهيم.
- تحديد مصادر البيانات الجديدة المحتملة لإعداد إحصاءات المراكز المالية العابرة للحدود.
- تطبيق أساليب إعداد البيانات وأفضل ممارسات النشر المتعلقة بإحصاءات المراكز المالية العابرة للحدود.
- توضيح العلاقة بين البيان المتكامل لوضع الاستثمار الدولي وميزان المدفوعات، وكيفية دمج البيانات المتعلقة بالمراكز المالية العابرة للحدود في الإطار الاقتصادي الكلي العام.
- شرح الاستخدام التحليلي لإحصاءات المراكز المالية العابرة للحدود.

إحصاءات الدين الخارجي – المستوى المتوسط (EDS-M)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون أساسا بإعداد إحصاءات الدين الخارجي و/أو وضع الاستثمار الدولي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة؛ والإلمام بأساسيات مفاهيم الحسابات الدولية؛ مع خبرة بحد أدنى سنة واحدة في إعداد إحصاءات الدين الخارجي أو إحصاءات وضع الاستثمار الدولي.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، إلى تعميق فهم المشاركين للمعايير الدولية لإعداد إحصاءات الدين الخارجي حسبما ترد في إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها

ومستخدميها لعام ٢٠١٣ (مرشد الدين الخارجي، ٢٠١٣). وتزود المشاركين بإرشادات عملية حول إعداد البيانات تغطي مصادر البيانات وأساليب إعداد إحصاءات الدين الخارجي، إلى جانب كيفية تحليل هذه البيانات، مع مراعاة التطورات ذات الصلة التي تطرأ في السوق المالية العالمية. وتتألف الدورة من سلسلة من المحاضرات والتمارين العملية ودراسات الحالة التي تغطي الموضوعات التالية:

- التطورات الأخيرة في السوق المالية العالمية (مثل عملية الاستغناء عن الوساطة، وتجنب الأدوات التقليدية للاستثمار عبر الحدود، إلخ) وآثارها على إعداد إحصاءات الدين الخارجي؛
- تطبيق منهجية المرشد لإعداد إحصاءات الدين الخارجي لعام ٢٠١٣ والتأكد من اتساقها وإمكانية مقارنتها بإحصاءات الدين الخارجي وغيرها من الإحصاءات الاقتصادية الكلية، وأهمها إحصاءات ميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي، وإحصاءات مالية الحكومة، والحسابات القومية؛
- نشر البيانات ومتطلبات قاعدة بيانات إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية (QEDS) التي أنشأها البنك الدولي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح آخر التطورات التي تؤثر على إحصاءات الدين الخارجي.
- تطبيق إطار المفاهيم لإعداد إحصاءات الدين الخارجي وفق ما جاء في المرشد إلى إعداد إحصاءات الدين الخارجي لعام ٢٠١٣.
- تحديد ثغرات البيانات ووضع استراتيجية لاستخدامها في تحسين إعداد إحصاءات الدين الخارجي.
- شرح روابط إحصاءات الدين الخارجي مع مجموعات البيانات الاقتصادية الكلية الأخرى.

عبر شبكة الإنترنت: إحصاءات الدين الخارجي (EDSx)

المستفيدون المستهدفون: هذه الدورة التدريبية مخصصة للمهتمين بتعلم أساسيات إعداد بيانات الحسابات الدولية – لا سيما إعداد إحصاءات الدين الخارجي و/أو إحصاءات وضع الاستثمار الدولي. وهي من دورات المستوى الأساسي التي تضع الأساس للالتحاق بالدورة المتقدمة حول إحصاءات الدين الخارجي. وباب التقدم للالتحاق بهذه الدورة مفتوح أمام القائمين بإعداد إحصاءات الدين الخارجي و/أو إحصاءات وضع الاستثمار الدولي، أو الذين يعتزمون القيام بهذا العمل وكذلك للجمهور العام.

شروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد والإحصاء أو أن تكون لديهم خبرة معادلة. ومن الضروري أن يتوافر لديهم جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، إلى تعميق فهم المشاركين للمعايير الدولية لإعداد إحصاءات الدين الخارجي حسبما ترد في إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها لعام ٢٠١٣ (مرشد الدين الخارجي، ٢٠١٣). وتتناول الدورة كذلك المفاهيم الأساسية والتعاريف والتصنيفات، إلى جانب القواعد المحاسبية الرئيسية (بما في ذلك التقييم ووقت القيد) ذات الصلة بإعداد إحصاءات الدين الخارجي. وأخيرا، سوف يتم تقديم عرض موجز للمشاركين حول المفاهيم الأساسية لإطار تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح إطار الحسابات الدولية لإحصاءات القطاع الخارجي.
- تطبيق أساليب وأدوات قياس الدين الخارجي من منظور المدين بالإضافة إلى مبادئها المحاسبية.
- استعراض العرض التقديمي بشأن إحصاءات الدين الخارجي.
- تعريف إعادة هيكلة الدين واستعراض الأنواع الأربعة لإعادة هيكلة الدين.
- استيعاب الهدف من إطار تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين إلى جانب العوامل التي تؤثر على استدامة قدرة الاقتصاد على تحمل الدين.

مؤشرات السلامة المالية (FSI)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية والجهات الرقابية في القطاع المالي المعنيون بجمع وإعداد وتحليل مؤشرات السلامة المالية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، تُعرِّف المشاركين بأساسيات إعداد واستخدام مؤشرات السلامة المالية (FSIs) لدعم تحليل السلامة الاحترازية الكلية. وتغطي الدورة المسائل المنهجية والفنية لبناء مؤشرات السلامة المالية كما ترد مناقشتها في المرشد إلى إعداد مؤشرات السلامة المالية وفق تعديلاته في عام ٢٠١٩. وتعتمد هذه الدورة منهجا تفاعليا باستخدام التدريبات العملية في مناقشة الموضوعات الرئيسية كما يلي:

- إعداد الكشوف المالية القطاعية وإعداد مؤشرات السلامة المالية لجهات تلقي الودائع، والشركات المالية الأخرى، والشركات غير المالية.
- الإطار التنظيمي لجهات تلقي الودائع.
- المبادئ المحاسبية وتوحيد البيانات لإعداد مؤشرات السلامة المالية لجهات تلقي الودائع.
- إبلاغ البيانات الوصفية.
- نظرة عامة على مؤشرات السلامة المالية لقطاع الأسر المعيشية وأسواق العقارات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين

- إعداد كشوف مالية قطاعية وإعداد مؤشرات السلامة المالية لجهات تلقي الودائع وفق المنهجية في المرشد إلى إعداد مؤشرات السلامة المالية لعام ٢٠١٩.
- إعداد البيانات الوصفية لمؤشرات السلامة المالية وتحديثها باستخدام المفاهيم المكتسبة عن المبادئ المحاسبية والأطر التنظيمية لجهات تلقي الودائع.
- الحصول على البيانات وإعداد الكشوف المالية القطاعية لإعداد مؤشرات السلامة المالية للشركات المالية الأخرى، والشركات غير المالية، والأسر المعيشية.
- تفسير مؤشرات السلامة المالية لأغراض الرقابة المالية الكلية.

عبر شبكة الإنترنت: مؤشرات السلامة المالية (FSIx)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية والجهات الرقابية في القطاع المالي المعنيون بجمع بيانات مؤشرات السلامة المالية وإعدادها وتحليلها.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو المالية أو المحاسبة أو لديهم خبرة معادلة. ومن الضروري أن يتوافر لديهم جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، إلى تعريف المشاركين بالمفاهيم الأساسية والتعاريف والمنهجية اللازمة لإعداد مؤشرات السلامة المالية بما يتسق مع المرشد إلى إعداد مؤشرات السلامة المالية وفق تعديلاته في عام ٢٠١٩. وقد أنشأ صندوق النقد الدولي مؤشرات السلامة المالية في أواخر التسعينيات وحاليا يقوم أكثر من ١٥٠ بلدا بإعداد مؤشرات السلامة المالية وإبلاغ بياناتها إلى الصندوق. ويستخدم الباحثون والمحللون وصناع السياسات في مختلف أنحاء العالم هذه المؤشرات على نطاق واسع لمتابعة سلامة الأنظمة المالية من منظور السلامة الاحترازية الكلية، كما يستخدمها خبراء الصندوق في تحليل الاستقرار المالي والرقابة المالية. وتغطي هذه الدورة التدريبية تاريخ مؤشرات السلامة المالية وتطبيقها في الرقابة وتحليل السلامة الاحترازية الكلية، وإطار مفاهيم مؤشرات السلامة المالية، وعملية جمع البيانات من أجل إعداد المؤشرات والمناهج الأساسية لتجميع وتوحيد البيانات، بالإضافة إلى تطبيق المؤشرات الأساسية والإضافية في تحليل السلامة الاحترازية الكلية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تعريف المفاهيم الرئيسية لمؤشرات السلامة المالية وتطبيقها في الرقابة وتحليل السلامة الاحترازية الكلية.
- تعريف إطار المفاهيم بما في ذلك تطبيق مفاهيم رأس المال التنظيمي، ومفاهيم الرفع المالي والسيولة المستخدمة في إعداد مؤشرات السلامة المالية.
- وصف عملية تحضير البيانات لإعداد مؤشرات السلامة المالية وتطبيق منهجيات تجميع وتوحيد البيانات الموصى بها.
- تحديد كل من مؤشرات السلامة المالية الأساسية والإضافية لجهات تلقي الودائع وشرح تطبيق كل منهما في تحليل السلامة الاحترازية الكلية.
- تحديد البيانات المصدرية وتحديد مؤشرات السلامة المالية للجهات غير المتلقية للودائع وشرح تطبيقها في تحليل السلامة الاحترازية الكلية.

إحصاءات مالية الحكومة – المستوى المتقدم (GFS-A)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الذين تتمثل مسؤولياتهم الأساسية لمدة ثلاث سنوات على الأقل في إعداد ونشر إحصاءات مالية الحكومة ويتعاملون بصفة منتظمة مع المسائل المنهجية المعقدة في إحصاءات مالية الحكومة وإعدادها، كتلك الوارد وصفها أدناه.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإدارة المالية العامة أو الإحصاء أو ما يعادلها. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا دورة التدريب عبر الإنترنت حول إحصاءات مالية الحكومة (GFSx) أو دورة إحصاءات مالية الحكومة – المستوى الأساسي (GFS-F). وسيتم اختيار المشاركين بناء على هذه المعايير إذا كان المسؤول المتقدم للالتحاق بها استكمل أي من هاتين الدورتين بنجاح.

وصف الدورة: تركز هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، على إطار مفاهيم إحصاءات مالية الحكومة على النحو الوارد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، مع التركيز على المفاهيم الجديدة الواردة في هذا الدليل. ويُشترط إلمام المشاركين في هذه الدورة بإطار إحصاءات مالية الحكومة الأساسي ونظام التصنيف المتبع. وإذ تؤكد الدورة التدريبية أهمية الإطار المتكامل لإحصاءات مالية الحكومة، فإنها تتناول مسائل شاملة معقدة في إحصاءات مالية الحكومة، مثل الحماية الاجتماعية، والتزامات معاشات تقاعد الموظفين الحكوميين، ونظم الضمانات الموحدة، والعقود، والتأجير، والتراخيص، وعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والميزانية العمومية للقطاع العام. وتبحث الدورة أيضا في نطاق تغطية القطاع العام، مع الاهتمام بصفة خاصة بالمسائل البينية والمعقدة. وتتناول الدورة مناقشة مستوى الاتساق والتنسيق في البيانات الداخلية وفيما بين القطاعات بين الهيئات المنتجة للبيانات وعرض وإبلاغ البيانات لمستخدميها. وتتبع هذه الدورة صيغة مؤلفة من محاضرات وحلقات نقاش.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح المفاهيم الجديدة الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤.
- تطبيق المبادئ العامة الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ على مسائل إحصاءات مالية الحكومة المعقدة الشاملة في الإطار المتكامل، مثل الحماية الاجتماعية، والتزامات نظم معاشات تقاعد الموظفين الحكوميين، ونظم الضمانات الموحدة، والعقود، والتأجير، والتراخيص، وعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والميزانية العمومية للقطاع العام.

إحصاءات مالية الحكومة – المستوى الأساسي (GFS-F)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون أساسا بتجميع ونشر إحصاءات المالية العامة.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإدارة المالية العامة أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: تركز هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، على إطار مفاهيم إحصاءات مالية الحكومة كما ورد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ الصادر عن صندوق النقد الدولي، وعلى الجوانب العملية لإعداد البيانات. وتتناول الدورة المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية والتصنيفات المفصلة في سياق منهجية دليل إحصاءات مالية الحكومة ٢٠١٤ التي تتسق مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتبحث الدورة الجوانب المتعلقة بنطاق تغطية إحصاءات مالية الحكومة وقواعدها المحاسبية (بما في ذلك المحاسبة على أساس الاستحقاق)،

فضلا على موضوعات التقييم، والتصنيف، والدين، والميزانيات العمومية، والمصادر والأساليب المستخدمة في إعداد الإحصاءات. وتتناول الدورة أيضا عملية إبلاغ البيانات لصندوق النقد الدولي. وتتضمن الدورة سلسلة من دراسات الحالة التي تشكل أحد عناصرها المحورية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح المفاهيم الأساسية والتعاريف والمبادئ المحاسبية في الإطار المتكامل لإحصاءات مالية الحكومة.
- تصنيف مراكز التدفقات والأرصدة الحكومية الأساسية وفقا لما جاء في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، وإعداد كشوف وجداول إحصاءات مالية الحكومة ذات الصلة.
- تطبيق المبادئ العامة لتصنيف كيان ما في القطاع العام، وفي القطاعات الفرعية ذات الصلة، مثل قطاعي الحكومة العامة والشركات العامة.

عبر شبكة الإنترنت: إحصاءات مالية الحكومة (GFSx)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون أساسا بإعداد ونشر إحصاءات المالية العامة.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإدارة المالية العامة أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة. ومن الضروري أن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم" مع إلمامهم بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل".

وصف الدورة: تركز هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، على إطار مفاهيم إحصاءات مالية الحكومة كما ورد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ الصادر عن صندوق النقد الدولي، وعلى الجوانب العملية لإعداد البيانات. وتتناول الدورة المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية والتصنيفات المفصلة في سياق المنهجية الجديدة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ والمتسقة مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتبحث الدورة إطار إحصاءات مالية الحكومة ونطاق تغطيتها وقواعدها المحاسبية (بما في ذلك المحاسبة على أساس الاستحقاق)، وتصنيفاتها، والميزانية العمومية والدين، والمصادر والأساليب المستخدمة في إعداد هذه الإحصاءات. وأخيرا، تناقش الدورة نشر إحصاءات مالية الحكومة واستخداماتها في صنع السياسات وإجراء التحليلات على صعيد المالية العامة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح الإطار المتكامل لإحصاءات مالية الحكومة، وفهم مزاياه وأهمية توفير بيانات مالية شاملة ومتسقة وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي من أجل تصميم سياسة المالية العامة، ومتابعتها، وتقييمها.
- تطبيق مبادئ الاقتصاد الكلي الرئيسية لتحديد الوحدات المؤسسية في القطاع العام والتمييز بين وحدات الحكومة العامة والشركات العامة.
- تطبيق مفاهيم الاقتصاد الكلي الأساسية، والمبادئ والقواعد المحاسبية لتحديد وتصنيف وقيد المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى، ومراكز الأرصدة.
- شرح مدى تأثير عمليات حكومية محددة والتدفقات الأخرى خارج نطاق سيطرة الحكومة على عجز/فائض المالية العامة والدين وصافي القيمة.
- شرح العلاقة بين مجملات المالية العامة الرئيسية من جهة، وبين مجملات المالية العامة والمؤشرات الاقتصادية الكلية الأخرى.

مؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر (IEA)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون بإعداد المؤشرات الاقتصادية قصيرة المدى أو على أساس شهري في البنوك المركزية والأجهزة الإحصائية.

شروط الالتحاق: ينبغي حصول المشاركين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو أن تكون لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: تناقش هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، مسائل تحديد المؤشرات الأولية وتقييمها وأساليب جمعها في مؤشر كلي واحد للنشاط الاقتصادي بهدف تتبع الاتجاهات العامة في الاقتصاد. وتجمع التقديرات أو المؤشرات الفورية للنشاط الاقتصادي معا مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الأولية المحددة لإعطاء مقاييس كلية للنشاط الاقتصادي في الوقت المناسب. وتتيح هذه المقاييس معلومات مفيدة لصناع السياسات تكمل تقديرات إجمالي الناتج المحلي السنوية وربع السنوية (وهي أكثر شمولا لكنها عادة لا تُتاح إلا بعد فترات تأخر طويلة) وتقدم صورة أشمل من تلك التي تقدمها مجموعة من المؤشرات الشهرية وربع السنوية المنفردة (وهي أحدث بيانات لكنها لا تعكس سوى جزء من مجموع الاقتصاد).

وهذه الدورة موجهة لمعدي المؤشرات قصيرة المدى الفعليين والمحتملين في البنوك المركزية والأجهزة الإحصائية وكذلك أولئك المعنيين بجمع بيانات المؤشرات الشهرية. ويُتوقع أن يعمل المشاركون باستخدام السلاسل الزمنية الشهرية وربع السنوية المتاحة لديهم خلال الدورة. وسوف تُستخدم هذه المؤشرات في الجلسة العملية لوضع تقديرات تجريبية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح طبيعة الإحصاءات عالية التواتر للنشاط الاقتصادي واستخداماتها المحتملة وكذلك علاقتها واتساقها ضمن نظام الحسابات القومية.
- وضع إطار بسيط لإعداد مؤشر للنشاط الاقتصادي، بدءا من جمع البيانات المصدرية حتى تطبيق الأساليب الإحصائية البسيطة وأساليب إعداد المؤشرات.
- استخدام المعلومات المفيدة قصيرة الأجل في مؤشرات النشاط الاقتصادي عن طريق تطبيق بعض الأدوات التحليلية، واشتقاق الجداول، والإجراءات الإحصائية.

مؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر – المستوى المتقدم (IEA-A)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون بإعداد المؤشرات الاقتصادية قصيرة المدى أو على أساس شهري في البنوك المركزية والأجهزة الإحصائية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو أن تكون لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: تناقش هذه الدورة، التي تمتد لأسبوعين وتقدمها إدارة الإحصاءات، تحديد وتقييم البيانات الأولية وبعض الأساليب لجمعها في مؤشرات بهدف تتبع الاتجاهات العامة للأنشطة المختلفة في الاقتصاد. وفي هيئة مجملات، تجمع التقديرات أو المؤشرات الفورية للنشاط الاقتصادي معا مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المحددة لإعطاء مقاييس كلية للنشاط الاقتصادي في الوقت المناسب. وتتيح هذه المقاييس معلومات مفيدة لصناع السياسات على نحو مكمل لتقديرات إجمالي الناتج المحلي السنوية وربع السنوية (وهي أكثر شمولا لكنها عادة لا تكون متاحة إلا بعد فترات تأخر طويلة) وتقدم صورة أشمل من تلك التي تقدمها مجموعة من المؤشرات الشهرية وربع السنوية المنفردة (وهي أحدث بيانات لكنها لا تعكس سوى جزء من مجموع الاقتصاد).

وهذه الدورة موجهة لمعدي المؤشرات قصيرة المدى في البنوك المركزية والأجهزة الإحصائية والوزارات الرسمية الحكومية الأخرى إلى جانب أولئك المعنيين بجمع بيانات المؤشرات الشهرية. ويُتوقع أن يعمل المشاركون باستخدام السلاسل الزمنية الشهرية وربع السنوية المتاحة لديهم خلال الدورة. وسوف تُستخدم هذه المؤشرات في الجلسة العملية لوضع تقديرات تجريبية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- معرفة دور مؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر ونطاقها واستخداماتها، ووصف طرق إعداد هذه المؤشرات بما فيها المؤشرات المركبة.
- مراجعة وتقييم مصادر البيانات المتاحة من أجل إعداد مؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر.
- شرح استخدام مقاييس الحجم وعلاقتها بآثار الأسعار - مع التوسع في تناول طريقة الكشف عن قضايا معينة ومعالجتها مثل الحاجة إلى أوزان ترجيحية مُحَدَّثة، وإدراك فقدان خاصية الانجماعية في تقديرات الحجم بنظام السلسلة.
- استخدام أساليب ملائمة لتحقيق الاتساق بين السلاسل التي تم إعدادها بوتيرة مختلفة أو باستخدام أطر مختلفة. وتطبيق الأساليب الأساسية لسد ثغرات البيانات واكتشاف القيم الشاذة وربط سلاسل البيانات.
- تحديد الممارسات الجيدة في التعديل لمراعاة العوامل الموسمية (وتشمل آثار التقويم الزمني)، وتطبيق أساليب التعديلات الموسمية على السلاسل الزمنية وفهم فائدة تفكيك السلاسل الزمنية.
- استخدام مناهج تحليلية مختلفة لإبلاغ نتائج المقاييس قصيرة الأجل بفعالية، بما في ذلك من خلال سياسة متوازنة للتعديلات.

حسابات القطاعات المؤسسية (ISA)

المستفيدون المستهدفون: معدو الحسابات القومية بما في ذلك إحصاءات الحسابات المالية وإحصاءات الميزانية العمومية، بالإضافة إلى المستخدمين المهتمين باستيعاب المفاهيم الرئيسية وقضايا إعداد البيانات ذات الصلة بحسابات القطاعات المؤسسية.

شروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد والإحصاء أو أن يكون لديهم خبرة معادلة في مجال إحصاءات الحسابات القومية.

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية التي تمتد لأسبوع واحد وتقدمها إدارة الإحصاءات، تقوم بتعريف المشاركين بالقضايا النظرية والعملية في إعداد حسابات القطاعات المؤسسية: الحسابات الجارية، والحسابات الرأسمالية، والحسابات المالية، وحسابات التغيرات الأخرى في حجم الأصول، وحسابات إعادة التقييم والميزانيات العمومية حسب القطاعات المؤسسية. وتستند الدورة إلى إطار المفاهيم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ كما تهدف الدورة إلى تزويد المشاركين بالمهارات الضرورية لإعداد الحسابات وفقا للقطاع المؤسسي.

وتغطي الدورة الموضوعات التالية:

- الإطار المنهجي والمفاهيم والتعاريف ذات الصلة بحسابات القطاعات المؤسسية بما في ذلك القواعد المحاسبية والتقييم والوحدات والقطاعات المؤسسية والأدوات المالية والتدفقات والأرصدة غير المالية؛
- قضايا الاتساق والتوازن؛
- الروابط بين القطاعات المؤسسية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تطبيق المبادئ التي يرتكز عليها إعداد حسابات القطاعات المؤسسية.
- وصف الروابط بين تسلسل الحسابات وبالتالي وضع الأساس لإعداد بيانات متكاملة للإنتاج والدخل والتدفقات الرأسمالية والمالية والميزانيات العمومية.
- مقارنة تقديرات حسابات القطاعات المؤسسية لضمان اتساقها وترابطها على امتداد تسلسل الحسابات والإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى.
- فهم مدى أهمية وملاءمة إعداد حسابات القطاعات المؤسسية لتحليل القضايا الاقتصادية والمالية.

حسابات القطاعات المؤسسية– المستوى المتقدم (ISA-A)

المستفيدون المستهدفون: مُعدو إحصاءات الحسابات القومية، بما في ذلك إحصاءات الحسابات المالية والحسابات على أساس من أي طرف إلى أي طرف، الذين يعملون مع أجهزة الإحصاءات الوطنية والبنوك المركزية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: تستند هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، إلى إطار المفاهيم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتغطي جوانب منهجية وعملية متقدمة ذات صلة بإعداد بيانات سلسلة حسابات نظام الحسابات القومية (الحسابات الجارية والحسابات الرأسمالية والحسابات المالية وحسابات التغيرات الأخرى في حجم الأصول، وحسابات إعادة التقييم، والميزانيات العمومية) حسب القطاعات المؤسسية. وتبحث الدورة كذلك في الروابط بين القطاعات المؤسسية كأساس لإنشاء حسابات من أي طرف إلى أي طرف. ويتمثل هدف هذه الدورة في تزويد المشاركين بالمهارات اللازمة لإعداد - أو تعزيز - حسابات القطاعات المؤسسية والميزانيات العمومية القطاعية في بلدانهم. وتتكون هذه الدورة من محاضرات تغطي قضايا المفاهيم والمنهجيات، وحلقات تطبيقية عن قضايا عملية في إعداد البيانات، ومناقشات حول القضايا المالية الناشئة مثل التكنولوجيا المالية والأصول المشفرة. وتشمل الدورة كذلك دراسات حالة تنطوي على تطبيقات جديدة للحسابات مثل توزيعات الأسر المعيشية للدخل والاستهلاك والثروة. وسوف تبحث الدورة كذلك الطرق المتعددة لدعم الحسابات للسياسة الاقتصادية. وتقدم المحاضرات استعراضا شاملا للأطر المنهجية والمفاهيم والتعاريف المتعلقة بالحسابات والميزانيات العمومية للقطاعات المؤسسية، وتتناول مصادر البيانات المحتملة لإعداد الحسابات السنوية وربع السنوية، وتوضيح مجموعة من أساليب وإجراءات الإعداد الممكنة، كما تمثل الدورة منبرا للمشاركين لتبادل المعلومات عن ممارسات بلدانهم وخبراتها المتعلقة بإعداد الحسابات والميزانيات العمومية للقطاعات المؤسسية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد حسابات التدفقات المالية والميزانيات العمومية من أي طرف إلى أي طرف.
- فهم الرابط بين الإحصاءات المالية وغير المالية لوضع منهج متكامل في إعداد البيانات عن الأنشطة الاقتصادية المالية، والمعاملات المالية، والميزانيات العمومية حسب القطاع المؤسسي.
- تحليل حسابات القطاعات المؤسسية من منظور من أي طرف إلى أي طرف لقيد الأطراف المقابلة الموجودة كطرف في المعاملات ضمن الحسابات.
- تطبيق ما تم اكتسابه من معرفة عن المفاهيم والمنهجية لتحديد فجوات البيانات ومواطن القوة والضعف في البيانات الحالية.
- تقديم توضيح لصناع السياسات بمدى أهمية وملاءمة إعداد بيانات حسابات القطاعات المؤسسية والميزانيات العمومية لتحليل التطورات الاقتصادية والمالية.

عبر شبكة الإنترنت: حسابات القطاعات المؤسسية (ISAx)

المستفيدون المستهدفون: معدو بيانات الحسابات القومية، بما فيها الحسابات المالية وإحصاءات الميزانيات العمومية؛ إلى جانب المستخدمين المهتمين بتعلم المفاهيم الرئيسية وقضايا إعداد البيانات المتعلقة بحسابات القطاعات المؤسسية.

شروط الالتحاق: من المفيد أن تكون لدى المشاركين معرفة بعلم الاقتصاد والإحصاء أو خبرة مكافئة في مجال إحصاءات الحسابات القومية. ومن الضروري أن يتوافر لديهم جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة عبر شبكة الإنترنت، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، إلى تعريف المشاركين بالجوانب النظرية والعملية لإعداد بيانات حسابات القطاعات المؤسسية: الحسابات الجارية، والحسابات الرأسمالية، والحسابات المالية، وحسابات التغيرات الأخرى في حجم الأصول، وحسابات إعادة التقييم، والميزانيات العمومية حسب القطاعات المؤسسية. وترتكز الدورة على إطار مفاهيم نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨؛ وتهدف إلى تزويد المشاركين بالمهارات الضرورية لإعداد الحسابات حسب القطاع المؤسسي.

وتغطي الدورة الموضوعات التالية:

- الإطار المنهجي والمفاهيم والتعاريف ذات الصلة بحسابات القطاعات المؤسسية، بما في ذلك القواعد المحاسبية، والتقييم، والوحدات والقطاعات المؤسسية، والأدوات المالية، والتدفقات والأرصدة غير المالية؛
- والمسائل المتعلقة بالاتساق والتوازن؛
- ومصادر البيانات المحتملة لإعداد حسابات القطاعات المؤسسية؛
- وأوجه الترابط بين القطاعات المؤسسية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تطبيق المبادئ التي ترتكز عليها عملية إعداد بيانات حسابات القطاعات المؤسسية.
- وصف الروابط بين تسلسل الحسابات، وبالتالي وضع الأساس لإعداد بيانات متكاملة للإنتاج والدخل ورأس المال والتدفقات المالية والميزانيات العمومية.
- تحديد مصادر البيانات لإعداد بيانات حسابات القطاعات المؤسسية.
- مقارنة تقديرات حسابات القطاعات المؤسسية لضمان اتساقها وترابطها على امتداد تسلسل الحسابات والإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى.
- فهم أهمية وملاءمة إعداد بيانات حسابات القطاعات المؤسسية لأغراض تحليل المسائل الاقتصادية والمالية.

إحصاءات البيئة وتغير المناخ ذات الصلة بالاقتصاد الكلي – المستوى التمهيدي (CCS-I)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في أجهزة الإحصاءات الوطنية ووزارات المالية والتخطيط والبيئة والبنوك المركزية والهيئات الأخرى المعنيون بإعداد و/أو استخدام المؤشرات ذات الصلة بالبيئة أو بتغير المناخ.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء.

وصف الدورة: هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات، ومدتها خمسة أيام، تُعرِّف المشاركين بأهم المؤشرات ذات الصلة بتغير المناخ التي يمكن تطويرها لإعطاء معلومات أفضل تسترشد بها السياسات الاقتصادية والمالية. وتشمل الإحصاءات التي تغطيها الدورة الإيرادات والنفقات البيئية، وحسابات الموارد الطبيعية، ومؤشرات المخاطر المادية والانتقالية، وحسابات انبعاثات الهواء ومؤشرات التمويل المستدام. وتتألف الدورة من سلسلة من المحاضرات التي تقدم نظرة عامة على مناهج إعداد المؤشرات ذات الصلة بتغير المناخ، كما تقدم رؤى عميقة عن الاستخدامات التحليلية للمؤشرات ذات الصلة بتغير المناخ.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تقديم نظرة عامة عن نوع المؤشرات التي يمكن استخدامها للمساعدة على فهم الانعكاسات الاقتصادية والمالية لتغير المناخ.
- تحديد مصادر البيانات لأهم مؤشرات المناخ وطرق إعدادها واستخداماتها.

الإحصاءات النقدية والمالية – المستوى المتقدم (MFS-A)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية والمسؤولون من الأجهزة التنظيمية المعنيون بإعداد الإحصاءات النقدية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة. ويوصى بحضور الدورة التدريبية التمهيدية عن الإحصاءات النقدية والمالية (MFS-I) عن طريق التعلُّم المباشر بالتواجد الشخصي أو عبر الإنترنت (MFSx) قبل حضور هذه الدورة.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، تغطي كل من جوانب المفاهيم والجوانب العملية لإعداد الإحصاءات النقدية مع التركيز على الشركات المالية الأخرى (OFCs) كما ورد في "دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها" (*MFSMCG*) لعام ٢٠١٦. والهدف الأساسي لهذه الدورة هو تعزيز الفهم الأعمق للشركات المالية الأخرى (شركات التأمين، وصناديق التقاعد، وصناديق الاستثمار بخلاف صناديق سوق المال، إلخ)، والهياكل المعتادة لميزانياتها العمومية، وكيفية الاستفادة من بياناتها المالية في إعداد المجموعة الأوسع من الإحصاءات النقدية لتكوين فهم عن السيولة والتمويل المقدم من الشركات المالية إلى القطاعات غير المالية وغير المقيمين. وتغطي الدورة أيضا بعض جوانب الإحصاءات المالية، ومنها دور الإحصاءات النقدية والمالية في منهج الميزانية العمومية لتحليل مواطن الضعف المالية الكلية وكيفية تواؤم الإحصاءات النقدية والمالية مع البرمجة المالية في صندوق النقد الدولي. وتتضمن الدورة مناقشات حول أحدث القضايا ذات الصلة بالإحصاءات النقدية والمالية مثل التكنولوجيا المالية والنقود الرقمية وتمويل العمل المناخي. ومن خلال مجموعة من المحاضرات وعروض البلدان ودراسات الحالة، تقوم الدورة بتعريف المشاركين بالجوانب العملية لإعداد مسح قطاع الشركات المالية الأخرى والشركات المالية. وتركز الدورة كذلك على أسلوب التعلم من النظراء من خلال تبادل المشاركين لخبرات البلدان فيما بينهم.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- مناقشة إطار المفاهيم الذي يرتكز عليه إعداد الإحصاءات النقدية والمالية، مع التركيز على التقسيم حسب القطاعات، والتصنيف، وتقييم الأدوات المالية، بالإضافة إلى المبادئ المحاسبية.
- شرح دور الشركات المالية الأخرى في القطاع المالي بوجه عام والتمييز بين أنواعها المختلفة، والانعكاسات ذات الصلة لجمع البيانات لأغراض الإحصاءات النقدية.
- تقديم عروض تحليلية عامة ومفصلة للبيانات النقدية بما في ذلك مسح شركات الإيداع ومسح الشركات المالية باستخدام استمارة الإبلاغ الموحدة التي أعدها صندوق النقد الدولي.
- فهم روابط الإحصاءات النقدية والمالية داخل الإطار الاقتصادي الكلي في صندوق النقد الدولي وكذلك في منهج الميزانية العمومية.
- اكتساب فهم أساسي لتأثيرات التكنولوجيا المالية وتغير المناخ على إحصاءات القطاع المالي.

الإحصاءات النقدية والمالية – المستوى التمهيدي (MFS-I)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية والمسؤولون من أجهزة التنظيم المالي المعنيون بإعداد الإحصاءات النقدية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: صممت هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، لإعطاء المشاركين مقدمة عن جوانب المفاهيم والجوانب العملية في إعداد الإحصاءات النقدية التي تغطي البنوك المركزية وشركات الإيداع الأخرى، وفقا لما ورد في دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها (*MFSMCG*) لعام ٢٠١٦. وتقدم الدورة مبادئ الإقامة والتقسيم القطاعي للوحدات المؤسسية، وخصائص الأدوات المالية وأنواعها، ومبادئ التقييم، وغيرها من القضايا المحاسبية المتعلقة بإعداد الإحصاءات النقدية. كذلك، يتم تعريف المشاركين بالسمات المميزة لشركات الإيداع، ولا سيما دورها كجهات مصدرة للنقود، وكيفية توحيد بيانات الميزانيات العمومية القطاعية لشركات الإيداع وإعادة ترتيبها في عروض تحليلية بمجملات مالية رئيسية مثل الائتمان والنقود. وسوف تتناول الدورة أيضا الشركات المالية الأخرى وتتطرق إلى معاملة العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية والنقود الإلكترونية في الإحصاءات النقدية

والمالية. وتتألف الدورة من محاضرات وتدريبات تغطي الجوانب العملية لإعداد الإحصاءات النقدية، وخاصة باستخدام استمارات الإبلاغ الموحدة التي أعدها صندوق النقد الدولي، واشتقاق العروض التحليلية ذات الصلة للبنوك المركزية وشركات الإيداع الأخرى وقطاع جهات تلقي الودائع الموحد. وتركز الدورة كذلك على أسلوب التعلم من النظراء من خلال تبادل المشاركين لخبرات البلدان فيما بينهم.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم إطار المفاهيم الذي يرتكز عليه إعداد الإحصاءات النقدية والمالية، مع التركيز على التقسيم حسب القطاعات، والتصنيف، وتقييم الأدوات المالية، بالإضافة إلى المبادئ المحاسبية.
- إعداد الإحصاءات النقدية (الميزانيات العمومية والمسوح القطاعية) لقطاعات البنوك المركزية وشركات الإيداع الأخرى وجهات تلقي الودائع.
- فهم مدى دعم مسح جهات تلقي الودائع والمجملات النقدية والائتمانية الرئيسية لتحليل السياسة النقدية.
- التعرف على أساسيات إعداد الإحصاءات النقدية للشركات المالية الأخرى.
- فهم أساسيات معاملة الأموال الإلكترونية في الإحصاءات النقدية والمالية بما في ذلك النقود المتداولة عبر الأجهزة المحمولة والعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية.

عبر شبكة الإنترنت: الإحصاءات النقدية والمالية (*MFSx*)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية و/أو المؤسسات التنظيمية المالية المعنيون بإعداد وتحليل الإحصاءات النقدية والمالية أو المهتمون بتكوين فهم عنها.

شروط الالتحاق: من المفيد أن تكون لدى المشاركين معرفة بأساسيات علم الاقتصاد والإحصاء أو خبرة مكافئة. ومن الضروري أن يتوافر لديهم جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: صممت هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، لتكون بمثابة أساس لأولئك المهتمون بإعداد أو تحليل الإحصاءات النقدية والمالية، وبالتحديد لكل من المعدين والمستخدمين. وتناقش الدورة المبادئ والمفاهيم التي ترتكز عليها منهجية جمع وإعداد الإحصاءات النقدية وعرضها التحليلي كما ورد في دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها (*MFSMCG*) لعام ٢٠١٦. وسوف تزود هذه الدورة المشاركين بمقدمة عن إطار إعداد الإحصاءات النقدية، أي أهم ركائزه الأساسية. وتشمل هذه الركائز المفاهيم الرئيسية للوحدات والقطاعات المؤسسية، والإقامة والإقليم الاقتصادي، وخصائص الأصول والخصوم المالية. وسوف تشرح الدورة كذلك القواعد المحاسبية لإعداد الإحصاءات النقدية والمالية، بما في ذلك وقت القيد ومبادئ التقييم. وفي ظل هذه الخلفية، سوف تتعمق الدورة في كيفية تحويل البيانات المستخلصة من السجلات المحاسبية للشركات المالية (البنك المركزي، وشركات الإيداع الأخرى والشركات المالية الأخرى) إلى الميزانيات العمومية القطاعية باستخدام الإطار القائم وهي ركيزة العروض التحليلية للإحصاءات النقدية. وأخيرا، سوف تلقي الدورة الضوء على عملية إعداد مؤشرات مجملات النقود والسيولة، والائتمان المحلي، والمؤشرات الأخرى ذات الصلة، ودلالاتها في التحليل الاقتصادي الكلي وصياغة السياسات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين فهم:

- نطاق الإحصاءات النقدية والمالية واستخدامها، بما في ذلك البيانات المصدرية للإحصاءات النقدية وعملية إعدادها.
- الركائز الأساسية للإحصاءات النقدية والمالية، بما في ذلك مفاهيم الإقامة والإقليم الاقتصادي والقطاعات المؤسسية، بالإضافة إلى خصائص الفئات المختلفة من الأصول والخصوم المالية.
- القواعد المحاسبية لإعداد الإحصاءات النقدية والمالية، بما في ذلك وقت القيد ومبادئ التقييم.
- أدوات القياس المختلفة لعرض النقود والمجملات الرئيسية الأخرى، وطرق إعدادها من الميزانيات العمومية القطاعية للشركات المالية.
- هيكل ومكونات الميزانيات العمومية القطاعية للبنك المركزي وشركات الإيداع الأخرى والشركات المالية الأخرى، وربطها بإعداد المسوح التحليلية.

إحصاءات الحسابات القومية (NAS)

المستفيدون المستهدفون: معدو إحصاءات الحسابات القومية الذين يعملون في أجهزة الإحصاء الوطنية والبنوك المركزية والجهات الأخرى المسؤولة عن إعداد البيانات.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: تغطي هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، الجوانب النظرية والعملية في إعداد إحصاءات الحسابات القومية استنادا إلى إطار المفاهيم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتتألف الدورة من محاضرات تغطي المسائل المنهجية وقضايا إعداد البيانات في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، كما تضم حلقات تطبيقية تتكون من تدريبات عملية على إعداد الحسابات. والهدف الرئيسي لهذه الدورة هو تدريب المشاركين على إعداد بيانات إجمالي الناتج المحلي على أساس الأسعار الجارية والحجم على حد سواء باستخدام منهجي الإنتاج والإنفاق. وسوف تغطي الدورة المفاهيم الرئيسية ذات الصلة بالمعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى والأرصدة والوحدات المؤسسية وتصنيفات المنتجات.

وتشمل المحاضرات والحلقات التطبيقية الأساسية ما يلي:

(١) حساب الإنتاج وقياس المخرجات والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة؛ وقضايا تقدير القيمة؛
(٢) جمع البيانات المصدرية وتقدير القيمة المضافة لصناعات محددة؛
(٣) اشتقاق مقاييس الحجم للقيمة المضافة؛

(٤) وقضايا محددة ذات صلة بمعاملات السلع والخدمات، بما في ذلك وضع إطار للعرض والاستخدام، وتعديل تقييم المخزون، وقياس استهلاك رأس المال الثابت.

(٥) تغطية الاقتصاد غير الملحوظ وغير الرسمي.

وسيدعى المشاركون إلى تبادل خبرات بلدانهم في مجال جمع البيانات وإعدادها.

وتتضمن الدورة أيضا جلسة حول عملية تحديث نظام الحسابات القومية لسنة ٢٠٢٥ والقضايا الرئيسية ذات الصلة بهذا التحديث.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- استيعاب المفاهيم والتعاريف الرئيسية في نظام الحسابات القومية لسنة ٢٠٠٨.
- وصف عملية إعداد بيانات إجمالي الناتج المحلي باستخدام مناهج الإنتاج والإنفاق والدخل.
- مناقشة أهمية مقاييس السعر والحجم في الحسابات القومية.
- شرح قيمة الإحصاءات عالية الجودة للحسابات القومية بالنسبة لصناع السياسات وصناع القرار في مجال الأعمال.

إحصاءات الحسابات القومية – المستوى المتقدم (NAS-A)

المستفيدون المستهدفون: معدو إحصاءات الحسابات القومية الذين يعملون في الجهات المعنية المسؤولة عن إحصاءات الحسابات القومية الرسمية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: تغطي هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، الجوانب النظرية والعملية في إعداد إحصاءات الحسابات القومية استنادا إلى إطار المفاهيم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتتألف الدورة من محاضرات تغطي المسائل المنهجية وقضايا إعداد البيانات المتقدمة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، كما تضم حلقات تطبيقية تتكون من تدريبات عملية على إعداد بيانات هذه الحسابات. والهدف الرئيسي لهذه الدورة هو تدريب المشاركين على وضع واستخدام أساليب أكثر تقدما لإعداد البيانات في مجالات منها جداول العرض والاستخدام، وجداول المدخلات والمخرجات، ومقاييس الأسعار والحجم، والحسابات المواضيعية والممتدة في نظام الحسابات القومية. وسوف تغطي الدورة إطار نظام الحسابات القومية كما تناقش كيفية التوسع في نظام الحسابات القومية لتلبية احتياجات معينة للمستخدمين. وتضم المحاضرات والحلقات التطبيقية الأساسية ما يلي:

- إطار المفاهيم في نظام الحسابات القومية؛
- تقدير مخرجات أنشطة محددة، بما في ذلك الزراعة والخدمات المالية والبناء؛
- جداول العرض والاستخدام وجداول المدخلات والمخرجات؛
- قياس الأسعار والحجم، بما في ذلك الربط بنظام السلسلة؛
- تعديل تقييم المخزون، والعمل قيد الإنجاز، واستهلاك رأس المال الثابت؛
- الحسابات المواضيعية والممتدة، بما في ذلك الاقتصاد غير الرسمي، وحسابات العمالة.

وسيدعى المشاركون إلى تبادل خبرات بلدانهم في مجال جمع البيانات وإعدادها.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- وصف إطار المفاهيم في نظام الحسابات القومية.
- تطبيق أساليب محددة لاشتقاق القيمة المضافة في حالات خاصة.
- تطبيق الأساليب المستخدمة لموازنة جداول العرض والاستخدام.
- فهم عملية تحويل جداول العرض والاستخدام إلى جداول المدخلات والمخرجات.
- تطبيق الأساليب الملائمة لاشتقاق مقاييس الحجم بالنسبة للقيمة المضافة والربط بنظام السلسلة.
- فهم مبادئ وممارسات تقدير استهلاك رأس المال الثابت باستخدام نماذج الجرد المستمر.
- فهم أهم سمات الحسابات المواضيعية والممتدة واستخدامها في التحليل الاقتصادي ذي الصلة بالسياسات.

عبر شبكة الإنترنت: إحصاءات الحسابات القومية (NASx)

المستفيدون المستهدفون: الأشخاص المهتمون بتعلُّم طريقة إعداد إحصاءات الحسابات القومية أو باستخدام الإحصاءات في التحليل الاقتصادي الكلي.

شروط ومتطلبات الالتحاق: من المفيد أن تكون لدى المشاركين معرفة بأساسيات علم الاقتصاد والإحصاء أو خبرة مكافئة. ومن الضروري أن يتوافر لديهم جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، تُعَرِّف المشاركين بإعداد إحصاءات الحسابات القومية استنادا إلى إطار نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتغطي هذه الدورة تسلسل الحسابات القومية، والقواعد المحاسبية، والمجملات الاقتصادية الكلية الرئيسية في إطار الحسابات القومية. وسوف يتعرف المشاركون على المقاييس الثلاثة لإجمالي الناتج المحلي – وهي مناهج الإنتاج والدخل وطريقة الإنفاق – وكيفية تقدير مقاييس الحجم للقيمة المضافة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- وصف إطار الحسابات القومية، وتحديد المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية.
- تعريف مكونات إجمالي الناتج المحلي من مناهج الإنتاج والإنفاق والدخل.
- تطبيق المفاهيم والقواعد المحاسبية والأساليب ومصادر البيانات الضرورية لتقدير إجمالي الناتج المحلي.

إحصاءات أسعار المنتجين والصادرات والواردات (PEI)

المستفيدون المستهدفون: معدو مؤشرات أسعار المنتجين (PPI)، ومؤشرات أسعار الصادرات والواردات (XMPIs).

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، إلى تعميق استيعاب المشاركين لمفاهيم وأساليب إعداد بيانات مؤشرات أسعار المنتجين، ومؤشرات أسعار الصادرات والواردات، وتقدم فكرة عامة عن خطوات إعداد المؤشر بما فيها تحديد الأوزان الترجيحية في المؤشرات، واختيار عينات المؤسسات، واختيار المعاملات التي يجري جمع بيانات أسعارها تحديدا، وحساب المؤشرات، ونشر النتائج. وتتناول الدورة تحليل دور مؤشرات الأسعار كمخفضات للتضخم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وكذلك المبادئ ذات الصلة المتعلقة بالنطاق والتغطية والتقييم. وتركز الدورة على القضايا المتعلقة بالتوسع في تغطية قطاعات الخدمات، بما في ذلك فكرة عامة عن أساليب تسعير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل، وتجارة التوزيع، والخدمات السياحية.

وتغطي الدورة الموضوعات التالية:

- حساب المؤشرات الكلية الأولية مع تضمين الأوزان الترجيحية للبنود وبدونها،
- أساليب معالجة البنود الناقصة بصورة مؤقتة وبشكل دائم،
- الربط والوصل بنظام السلسلة للمؤشرات بهياكل ترجيح مُحدَّثة،
- إعداد مؤشرات الصادرات والواردات باستخدام المنهجية المختلطة،
- والتوسع في تغطية قطاعات الخدمات.

وتتبع الدورة المبادئ والممارسات التي يوصي بها دليل مؤشر أسعار المنتجين (٢٠٠٤)، ودليل مؤشرات أسعار الصادرات والواردات (٢٠٠٩).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تطبيق مبادئ محددة لإعداد الأوزان الترجيحية في المؤشرات وتحديثها.
- حساب مؤشرات الأسعار بناء على جمع بيانات الأسعار والأوزان الترجيحية.
- تطبيق أساليب التعامل مع التحديات في إعداد المؤشر، مثل البنود غير المتاحة، وتغير الجودة، وإحلال البنود.
- تعريف وتحديد أساليب جمع بيانات الأسعار التي تُستخدم في حالة أنشطة الخدمات.
- تحديد مصادر البيانات الملائمة لدعم إعداد مؤشرات موثوقة لأسعار الصادرات والواردات.

عبر شبكة الإنترنت: مؤشر أسعار المنتجين (PPIx)

المستفيدون المستهدفون: هذه الدورة التمهيدية عبر الإنترنت مصممة للمهتمين بتعلم كيفية إعداد بيانات مؤشرات أسعار المنتجين (PPIs) ونشرها.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة. ومن الضروري أن يتوافر لديهم جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات إلى تزويد المشاركين بفهم عام للمفاهيم والمناهج اللازمة لإعداد مؤشرات أسعار المنتجين. كما تقدم نظرة عامة على خطوات إعداد المؤشر بما في ذلك تحديد الأوزان الترجيحية للمؤشر، واختيار المؤسسات التي تُدرَج في العينة، واختيار وتحديد المعاملات التي تجُمع بيانات أسعارها، وحساب المؤشرات، ونشر النتائج.

وتتناول الدورة تحليل دور مؤشرات الأسعار كمخفضات في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وكذلك المبادئ ذات الصلة المتعلقة بالنطاق والتغطية والتقييم. وتركز الدورة على القضايا ذات الصلة بالتوسع في تغطية قطاعات الخدمات، وتشمل فكرة عامة عن أساليب تسعير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل، وتجارة التوزيع، والخدمات السياحية.

وتغطي الدورة التدريبية الموضوعات التالية:

- حساب مؤشرات المجملات الأساسية مع الأوزان الترجيحية للبنود وبدونها؛
- أساليب معالجة البنود الناقصة بشكل مؤقت وبشكل دائم؛
- ربط ووصل المؤشرات بنظام السلاسل بهياكل ترجيح محدثة؛
- التوسع في تغطية قطاعات الخدمات.

وتستند الدورة إلى المبادئ والممارسات الموصى بها في دليل مؤشر أسعار المنتجين (٢٠٠٤).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تطبيق مبادئ محددة لإعداد الأوزان الترجيحية في المؤشرات وتحديثها.
- حساب مؤشرات الأسعار بناء على الأسعار التي تم جمعها والأوزان الترجيحية.
- تطبيق أساليب التعامل مع التحديات في إعداد المؤشر، مثل البنود غير المتاحة، وتغير الجودة، وإحلال البنود.
- تعريف وتحديد طرق التسعير التي سوف تستخدم لأنشطة الخدمات.

إحصاءات دين القطاع العام – المستوى الأساسي (PSDS-F)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون أساسا بإعداد ونشر إحصاءات دين القطاع العام.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإدارة المالية العامة أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة.

وصف الدورة: تركز هذه الدورة التدريبية، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، على إطار مفاهيم إحصاءات دين القطاع العام كما ورد في إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها ٢٠١١، كما تركز على الجوانب العملية لإعداد بيانات ديون القطاع العام. وتتناول الدورة المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية والتصنيفات المفصلة في سياق منهجية

متناسقة مع دليل إحصاءات مالية الحكومة ٢٠١٤ (*GFSM 2014*) ونظام الحسابات القومية (*SNA 2008*). وتبحث الدورة التدريبية كذلك في نطاق تغطية إطار إحصاءات دين القطاع العام وقواعده المحاسبية، كما تتناول التقييم والتصنيف ومسائل منهجية مختارة ومصادر إعداد الإحصاءات وأساليب إعدادها. وتتناول أيضا إبلاغ بيانات الدين إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتدور هذه الدورة التدريبية حول سلسلة من دراسات الحالة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تعريف إجمالي وصافي الدين وشرح المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية لإعداد إحصاءات دين القطاع العام.
- تصنيف مراكز دين القطاع العام وفق التصنيفات الواردة في إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها (٢٠١١).
- تطبيق المبادئ العامة لتصنيف كيان ما في القطاع العام، وفي القطاعات الفرعية ذات الصلة ضمن القطاع العام، مثل الحكومة العامة والشركات العامة.
- إبلاغ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإحصاءات دين القطاع العام ربع السنوية التي تشمل الحكومة المركزية، على الأقل.
- تلبية احتياجات مستخدمي البيانات لضمان تحقيق الاستفادة من البيانات.

عبر شبكة الإنترنت: إحصاءات دين القطاع العام (PSDSx)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون أساسا بإعداد ونشر إحصاءات دين القطاع العام.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإدارة المالية العامة أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة. ومن الضروري أن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم" مع إلمامهم بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل".

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة التدريبية، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، الأساسيات اللازمة لإعداد ونشر إحصاءات شاملة عن دين القطاع العام بحيث يستفيد منها صناع السياسات والقرارات، وغيرهم من مستخدمي الإحصاءات. وتستعرض الدورة إطار مفاهيم إحصاءات دين القطاع العام – كما هي معروضة في إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها ٢٠١١، في سياق إطار إحصاءات مالية الحكومة المتناسق مع الأطر الإحصائية الأخرى للاقتصاد الكلي. وتتناول الدورة كذلك المفاهيم الأساسية والتعاريف والتصنيفات، إلى جانب القواعد المحاسبية الرئيسية (بما في ذلك التقييم والتوحيد) ذات الصلة بإعداد إحصاءات دين القطاع العام. وتتناول الدورة التدريبية كذلك مناقشة نطاق التغطية حسب الأداة والتغطية المؤسسية الموصى باستخدامهما في إعداد إحصاءات شاملة وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي لدين القطاع العام، وكيفية قيد الالتزامات الاحتمالية مثل الضمانات الحكومية. وتستعرض الدورة أيضا الأثر الواقع على إحصاءات دين القطاع العام نتيجة بعض القضايا المتعلقة بالدين، مثل تحمل الدين، والإعفاء من الدين، والإقراض المشتق، والتأجير التمويلي، والإنقاذ المالي. كذلك تغطي الدورة بعض الاعتبارات المهمة في إعداد إحصاءات دين القطاع العام – بما في ذلك تحديد أي هذه الإحصاءات التي يتم إعدادها ونشرها – والمبادئ التوجيهية والمعايير التي وضعها صندوق النقد الدولي بشأن نشر إحصاءات دين القطاع العام. وتستعرض الدورة كذلك الاستخدامات المحتملة لإحصاءات دين القطاع العام، بما فيها تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الدين (DSA) وتحليلات المخاطر ومواطن الضعف في المالية العامة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح ماهية إطار إحصاءات مالية الحكومة وعلاقته بإحصاءات دين القطاع العام.
- تطبيق المبادئ الاقتصادية الكلية الرئيسية لتحديد ما يُعتبر دينا في حسابات المدين.
- تطبيق المبادئ الاقتصادية الكلية الرئيسية لتحديد من هو المدين، وتصنيف المدين بطريقة صحيحة داخل القطاع العام أو خارجه، وتحديد أنواع الأطراف المقابلة لأدوات الدين.
- استخدام قواعد المحاسبة الاقتصادية الكلية الرئيسية في إعداد إحصاءات دين القطاع العام.
- إعداد تقرير شامل يتيح إمكانية المقارنة الدولية عن إحصاءات دين القطاع العام، مع جداول مكملة، تلائم صنع سياسة المالية العامة والتحليلات.
- تفسير أهمية إعداد إحصاءات دين القطاع العام التي تتسم بالشمول والاتساق وقابلية المقارنة الدولية من الأوجه المختلفة لصنع سياسة المالية العامة، بما فيها تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين.

إحصاءات دين القطاع العام – المستوى المتقدم (PSDS-A)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الذين تتمثل مسؤولياتهم الأساسية لمدة ثلاث سنوات على الأقل في إعداد ونشر إحصاءات دين القطاع العام ويتعاملون بصفة منتظمة مع المسائل المنهجية المعقدة في إحصاءات دين القطاع العام وإعدادها، كتلك الوارد وصفها أدناه.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإدارة المالية العامة أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا دورة التدريب عبر الإنترنت حول إحصاءات دين القطاع العام (PSDSx) أو دورة إحصاءات دين القطاع العام - المستوى الأساسي (PSDS-F). وستكون معايير اختيار المشاركين على أساس ما إذا كان المسؤول قد أكمل إحدى هاتين الدورتين بنجاح.

وصف الدورة: تركز هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، على إطار مفاهيم إحصاءات دين القطاع العام على النحو الوارد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، وإحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها ٢٠١١. ويُشترط إلمام المشاركين في هذه الدورة بالإطار

الأساسي لإحصاءات مالية الحكومة، وإحصاءات دين القطاع العام، ونظام التصنيف المتبع. وللتأكيد على أهمية إدماج مراكز الأرصدة والتدفقات في الإطار، تتناول الدورة قضايا أكثر تعقيدا تتعلق بما يلي:

- تعريف الدين الإجمالي والصافي على أساس أدوات الدين،
- نطاق تغطية القطاع العام وتقسيمه القطاعي، مع الاهتمام بصفة خاصة بالمسائل البينية والمعقدة،
- تقييم إحصاءات دين القطاع العام،
- توحيد إحصاءات دين القطاع العام.

وإضافة إلى ذلك، تتناول الدورة قضايا متشابكة معقدة في إحصاءات دين القطاع العام، مثل التزامات معاشات تقاعد موظفي الحكومة، ونظم الضمانات الموحدة، والعقود، وعقود التأجير، والتراخيص، وعلاقات الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومنهج الميزانية العمومية في تحديد المخاطر ومواطن الضعف.

وتتبع هذه الدورة صيغة مؤلفة من محاضرات وحلقات نقاش.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تطبيق المبادئ العامة الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة ٢٠١٤ وإحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها ٢٠١١ على قضايا إحصاءات دين القطاع العام الأكثر تعقيدا فيما يتعلق بالمفاهيم والتعاريف، والتغطية والتقسيم القطاعي، والتقييم، والتوحيد، وقضايا متشابكة معقدة مثل التزامات معاشات تقاعد موظفي الحكومة، ونظم الضمانات الموحدة، والحماية الاجتماعية، والعقود، وعقود التأجير، والتراخيص، وعلاقات الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومنهج الميزانية العمومية.

الحسابات القومية ربع السنوية (QNA)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في أنحاء العالم المعنيون بإعداد الحسابات القومية ربع السنوية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة.

وصف الدورة: هذه الدورة التي تمتد لأسبوع واحد وتقدمها إدارة الإحصاءات، تُعِدّ المشاركين ليقوموا بإعداد الحسابات القومية ربع السنوية من خلال تزويدهم بالفهم التام للمفاهيم والبيانات المصدرية وأساليب الإعداد المستخدمة في إنتاج مجموعات البيانات المذكورة. وتغطي الدورة كلا من قضايا الإعداد النظرية والعملية. وكذلك تتناول الدورة تعريف المشاركين بالقياس المرجعي وأساليب التعديل لمراعاة العوامل الموسمية وكذلك بتقديرات الحجم، كما تشرح الدورة تطبيق هذه الأساليب على بيانات السلاسل الزمنية.

وبينما تستند هذه الدورة بوجه عام إلى دليل الحسابات القومية ربع السنوية الصادر عن صندوق النقد الدولي (طبعة عام ٢٠١٧)، فإنها تتوسع في عرض الأساليب اللازمة للتعامل مع مصادر بديلة للبيانات ومعدلات التواتر المختلطة. وتغطي الدورة قضايا الإعداد النظرية والعملية.

وسيتعلم المشاركون في هذه الدورة كيفية تحديد وتقييم مصادر البيانات المتاحة من أجل إعداد الحسابات القومية ربع السنوية، وكيفية استخدام قواعد بيانات السلاسل الزمنية ذات الصلة في الوقت الحقيقي لتقييم جودة الحسابات القومية ربع السنوية، وكذلك كيفية تنفيذ سياسة تعديل ملائمة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- التعرف على دور الحسابات القومية ربع السنوية ونطاقها واستخداماتها.
- وصف إطار إعداد الحسابات القومية ربع السنوية والتقديرات الأولية.
- إعداد سلاسل المقاييس المرجعية باستخدام الأساليب الموصى بها.
- تطبيق الأساليب الأساسية لسد ثغرات البيانات والتنبؤ الارتجاعي.
- تحديد الممارسات الجيدة للتعديل لمراعاة العوامل الموسمية وتطبيق الأساليب الأساسية في التعديل الموسمي على سلاسل البيانات الزمنية.
- صياغة سياسة متوازنة للتعديل مع مراعاة الطريقة التي يمكن اتباعها لاستخدام قواعد البيانات الآنية ذات الصلة في تقييم موثوقية تقديرات الحسابات القومية ربع السنوية.

عبر شبكة الإنترنت: الحسابات القومية ربع السنوية | مؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر (QNAx)

المستفيدون المستهدفون: هذه الدورة التي تُقَدَّم عبر الإنترنت مصممة للمسؤولين في أنحاء العالم المعنيين بإعداد الحسابات القومية ربع السنوية (QNA) و/أو مؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر (HFIEA).

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة. ومن الضروري أن يتوافر لديهم جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات في الصندوق، تعد المشاركين لإعداد الحسابات القومية ربع السنوية و/أو مؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر من خلال تعميق فهمهم للمفاهيم والبيانات المصدرية وأساليب الإعداد المستخدمة في إنتاج مجموعات البيانات المذكورة. وتغطي هذه الدورة التدريبية قضايا الإعداد النظرية والعملية، وتُعَرِّف المشاركين على أساليب القياس المرجعي والتعديل الموسمي، وكذلك تقديرات الحجم، وتشرح لهم طريقة تطبيق هذه الأساليب على بيانات السلاسل الزمنية. وسوف يتعلم المشاركون طرق تحديد وتقييم مصادر البيانات المتاحة لإعداد الحسابات القومية ربع السنوية ومؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر، واستخدام قواعد بيانات السلاسل الزمنية ذات الصلة في الوقت الحقيقي لتقييم جودة الحسابات القومية ربع السنوية ومؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر، وتطبيق سياسة تعديل مناسبة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- إدراك دور الحسابات القومية ربع السنوية ومؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر ومعرفة نطاقهما واستخداماتهما. وصف إطار إعداد الحسابات القومية ربع السنوية والطرق المختلفة لإعداد مؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر (بما فيها المؤشرات الرائدة المركَّبة).

- مراجعة مصادر البيانات المتاحة لإعداد الحسابات القومية ربع السنوية على أساس مناهج الدخل والإنفاق والإنتاج، ومؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر.
- شرح استخدام مقاييس الحجم والعلاقة الأساسية بين القيمة والكمية والسعر – مع التوسع في تناول طريقة الكشف عن قضايا معينة ومعالجتها مثل الحاجة إلى أوزان ترجيحية مُحدَّثة، وإدراك فقدان خاصية الانجماعية في تقديرات الحجم بنظام السلسلة.
- إعداد سلاسل المقاييس المرجعية باستخدام الأساليب الموصى بها. وتطبيق الأساليب الأساسية في سد فجوات البيانات.
- تحديد ممارسات جيدة للتعديل الموسمي وتطبيق الأساليب الأساسية في التعديل الموسمي لسلاسل البيانات الزمنية.
- صياغة سياسة متوازنة للتعديل مع مراعاة الطريقة التي يمكن اتباعها لاستخدام قواعد البيانات الآنية ذات الصلة في تقييم موثوقية تقديرات الحسابات القومية ربع السنوية / مؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر.

الحسابات القومية ربع السنوية – المستوى المتقدم (QNA-A)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون بإعداد إحصاءات الحسابات القومية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: تتيح هذه الدورة التي تمتد لأسبوعين وتقدمها إدارة الإحصاءات، فرصة للفهم المتعمق لمفاهيم إنتاج إحصاءات الحسابات القومية ربع السنوية ومصادر بياناتها وأساليب إعدادها. وتستند الدورة إلى دليل الحسابات القومية ربع السنوية (طبعة ٢٠١٧) الصادر عن صندوق النقد الدولي، وهي موجهة لمعدي الحسابات القومية من البلدان التي تعمل على تحسين سبل إعداد الحسابات القومية ربع السنوية (QNA) أو التي تباشر أو تعتزم إعدادها. وتغطي الدورة موضوعات نظرية وعملية على السواء حول إعداد الحسابات القومية ربع السنوية، ولا سيما الموضوعات الرئيسية التالية:

- نطاق الحسابات القومية ربع السنوية ودورها؛
- مصادر البيانات المستخدمة في إعداد التقديرات ربع السنوية لإجمالي الناتج المحلي (باستخدام مناهج الإنتاج والإنفاق والدخل)؛
- إجراءات فحص وتنقيح البيانات ومعالجة المؤشرات؛
- أساليب المقارنة بالقواعد المعيارية للربط بين المؤشرات ربع السنوية والتقديرات السنوية؛
- التعديلات لمراعاة العوامل الموسمية؛
- مقياس الأسعار ومقياس الحجم؛
- استخدام نظام السلسلة في وصل أساليب إعداد سلاسل البيانات الزمنية للحسابات القومية ربع السنوية؛
- تقديرات أولية لحسابات إجمالي الناتج المحلي ربع السنوية؛
- مسائل أخرى محددة تتعلق بالحسابات القومية ربع السنوية؛
- سياسات المراجعة وممارسات نشر البيانات.

وتتألف الدورة من محاضرات وحلقات تطبيقية ومجموعات نقاش صغيرة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح الحسابات القومية ربع السنوية، من حيث إعداد بياناتها، ونطاقها، ودورها، والمعايير الدولية وأفضل الممارسات.
- شرح متطلبات البيانات والأساليب اللازمة لإعداد مجموعات مختلفة من إحصاءات الحسابات القومية ربع السنوية، وخاصة بيانات إجمالي الناتج المحلي وتقييمها.
- توضيح علاقة الحسابات القومية ربع السنوية بغيرها من المجملات في نظام الحسابات القومية.
- وضع إطار بسيط لإعداد سلاسل بيانات أساسية للحسابات القومية، بدءا من جمع وتطوير البيانات المصدرية إلى تطبيق الأساليب الإحصائية البسيطة لاشتقاق المجملات.
- اكتساب خبرة عملية في التعامل مع مسائل معينة تتعلق بإعداد واستخدام البيانات ربع السنوية.
- شرح الاستخدامات التحليلية للمعلومات ربع السنوية حول إجمالي الناتج المحلي، وغيرها من الاستخدامات التحليلية الممكنة، وبعض الأساليب المتطورة لتقييم النشاط الاقتصادي على نحو أكثر دقة.

مؤشر أسعار العقارات السكنية (RPPI)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون ومعدو البيانات في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا المعنيون بمؤشر أسعار العقارات السكنية، أو الذين يعتزمون إنشاءه أو تطويره.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: تستعرض هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، أهم استخدامات مؤشرات أسعار العقارات السكنية، كما تستعرض مصادر البيانات والأساليب المستخدمة في إعداد بيانات هذا المؤشر، كما تتناول المسائل الاستراتيجية المتعلقة بتطبيقها في سياق كل بلد على حدة. وينصب تركيز هذه الدورة على أهمية تقييم مصادر البيانات البديلة لإعداد هذه المؤشرات من حيث نطاق تغطية البيانات، ودرجة حداثتها، ومدى ثرائها من حيث دعم منهجية مزيج الجودة، ومدى ملاءمة مقياس الأسعار، وتحديد الأوزان الترجيحية. وتتناول الدورة المفاضلات التي ينطوي عليها اختيار مصادر البيانات، وكذلك الاستراتيجيات المستخدمة في تطوير مصادر البيانات على المدى الأطول. ويركز عنصر المنهجية في هذه الدورة التدريبية على مشكلة مزيج الجودة: فأي تغيير يحدث في مزيج العقارات المتداولة في كل فترة يمكن أن يخلق تحيزا في مقاييس التغير في متوسط الأسعار. ويعد أسلوب التعديل في المزيج عن طريق التقسيم إلى طبقات وأسلوب الانحدارات الهيدونية هما أهم الأساليب المستخدمة في معالجة هذه المسألة، وتتناول الحلقات التطبيقية التفاعلية هذه الموضوعات. وتبرز هذه الدورة كذلك مدى التداخل بين قضايا مصادر البيانات والقضايا المنهجية، وتتبع المبادئ الواردة في دليل مؤشرات أسعار العقارات السكنية لعام ٢٠١٣ الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات) ومنظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي. ويتم تقديم مشورة عملية بشأن إعداد بيانات مؤشرات أسعار العقارات السكنية اعتمادا على المرشد بعنوان "*2020 RPPI Practical Compilation Guide*" الصادر عن صندوق النقد الدولي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تفسير طبيعة مؤشرات أسعار العقارات السكنية واستخداماتها.
- تحديد نقاط القوة والضعف لمصادر البيانات الممكنة لمؤشرات أسعار العقارات السكنية.
- اختيار أفضل أسلوب ملائم لإعداد مؤشرات أسعار العقارات السكنية على أساس توافر البيانات.
- تطبيق أساليب مختلفة لإعداد مؤشرات أسعار العقارات السكنية.
- إصدار توصيات، إذا لزم الأمر، لزيادة تطوير مصادر البيانات.

إحصاءات الأوراق المالية (SS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية والجهات الأخرى المعنيون بجمع وإعداد إحصاءات الأوراق المالية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد و/أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة. وسيكون الإلمام بأساسيات الرياضيات المالية بمثابة ميزة إضافية.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات وتُعقد بالتعاون مع بنك التسويات الدولية والبنك المركزي الأوروبي، تُعَرِّف المشاركين على المنهجية التي يوصي بها كتيب إحصاءات الأوراق المالية، وهو عمل مشترك بين صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية والبنك المركزي الأوروبي، ونُشِرَ في مايو ٢٠١٥. وتغطي الدورة تعريف وخصائص الأوراق المالية، والتوريق، والعمليات ذات الصلة؛ وتقييم وقيد الأوراق المالية؛ ونظم تصنيف الأوراق المالية وجداول عرضها؛ وقاعدة بيانات الأوراق المالية على أساس كل ورقة مالية على حدة. وبالإضافة إلى المحاضرات، تتضمن الدورة التدريبية تمرينا عمليا مكملا حول تقييم وقيد مختلف أنواع سندات الدين.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد المفاهيم الأساسية لإحصاءات الأوراق المالية من حيث قواعد التقسيم القطاعي والتقييم والمحاسبة.
- شرح إطار قواعد بيانات الأوراق المالية على أساس كل ورقة مالية على حدة والتحديات الفنية المتعلقة بإنشائها.
- حساب القيمة الاسمية والقيمة السوقية لمختلف أنواع سندات الدين على أساس خصائصها وتقلبات السوق.
- تفسير جداول العرض في إحصاءات الأوراق المالية التي أوصت بها مبادرة مجموعة العشرين لسد ثغرات البيانات.

إحصاءات التجارة الدولية في السلع والخدمات (ITGS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الذين تتمثل مسؤوليتهم الأساسية في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات وإحصاءات التجارة الدولية للبضائع، و/أو إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات. وينبغي إلمام المشاركين بالمنهجية المعتمدة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة؛ وأن تكون لديهم معرفة أساسية بمفاهيم ميزان المدفوعات؛ بالإضافة إلى خبرة لمدة سنة واحدة على الأقل في إعداد بيانات ميزان المدفوعات أو جمع ومعالجة البيانات المصدرية حول السلع و/أو الخدمات من أجل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، إلى توفير فهم شامل لإحصاءات التجارة الدولية في السلع والخدمات. وتقدم الدورة المشورة العملية بشأن مصادر البيانات وأساليب إعداد هذه الإحصاءات. وتستند أساسا إلى مرشد تجميع بيانات الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والمرشد لإعداد بيانات دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات الصادر في عام ٢٠١٠. وتتألف الدورة من سلسلة من المحاضرات والحلقات التطبيقية وحلقات النقاش حول الممارسات القُطْرية التي تتناول المفاهيم والمصادر والأساليب المستخدمة في إعداد الإحصاءات المرتبطة بالتجارة الدولية في السلع والخدمات. وتتضمن كذلك حلقات نقاش حول الممارسات القُطْرية. ومع الإقرار بالتحديات التي تواجه عملية إعداد الإحصاءات بالنسبة لفئات معينة من الخدمات كالتصنيع والمتاجرة، والتأمين، والخدمات المالية، والبناء، تركز الدورة التدريبية على جوانب محددة في معالجة هذه الفئات وكيفية قيدها في ميزان المدفوعات. وتتاح للمشاركين فرصة مناقشة مشكلات إعداد البيانات التي تعرضوا لها واكتساب رؤى متعمقة بشأن الاستخدامات التحليلية لإحصاءات التجارة الدولية في السلع والخدمات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح عملية إعداد بيانات حسابات التجارة الدولية في السلع والخدمات ذات الصلة بميزان المدفوعات، وفقا للأساليب الواردة في مرشد تجميع بيانات الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والمرشد لإعداد بيانات دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات الصادر في عام ٢٠١٠.
- تحديد مصادر بيانات جديدة يمكنها تحسين عملية إعداد إحصاءات التجارة الدولية في السلع والخدمات.
- تطبيق الأساليب الإحصائية الملائمة للتعامل مع المسائل المعقدة على مستوى المنهجية وإعداد البيانات، عند إعداد إحصاءات التجارة الدولية.
- أن يكونوا على دراية بالمناقشات الدائرة حول إعداد بيانات التجارة الرقمية في مجال الخدمات في ظل التعديل الجاري للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.
- تحديد فجوات البيانات في إعداد إحصاءات التجارة الرقمية ووضع استراتيجية لتحسين طريقة إعدادها ضمن إحصاءات القطاع الخارجي.

حلقة تطبيقية عن مؤشرات السلامة المالية للشركات المالية الأخرى (FSI-OFC)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية والجهات الرقابية في القطاع المالي (بصفة رئيسية جهات تلقي الودائع، وشركات التأمين، وصناديق سوق المال، وصناديق معاشات التقاعد) المعنيون بإعداد مؤشرات السلامة المالية وتحليلها وإبلاغ بياناتها إلى صندوق النقد الدولي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو المالية أو المحاسبة أو لديهم خبرة معادلة. ومن الضروري أن يتوافر لديهم جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تهدف هذه الحلقة التطبيقية ذات اليومين عبر شبكة الإنترنت (لمدة ساعتين كل يوم)، وتقدمها إدارة الإحصاءات بصندوق النقد الدولي، إلى تعريف المشاركين بالمفاهيم الأساسية والتعاريف والمنهجية اللازمة لإعداد مؤشرات السلامة المالية لشركات التأمين، وصناديق سوق المال، وصناديق معاشات التقاعد، وقطاع الشركات المالية الأخرى ككل. وتستند الحلقة التطبيقية إلى المرشد إلى إعداد مؤشرات السلامة المالية لعام ٢٠١٩، وسوف تركز أساسا على ما يلي:

- تحضير الكشوف المالية القطاعية وإعداد مؤشرات السلامة المالية لشركات التأمين، وصناديق سوق المال، وصناديق معاشات التقاعد.
- القيمة التحليلية لمؤشرات السلامة المالية للشركات المالية الأخرى وأهميتها لتحليل الاستقرار المالي.
- إبلاغ البيانات الوصفية الخاصة بالشركات المالية الأخرى.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الحلقة التطبيقية التي سيدعى فيها المشاركون كذلك لمناقشة وضع بلدانهم في إعداد مؤشرات السلامة المالية للشركات المالية الأخرى، يصبح بإمكان المشاركين:

- الحصول على البيانات وتحضير الكشوف المالية القطاعية لإعداد مؤشرات السلامة المالية لشركات التأمين، وصناديق سوق المال، وصناديق معاشات التقاعد.
- تفسير مؤشرات السلامة المالية للشركات المالية الأخرى وانعكاساتها على سلامة النظام المالي.

حلقة تطبيقية عن الاستمارات الجديدة لإبلاغ البيانات الوصفية لمؤشرات السلامة المالية (NFSIMRF)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية والجهات الرقابية في القطاع المالي المعنيون بإعداد مؤشرات السلامة المالية لإبلاغ البيانات إلى إدارة الإحصاءات في الصندوق.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: هذه الحلقة التطبيقية ذات اليومين بالنظام الافتراضي عبر شبكة الإنترنت (لمدة ساعتين كل يوم) تقدمها إدارة الإحصاءات. وفي سياق تطبيق المرشد إلى إعداد مؤشرات السلامة المالية لعام ٢٠١٩ الصادر عن صندوق النقد الدولي، يُتوقع من معدي مؤشرات السلامة المالية تحديث بيانات بلدانهم الوصفية في الموقع الإلكتروني لمؤشرات السلامة المالية التابع لصندوق النقد الدولي أثناء الفترة الانتقالية التي تنتهي في ديسمبر ٢٠٢٢. فالبيانات الوصفية تقدم معلومات نوعية قيمة لمستخدمي مؤشرات السلامة المالية حول أهم الأطر المحاسبية والتنظيمية الأساسية، وغيرها، المصاحبة لنشر مؤشرات السلامة المالية في موقع صندوق النقد الدولي الإلكتروني المخصص لها. وهذه الحلقة التطبيقية التي تُعقد عبر الإنترنت لمدة يومين وتقدمها إدارة الإحصاءات تعرِّف المشاركين بهيكل النموذج الجديد للبيانات الوصفية لمؤشرات السلامة المالية. وتقدم الحلقة التطبيقية توجيهات عملية من خلال المشاركة الفعالة وتعرض دراسات حالة عن كيفية تعبئة النموذج الجديد للبيانات الوصفية لمؤشرات السلامة المالية. وتستعرض التغييرات المنهجية الأساسية التي استحدثها "المرشد إلى إعداد مؤشرات السلامة المالية" في إعداد مؤشرات السلامة المالية لجهات تلقي الودائع والتي تتسم بأهميتها لإنتاج بيانات وصفية شاملة، وتستعرض الخاصية الجديدة للانقطاع في سلاسل البيانات لتعزيز خبرات المستخدمين، كما تقدم الإرشادات لمعدي مؤشرات السلامة المالية حول كيفية الاستفادة من "النظام المتكامل لجمع البيانات" لتحديث النموذج الجديد للبيانات الوصفية لمؤشرات السلامة المالية. وفي نهاية الحلقة التطبيقية سوف توجه الدعوة للمشاركين لتقديم عرض قصير حول أهم جوانب البيانات الوصفية لمؤشرات السلامة المالية في بلدانهم. وتعرض الحلقة التطبيقية كذلك نموذج "التغطية المؤسسية لمؤشرات السلامة المالية" المعد حديثا للمستخدمين.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح المشاركون على دراية تامة بهيكل استمارات إبلاغ البيانات الوصفية الجديدة ونموذج التغطية المؤسسية الجديد لإبلاغ البيانات إلى صندوق النقد الدولي.

السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف وسياسة الحساب الرأسمالي

سياسة سعر الصرف (ERP)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى المتوسطة المتعاملون في سياسة سعر الصرف وتحليلها.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة، مع الإلمام ببرمجيات "مايكروسوفت إكسل" والتطبيقات القائمة عليها. ويتوقع كذلك إلمام المشاركين عمليا باستخدام برمجيات EViews.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، تلقي نظرة شاملة على تحليل وسياسة سعر الصرف. وتتضمن الموضوعات التي تغطيها الدورة ما يلي:

- مفاهيم سعر الصرف الرئيسية (الحقيقي والاسمي والثنائي ومتعدد الأطراف، والفوري والآجل) وأوضاع المراجحة (تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة وقانون السعر الواحد وتعادل القوى الشرائية وتعادل القوى الشرائية النسبي)، ودورها في تحقيق توازن المركز الداخلي والخارجي (التصحيح حسب المستوى التوازني الكلي في ظل نظامي سعر الصرف المعوم والثابت)، ودورها في النمو الاقتصادي (تقدير القيمة بأقل من حقيقتها، وتوافق آراء واشنطن، وتأثير بالاسا–صامويلسون).
- سياسة أسعار الصرف ونظمها (التصنيف التاكسونومي والثلاثي المستحيل) ومزيج السياسات المتعلق بها (استقلالية السياسة النقدية، والاستقرار المالي، وسياسة المالية العامة، وضوابط رأس المال).
- مشكلات عملية في سياسة سعر الصرف في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (المخاوف من تقلبات سعر الصرف المفرطة، ونظام سعر الصرف بحكم القانون وبحكم الواقع، والقدرة التنافسية، واستقرار الأسعار، وتمرير تغيرات سعر الصرف، والأهداف والأدوات).
- التحول من نظم سعر الصرف الجامدة إلى النظم المرنة (الدوافع وسرعة التحول وأسواق النقد الأجنبي المحلية العميقة والسائلة، وأسواق المشتقات، وسياسة التدخل في سوق الصرف المتماسكة، واختيار الركيزة الاسمية، وتسلسل خطوات التحول).
- التدخلات في سوق النقد الأجنبي (المعقّمة أوغير المعقّمة والدوافع والقنوات وفعالية التدخلات والأدوات المستخدمة في التدخل والأساليب والتواصل بشأن السياسات).
- أزمة العملة (الأسباب ودور السياسة الاقتصادية الكلية والسياسة الاحترازية).
- تقييم كفاية الاحتياطيات.
- تقييم التوازن الخارجي.
- نظام الإنذار المبكر.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تقييم كفاية الاحتياطيات باستخدام المقاييس التقليدية ومقياس صندوق النقد الدولي لتقييم كفاية الاحتياطيات.
- تقييم توازن المركز الخارجي باستخدام منهجي تقييم الرصيد الخارجي والتقييم المبسط للرصيد الخارجي.
- إنشاء نظم للإنذار المبكر بأزمات العملة وذلك باستخدام البيانات حول أسعار الصرف الاسمية والاحتياطيات الدولية.
- شرح اختيار نظام سعر الصرف وكيف يمكن للسمات ذات الخصوصية القطرية أن تؤثر على الاختيار.

عبر شبكة الإنترنت: العمليات المالية لصندوق النقد الدولي - حقوق السحب الخاصة (SDRx)

المستفيدون المستهدفون: سلطات البلدان وصناع السياسات ومتابعو أداء الصندوق وأفراد الجمهور العام ممن يحرصون على معرفة المزيد عن حقوق السحب الخاصة، وفهم دورها في الاقتصاد العالمي وكيفية عمل نظام حقوق السحب الخاصة.

شروط الالتحاق: من الضروري أن يتوافر لدى المشاركين جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تتيح هذه الدورة التي تقدمها إدارة المالية إطارا مشتركا للدارسين من أجل فهم حقوق السحب الخاصة. وتبدأ الدورة بتقديم خلفية عن أسباب إنشاء حقوق السحب الخاصة ثم تشرح دورها في الاقتصاد العالمي وفي العمليات المالية لصندوق النقد الدولي. ثم تناقش الدورة بعد ذلك الخصائص الرئيسية لحقوق السحب الخاصة وكيفية تقييمها، وتغطي معايير اختيار العملات في سلة حقوق السحب الخاصة والمنهجية التي يستند إليها حساب سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة. وتتعمق الدورة في استخدامات حقوق السحب الخاصة وتصف كيفية استخدامها في المعاملات المالية بين البلدان وكيفية عمل سوق حقوق السحب الخاصة. ومن خلال دراسات حالة من العالم الواقعي تستعرض كيف استخدمت بلدان مختلفة مخصصاتها من حقوق السحب الخاصة في عام ٢٠٢١، سوف يرى المشاركون تأثير حقوق السحب الخاصة عبر اقتصادات مختلفة مما يجعل المعرفة النظرية المكتسبة من الدورة ملموسة وقابلة أكثر للتطبيق العملي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح تعريف حقوق السحب الخاصة وأسباب إنشائها واستخداماتها.
- وصف تكوين سلة حقوق السحب الخاصة وتقييمها.

- مناقشة كيفية تحديد مخصصات وحيازات البلدان الأعضاء من حقوق السحب الخاصة.
- شرح دور سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة وكيفية حسابها.
- وصف الطرق المختلفة لاستخدام أو لإمكانية استخدام حقوق السحب الخاصة في المعاملات والعمليات.
- سرد مزايا حقوق السحب الخاصة باستخدام دراسات حالة من الحياة الواقعية.

إدارة التدفقات الرأسمالية: تحليل الاقتصاد الكلي وسياساته (MCF)

المستفيدون المستهدفون: صناع السياسات في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى المتوسطة في البنوك المركزية ووزارات المالية المنوطة بهم مسؤوليات السياسات المتعلقة بإدارة وتحرير التدفقات الرأسمالية. ولا تشترط المعرفة المسبقة بالمادة التدريبية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو أن يكون لديهم خبرة عملية معادلة، وأن يكونوا من ذوي المهارات العالية في استخدام الأساليب الكمية والإلمام بأساسيات برمجيات "مايكروسوفت إكسل". ويوصى أن يكون قد سبق للمتقدمين حضور الدورة التدريبية حول "برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي" (FPP)، أو دورة "تشخيص حالة الاقتصاد الكلي" (MDS).

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، إلى تشجيع فهم ديناميكيات التدفقات الرأسمالية وآثارها على النمو الاقتصادي، والتقلب الاقتصادي الكلي، واحتمالات وقوع الأزمات. وتبدأ الدورة باسترجاع للمعلومات حول إحصاءات ميزان المدفوعات، ووصف لمقاييس بديلة للتدفقات الرأسمالية وانفتاح الحساب المالي (الرأسمالي). ويستعرض الجزء الثاني من الدورة محددات التدفقات الرأسمالية والصلة بين هذه التدفقات والنمو الاقتصادي، والتقلب الاقتصادي الكلي، واحتمالات وقوع الأزمات. وتمضي الدورة التدريبية بمناقشة ترتيب مراحل تحرير الحساب الرأسمالي من أجل جني ثمار تكامل الأسواق الرأسمالية مع الحد من آثاره السلبية والتخفيف من حدتها. ويلي ذلك مناقشة تغطية الأساليب التحليلية ومصادر البيانات من أجل تحليل تدفقات رأس المال والتنبؤ بها. وتختتم الدورة بعقد مناقشة حول "رؤية الصندوق المؤسسية" لتدفقات رؤوس الأموال، وعلاقتها بسياسة الاقتصاد الكلي، وتدابير السلامة الاحترازية الكلية، وأدوات إدارة التدفقات الرأسمالية والتدخل في سعر الصرف. وتشمل الدورة دراسات حالة عن أزمات حقيقية بحيث يتعلم المشاركون كيف يتسبب رسم السياسات وعدم إدراك تراكم المخاطر وعدم معالجتها في وقوع الأزمة. ومن المتوقع مشاركة المتدربين في مناقشات طوال فترة الدورة، والقيام بتمارين عملية في حلقات تطبيقية لترسيخ فهمهم لمواد المحاضرات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح ديناميكيات الحساب الرأسمالي باستخدام ميزان المدفوعات لبلد ما.
- تحديد المخاطر المالية والاقتصادية التي تتسبب فيها إحدى الأسواق الرأسمالية العالمية وتؤثر على الاقتصادات الصغيرة والكبيرة على السواء.
- تحديد طبيعة التحديات أمام أي بلد عند محاولة تحقيق الاستقرار للاقتصاد في ظل السيناريوهات الاقتصادية المختلفة.
- فهم ترتيب المراحل الملائم لتحرير الحساب الرأسمالي وما يقترن بذلك من إصلاحات.
- تحديد كيف يمكن للإجراءات على مستوى السياسات أن تؤدي إلى حدوث أزمات الحساب الرأسمالي أو تحول دونها.
- تقييم أثر سياسات الإصلاح المالي على النمو الاقتصادي ومخاطر وقوع الأزمات المالية على حد سواء.
- تفهم أهم سمات "رؤية الصندوق المؤسسية"، واستخدام السياسات الاقتصادية الكلية، وتدابير السلامة الاحترازية الكلية، وأدوات إدارة تدفقات رأس المال.
- اقتراح إجراءات على مستوى السياسات لمعالجة وقوع الأزمات المستقبلية أو تجنبها والحد من تكاليفها.

تحليل السياسة النقدية والتنبؤ بمتغيراتها على أساس النماذج (MPAF)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا المعنيون بصنع قرارات السياسة النقدية والموظفون المعنيون بأعمال التحليل والتنبؤ في مجال الاقتصاد الكلي أو تشغيل نماذج الاقتصاد الكلي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة معادلة. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا دورة "السياسة النقدية" (MP) ودورة التدريب عبر الإنترنت حول "تحليل السياسة النقدية والتنبؤ بمتغيراتها على أساس النماذج" (MPAFx). وبينما يُتوقع إلمام المشاركين باستخدام برمجيات الأساليب الكمية مثل برمجيات EViews وبرنامج Matlab/Octave فلا يشترط إلمامهم بالمعرفة المتخصصة لهذه البرامج.

وصف الدورة: تتيح هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، تدريبا فعالا على استخدام النماذج الكينزية الديناميكية الجديدة والبسيطة (Dynamic New Keynesian models) لتحليل السياسة النقدية والتنبؤ بمتغيراتها. وتركز على تحليل استجابات السياسة النقدية للاختلالات والصدمات في الاقتصاد الكلي. وتوفر الدورة للمشاركين الأدوات اللازمة لتطوير أو توسيع النموذج التقليدي ليتطابق مع إطار سياساتهم النقدية وسمات مُختارة في اقتصادات بلدانهم. وفي حالة الدورات التي تعقد بالمشاركة الشخصية، تستخدم دراسات الحالة القُطرية لتعميق فهم المشاركين ومساعدتهم على عقد المقارنة بين مجموعة متنوعة من التجارب المختلفة وتقييمها.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد نموذج بسيط لاقتصاد يجسد آلية انتقال آثار السياسة النقدية والصدمات التي قد يتعرض لها هذا الاقتصاد.
- الحصول على الأدوات المستخدمة في البنوك المركزية الحديثة واستخدامها في تحليل السياسة النقدية والتنبؤ بمتغيراتها باستخدام النموذج شبه الهيكلي الصغير.
- إجراء "التنبؤ الآني" (nowcasting) والتنبؤ على المدى القريب باستخدام مجموعة من أساليب الاقتصاد القياسي القائمة على التقدير وبدعم من آراء الخبراء.

- استخدام النموذج شبه الهيكلي الصغير لإعداد توقعات ربع سنوية متسقة على المدى المتوسط لأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الناتج والتضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف.
- تحديد المخاطر في تنبؤات السيناريو الأساسي ووضع توقعات متوسطة الأجل للسيناريوهات البديلة التي تفترض تحقق المخاطر.
- البدء في بناء نموذج بسيط لتحليل السياسة النقدية والتنبؤ باستخدام بياناتهم الوطنية عند عودتهم إلى أوطانهم.

عبر شبكة الإنترنت: تحليل السياسة النقدية والتنبؤ بمتغيراتها على أساس النماذج (*MPAFx*)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة ملائمة بصفة خاصة للمسؤولين في البنوك المركزية ممن هم في مراحل مبكرة من تنفيذ نظام التنبؤ وتحليل السياسات بمساعدة من صندوق النقد الدولي. وتقدم هذه الدورة باللغة الإنجليزية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خلفية في علوم الاقتصاد الكلي والإحصاء والاقتصاد القياسي على مستوى الدراسات الجامعية. ويزود المشاركون بالإرشادات حول كيفية استخدام برمجيات "Matlab" أو "Octave".

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، تُعرِّف المشاركين بنموذج اقتصادي كلي شبه هيكلي يستخدم غالبا كأحد العناصر الأساسية في "نظم التنبؤ وتحليل السياسات" (FPAS) في البنوك المركزية. وتوضح كذلك كيفية تطبيق أهم المعادلات التقليدية للتنبؤات ربع السنوية (QPM) في برمجيات إعداد النماذج الاقتصادية الكلية. وتستخدم هذه الدورة البيانات التفصيلية للبلدان، مع تسليط الضوء على بنك مركزي لديه استراتيجية لاستهداف التضخم، من أجل إجراء تمارين عملية حسب المعايير التاريخية لتصفية البيانات والتنبؤ بها ومعايرتها.

وتتناول هذه الدورة جانبين فنيين أساسيين:

- مقدمة إلى هيكل النموذج الكينزي التقليدي الجديد (New Keynesian) وأهم سماته؛
- وتطبيق نموذج التنبؤات ربع السنوية (QPM) في برمجيات Matlab/Octave وتطبيق مجموعة أدوات IRIS لحل معادلات QPM واستمرارها، إلى جانب إعداد التنبؤات باستخدام معادلات QPM.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح أهم ركائز نموذج التنبؤ التقليدي شبه الهيكلي ربع السنوي (QPM).
- تفسير أهم معادلات النموذج من منظور الاقتصاد الكلي.
- تنفيذ نموذج QPM بسيط باستخدام برمجيات متخصصة لإعداد النماذج الاقتصادية الكلية.
- التمييز بين أهم عناصر نموذج QPM في هيئة نموذج فضاء الحالة (أي الصدمات، والمتغيرات الملحوظة وغير الملحوظة، ومعادلات القياس والتحول، ومعلمات فضاء الحالة، ومعاملات المعادلات).
- تحديد الرموز الضرورية لتحويل البيانات والتصفية وتقييم سمات نموذج QPM.
- استخدام الوظائف الأساسية في مجموعة أدوات IRIS لحل النموذج.
- إعداد تقارير مخرجات باستخدام رموز النموذج.
- وضع نظام معايرة أساسي لنموذج التنبؤ ربع السنوي (QPM).
- إعداد تنبؤات السيناريو الأساسي والسيناريوهات البديلة باستخدام معادلات نموذج التنبؤ ربع السنوي.

السياسة النقدية (MP)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى المتوسطة من الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل المهتمون بفهم وتحليل تنفيذ السياسة النقدية وتفاعلاتها مع بقية قطاعات الاقتصاد.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة، مع الإلمام ببرمجيات "مايكروسوفت إكسل" والتطبيقات القائمة عليها. ويوصى بشدة أن يكون المشاركون قد أتموا بضع دورات عامة في الاقتصاد الكلي، مثل دورة "برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي" (FPP) ودورة "تشخيص حالة الاقتصاد الكلي" (MDS)، سواء الدورات المباشرة أو عبر الإنترنت.

وصف الدورة: تلقي هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، نظرة شاملة على نظم السياسة النقدية، وآليات انتقال آثارها، ودور السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي الكلي. وتسد هذه الدورة الفجوة بين النظريات والأدلة التجريبية والخبرة العملية عن طريق توضيح المشكلات في إيجاد الحلول المُثلى والمفاضلات بينها في قرارات السياسة النقدية. وتمضي عملية التعلم في هذه الدورة من المحاضرات التي تستعرض المفاهيم الأساسية للسياسات إلى الحلقات التطبيقية العملية، مع التركيز بوجه خاص على التحديات الفعلية التي تواجه السياسات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتُستخدم دراسات الحالة لتعميق فهم المشاركين ومساعدتهم على مقارنة وتقييم استجابات السياسات للصدمات المتنوعة في ظل الأنظمة ذات السياسات النقدية المختلفة. وتقر الدورة بالطبيعة المتطورة للأطر النقدية وصلاحيات البنوك المركزية وتولي اهتماما للمبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة والأزمات الأخيرة التي غيرت مشهد عمل البنوك المركزية بشكل جذري (بما يتجاوز نطاق سياسات أسعار الفائدة البسيطة، مع إيلاء الاهتمام اللازم لمسألة "السياسة النقدية غير التقليدية" وتواصل البنك المركزي). وتناقش الدورة كذلك التطورات الأخيرة للعملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي وانعكاساتها بالنسبة لانتقال آثار السياسة النقدية وعملياتها.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحليل كيفية صنع قرارات السياسة النقدية في ظل النظم المختلفة بغية تحقيق استقرار الأسعار وإحراز أهداف أخرى.
- تحديد كيفية انتقال آثار هذه القرارات إلى الاقتصاد العيني.
- تقييم كيفية استجابة الاقتصاد والسياسة النقدية للصدمات الاقتصادية الكلية في ظل الأطر المختلفة للسياسة النقدية، وذلك من خلال عرض المجموعات أمام نظرائهم من المشاركين.

وسيكون بوسع المشاركين من البنوك المركزية:

- تصميم إطار سليم للسياسة النقدية.
- وضع سياسات تتسق مع الإطار الذي تم اختياره.

التنبؤ الآني (NWC)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المبتدئة والمتوسطة من وزارات المالية والبنوك المركزية وغيرها من المؤسسات العامة المهتمة بهذه القضايا.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة، وأن تكون لديهم دراية بأساسيات السلاسل الزمنية في الاقتصاد القياسي مع الإلمام باستخدام برمجيات EViews (حزمة برمجيات الاقتصاد القياسي). ويوصى بشدة أن يكون المشاركون قد أتموا بضع دورات عامة في الاقتصاد الكلي، مثل دورة "التنبؤ والتحليل باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي" (MFA) ودورة "تشخيص حالة الاقتصاد الكلي" (MDS)، سواء الدورات المباشرة أو عبر الإنترنت.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، تزود المشاركين بأحدث أدوات التنبؤ الآني التي تعرِّفهم بالمفاهيم والأساليب لإدراج المؤشرات الاقتصادية عالية التواتر في عملية التنبؤ، مع دمج هذا التدريب في المساعدة الفنية بشأن إعداد ونشر البيانات. وتكمل كل موضوع من موضوعات الدورة حلقات تطبيقية عملية وفروض منزلية مصممة لإيضاح الخطوات اللازمة لصياغة نموذج التنبؤ الآني وإعداد تنبؤ آني.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم وإتقان الخطوات اللازمة لمعالجة سلاسل البيانات الزمنية في برمجيات EViews، وتقدير نموذج انحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية وحساب التنبؤات المصاحبة في برمجيات EViews.
- صياغة عدة إجراءات إحصائية مفيدة في برمجيات EViews، بما في ذلك توحيد السلاسل الزمنية من معدلات التواتر العليا إلى الدنيا؛ وأساليب الاستيفاء الداخلي؛ والتعديلات الموسمية؛ واستخدام المؤشرات الرائدة.
- تحديد المؤشرات عالية التواتر الملائمة والبيانات غير التقليدية المفيدة في التنبؤ الآني بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وتجهيزها لاستخدامها في تمرين التنبؤ الآني.
- صياغة وتقدير نماذج للتنبؤ الآني باستخدام عدة مناهج (مثل مقدرات "سد الفجوات" (BRIDGE)، و"معاينة البيانات مختلفة التواتر" (MIDAS)، و"معاينة البيانات مختلفة التواتر غير المقيدة" (U-MIDAS)، وما إلى ذلك).
- إعداد تنبؤ آني من نموذج انحدار مجموعة الأساس ودمج التنبؤات المتنافسة باستخدام نماذج تجميع التنبؤات.
- تقييم درجة دقة التنبؤ الآني باستخدام عدة مؤشرات لأداء التنبؤات.
- تطبيق أدوات التنبؤ الآني على بيانات بلدانهم وتفسير التنبؤ الآني بالشكل الملائم في سياق وضع السياسات.

تقييم الضمانات الوقائية

تقييم الضمانات الوقائية في البنوك المركزية (SAC)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية الذين يعملون في أجهزة الحوكمة والرقابة و/أو كبار موظفي البنوك المركزية المسؤولين عن عمليات المحاسبة أو الإبلاغ المالي أو التدقيق أو إدارة المخاطر أو الرقابة الداخلية أو الشؤون القانونية أو عمليات إدارة الاحتياطيات.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية أو درجة عليا في المحاسبة أو الأعمال أو الاقتصاد أو المالية أو القانون أو من الحاصلين على شهادة مهنية في التدقيق (المحاسبون القانونيون أو مدققو الحسابات الدوليون أو المدققون الداخليون أو مراجعو نظم المعلومات) أو في الشؤون المالية (المحللون الماليون القانونيون).

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة، التي تقدمها إدارة المالية بالتعاون مع إدارة الشؤون القانونية، إلى تعريف مسؤولي البنوك المركزية بأسلوب تفاعلي على منهجية الصندوق لتقييم الضمانات الوقائية. وينصب تركيز الدورة بصفة خاصة على نظم الحوكمة في البنوك المركزية وتبرز أهمية الرقابة المستقلة والشفافية والمساءلة في تحسين الضمانات الوقائية المالية. وتتيح هذه الدورة كذلك محفلا لموظفي البنوك المركزية لتبادل الآراء حول خبراتهم في سياق تعزيز الضمانات الوقائية وأطر الحوكمة ومعالجة المسائل الناشئة. وتتضمن الدورة محاضرات ومناقشات تفاعلية، ودراسات حالة تتناول مجالات التقييم الحيوية، وخاصة آليات التدقيق الداخلي والخارجي، وإعداد التقارير المالية، ونظام الضوابط الداخلية، وإدارة الاحتياطيات الدولية، وإبلاغ الصندوق بالبيانات النقدية. وتستعرض الدورة أيضا أهم المفاهيم التي ترتكز عليها الاستقلالية والحوكمة الرشيدة في تشريعات البنك المركزي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تقييم نقاط القوة ومواطن الضعف في الضمانات الوقائية وأطر الحوكمة في البنوك المركزية التي يعملون بها.
- تحديد إجراءات معينة لتحسين الضمانات المالية الوقائية.
- استخدام أفضل الممارسات للبنوك المركزية في مجالات الحوكمة السليمة، واستقلالية البنوك المركزية ومستويات المساءلة والشفافية فيها.
- شرح وتوضيح متطلبات سياسة الضمانات الوقائية المعتمدة لدى الصندوق وأهمية تطبيق التوصيات المعنية بالضمانات الوقائية.

اختيار المشاركين والرعاية

(١) اختيار المشاركين للتدريب في المقر الرئيسي ومراكز التدريب الإقليمية التابعة لصندوق النقد الدولي

يراعى في عملية اختيار المشاركين في الدورات التدريبية إعطاء الأولوية للمسؤولين الحكوميين الذين ترتبط مهام عملهم الرسمية ارتباطا وثيقا بموضوعات الدورة المعنية. والدورات التي تُعقد في المقر الرئيسي وفي مراكز التدريب الإقليمية التابعة للصندوق هي الأكثر ملاءمة للمسؤولين من وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط، أو من البنوك المركزية وهيئات الإحصاء. وبالنسبة لدورات إحصاءات الاقتصاد الكلي فإن الأولوية لمعدي البيانات الإحصائية.

وتتم المشاركة في الدورات بشكل أساسي عن طريق طلبات الالتحاق، برعاية المسؤولين عن مقدم الطلب، أو مدير التدريب. وبالنسبة للدورات التي تكون المشاركة فيها بموجب الدعوة فقط، فإن الجهات الرسمية الحكومية تختار المرشحين بناء على طلب من الإدارة المعنية في صندوق النقد الدولي المسؤولة عن الدورة التدريبية.

ويجب على جميع المتقدمين والمرشحين تقديم "استمارة ترشيح الجهة الراعية" التي تثبت حصول المرشح على المصادقة الرسمية من الجهة الراعية. وينبغي أن تقوم الجهات الرسمية الراعية بترشيح أو المصادقة فقط على المتقدمين الذين يستوفون معياري الخلفية الأكاديمية المطلوبة وارتباط طبيعة العمل بموضوعات الدورات، والذين يجيدون اللغة المستخدمة في التدريب، أو حيثما أُتيحت الترجمة الفورية.

وعلى الجهة الراعية الإقرار بأن المتقدم أو المرشح، حال قبوله، سيحصل على إجازة من عمله بمرتب كامل عن مدة الدورة التدريبية؛ وأنه لن يُكلَّف بأي مهام أو واجبات وظيفية أخرى أثناء حضور الدورة؛ ولدى عودته إلى مكان عمله سيعود إما إلى مركزه الوظيفي السابق أو إلى مركز وظيفي ينطوي على مسؤوليات مماثلة أو أكبر.

ونظرا لزيادة الطلب على التدريب، فإن المشاركات السابقة في الدورات التدريبية تؤخذ في الحسبان عند اختيار المتقدمين للالتحاق بالدورات التدريبية المباشرة. فعلى سبيل المثال، لا يحق عموما لمن سبق له الالتحاق بدورة تدريبية في أحد مراكز التدريب أن يلتحق بنفس الدورة في غيره من مراكز التدريب.

صفة الممول ذاتيا

يعامَل المرشحون من الهيئات الدولية والاقتصادات المتقدمة الذين يتقدمون للالتحاق بدورات الصندوق التدريبية، حال قبولهم، كمشاركين مموَلين ذاتيا. كذلك الأمر بالنسبة للموظفين المعينين محليا في مكاتب ممثلي الصندوق المقيمين الذين يقع عليهم الاختيار للحصول على تدريب في مراكز التدريب الإقليمية فإن مشاركتهم تكون بصفة الممول ذاتيا. غير أنهم مؤهلون لحضور الدورات التدريبية في مقر الصندوق الرئيسي كمشاركين عاديين.

وتُتاح للمشاركين بصفة الممول ذاتيا الوصول بشكل كامل إلى محتوى الدورة والأنشطة المتعلقة بها، ولكن يجب عليهم تغطية كافة التكاليف المرتبطة بالالتحاق بالدورة (الإقامة والسفر وبدل الإعاشة اليومي) من خلال المؤسسات الراعية لهم.

(٢) إرشادات بشأن اختيار المشاركين للالتحاق بالتدريب عبر الإنترنت

المشاركة في الدورات التدريبية عبر الإنترنت بدون رسوم ومفتوحة لجميع المسؤولين الحكوميين في البلدان الأعضاء. ولا توجد قيود على عدد المسؤولين الذين يمكنهم الاشتراك في هذه الدورات.

(٣) موارد إضافية

يُرجى عدم التردد في الرجوع إلى كتيبنا على شبكة الإنترنت في الموقع الإلكتروني التالي: *www.imf.org/institute* والتقدم للالتحاق بالدورة التدريبية التي تسترعي اهتمامكم في: *http://www.imf.org/insapply*.

وفي حالة الدورات التي تكون المشاركة فيها بموجب الدعوة فقط، ستتضمن رسالة الإخطار بالترشيح رابطا إلكترونيا لاستمارة الترشيح الإلكترونية. ويمكن للأجهزة التي ترغب في الاشتراك في دورة تكون المشاركة فيها بموجب دعوة إرسال استفسارات عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي *icdtas@IMF.org*.

أسئلة يتكرر طرحها

هل توجد رسوم مقابل حضور الدورات؟

كل الدورات التدريبية التي يقدمها صندوق النقد الدولي مجانية. ويوفر الصندوق تذاكر الطيران والإقامة ويقدم بدلَ إعاشة يوميا للمسؤولين الحكوميين المؤهلين فقط. أما حضور المسؤولين في بلدان الاقتصادات المتقدمة أو المسؤولين في الهيئات الدولية فهو على أساس التمويل الذاتي وهم غير مؤهلين للحصول على تذاكر طيران أو إقامة أو بدل إعاشة. والمرشحون الذين يقع عليهم الاختيار ستصلهم هذه التفاصيل في رسالة الدعوة الخاصة بهم.

كيف يمكنني معرفة ما إذا كنت مستوفيا لشروط تقديم طلب الاشتراك في دورة تدريبية؟

معايير الأهلية تتحدد حسب المنطقة. وللتأكد من الأهلية، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/institute/eligibility*

هل يمكنني التسجيل في الدورة بعد انقضاء الموعد النهائي؟

لا، الطلبات المتأخرة لا تُقبل، رجاء الانتظار إلى حين تقديم الدورة القادمة أو التقديم لحضور دورات أخرى ضمن اهتماماتكم.

ما هي معايير الاختيار المحددة؟

الالتحاق بدوراتنا التدريبية مسألة تنافسية للغاية، ومعايير الاختيار تتضمن، على سبيل المثال لا الحصر: أهميتها للوظيفة، والحضور السابق، والخبرة العملية، وإتقان اللغة، إلخ.

كيف سأعرف في حالة عدم اختياري للاشتراك في دورة تدريبية؟

تابع حالة الطلب الذي قدمته بالدخول إلى نظام تقديم الطلبات عبر الإنترنت. والمرشحون الذين يقع عليهم الاختيار أو يُدرجون ضمن قائمة الانتظار سيصلهم إخطار بالبريد الإلكتروني عن حالة طلبهم عند الانتهاء من اختيار المرشحين.

هل تُقَدَّم الدورات بلغات أخرى غير اللغة الإنجليزية؟

نعم، تُقَدَّم الدورات كذلك باللغتين الفرنسية والإسبانية في مقر الصندوق. وتقدم مراكز التدريب الإقليمية دورات بلغات أخرى. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي *http://www.IMF.org/institute*.

أين يمكنني الحصول على مزيد من المعلومات عن الدورات التدريبية (تواريخ الدورات وجداولها ووصفها، إلخ)؟

للاطلاع على جميع المعلومات عن الدورات التدريبية، يُرجى زيارة الكُتيب على شبكة الإنترنت: *http://www.IMF.org/institute*.

موضوعات الدورات

جدول موضوعات الدورات يتناول تصنيف الدورات التدريبية المقدمة حسب موضوعاتها الرئيسية. ويعد هذا التقسيم مفيدا في تحديد الدورات التدريبية التي تشكل أهمية خاصة للمسؤولين الذين يضطلعون بمهام معينة في بلدانهم.

الإدارة	عنوان الموضوعات / الجلسات
سياسات القطاع المالي	
MCM	خطة الاقتراض السنوية (ABP): تنفيذ استراتيجية لإدارة الدين من خلال خطة اقتراض سنوية
MCM	إعادة هيكلة البنوك وتسوية أوضاعها (BR)
FAD/MCM	إدارة النقد والدين (CDM)
ICD	العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية: المبادئ واعتبارات متعلقة بالسياسات (CBDC)
MCM	إطار إدارة الضمانات والمخاطر (CRMF)
MCM	العناصر الأساسية للرقابة المصرفية (CBS)
MCM	المدفوعات العابرة للحدود في العصر الرقمي (CBPDA)
MCM	القضايا الراهنة في الرقابة والتنظيم في القطاع المصرفي (BRS)
MCM	تنظيم ومراقبة المخاطر السيبرانية – المسار إلى صلابة العمليات (CRS)
MCM	عبر شبكة الإنترنت: تنظيم ومراقبة المخاطر السيبرانية (CRSx)
MCM	إدارة الدين وإبلاغ بيانات الدين والعلاقات مع المستثمرين (DMIR)
MCM	عبر شبكة الإنترنت: إدارة الدين وإبلاغ بيانات الدين والعلاقات مع المستثمرين (DMIRx)
MCM	تطوير أسواق الدين المحلية (DDM)
ICD	الأموال الإلكترونية والمدفوعات عبر الهواتف المحمولة (EMM)
ICD	التطور المالي والشمول المالي (FDFI)
ICD	عبر شبكة الإنترنت: التطور المالي والشمول المالي (FDFIx)
MCM	عبر شبكة الإنترنت: تحليل الأسواق المالية (FMAx)
ICD	البنى التحتية للأسواق المالية: المبادئ والممارسات (FMI-PP)
ICD	الأسواق والأدوات المالية (FMI)
ICD	سياسات القطاع المالي (FSP)
ICD	الرقابة على القطاع المالي (FSS)
MCM	تطوير سوق التكنولوجيا المالية وانعكاساتها على السياسات (FINTECH)
MCM	الأساليب الحدودية في إعداد نموذج السيولة النظامية في البنوك المركزية (FMMCBSL)
LEG/MCM	حدود سياسات السلامة الاحترازية الكلية (FMP)
MCM	الإطار القانوني والمؤسسي لإدارة الدين العام (LIDM)
MCM	اختبار الضغوط الكلية (MST)
MCM	إدارة مخاطر الديون السيادية (MSDR)
MCM	استراتيجية الدين متوسطة الأجل (MTDS)
MCM	عبر شبكة الإنترنت: استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل (MTDSx)
MCM	الأساليب الكمية لإدارة الدين (QDM)
MCM	الرقابة المصرفية القائمة على المخاطر (BSO)
MCM	قضايا مختارة في إطار التنظيم المالي المتطور (FRF)
MCM	قضايا مختارة في تنظيم التكنولوجيا المالية والرقابة عليها (SIFR)
MCM	تحليل المخاطر المالية الكلية النظامية (MFRA)
MCM	التفكير المتعمق في العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي (TCBDC)

الإدارة	عنوان الموضوعات / الجلسات
	سياسة المالية العامة
FAD	تقييم وإدارة المخاطر على المالية العامة (AMFR)
FAD	تقييم وإدارة المخاطر على المالية العامة من علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (AMFR-PPP)
ICD/SPR	عبر شبكة الإنترنت: إطار استمرارية القدرة على تحمل الديون في البلدان منخفضة الدخل (LIC-DSFx)
FAD	تحليل المالية العامة والتنبؤ بالمتغيرات (FAF)
ICD	تحليل سياسة المالية العامة (FPA)
ICD	أطر المالية العامة (FF)
ICD	استدامة المالية العامة (FS)
FAD	إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي (GB)
FAD	اللارسمية: الأهداف والخيارات والقيود على مستوى السياسات (POOC)
ICD	عبر شبكة الإنترنت: إعداد توقعات الدين العام - أداة ديناميكية الدين العام (DDTx)
ICD/FAD	عبر شبكة الإنترنت: ديناميكية الدين العام في ظل عدم اليقين (DDUx)
ICD/RES	عبر شبكة الإنترنت: الدين العام والاستثمار والنمو: نموذج الدين والاستثمار والنمو (DIG) ونموذج الدين والاستثمار والنمو والموارد الطبيعية (DIGx) (DIGNAR)
FAD	عبر شبكة الإنترنت: الإدارة المالية العامة (PFMx)
FAD	عبر شبكة الإنترنت: نموذج تقدير فجوة ضريبة القيمة المضافة ضمن برنامج تحليل الفجوة في إدارة الإيرادات (VGAPx)
FAD	إصلاح نظم دعم الوقود (RFS)
FAD	عبر شبكة الإنترنت: التنبؤ بالإيرادات وتحليل متغيراتها (RFAx)
FAD	أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية "تادات" (TADAT)
FAD	السياسة والإدارة الضريبية: النظرية والممارسة العملية (TPAT)
FAD	فهم وتقييم وإدارة المخاطر على المالية العامة (UAMFR)
FAD	عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – برنامج التدقيق (VITARA-AUD)
FAD	عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – إدارة مخاطر عدم الامتثال (VITARA-CRM)
FAD	عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – إدارة المخاطر المؤسسية (VITARA-ERM)
FAD	عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – تقديم الإقرارات الضريبية (VITARA-FLD)
FAD	عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – إدارة الموارد البشرية (VITARA-HRM)
FAD	عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – إدارة تكنولوجيا المعلومات والبيانات (VITARA-ITD)
FAD	عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – حوكمة المؤسسات (VITARA-IGO)
FAD	عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – التنظيم (VITARA-ORG)
FAD	عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – الدفع وإدارة الدين (VITARA-PDM)
FAD	عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – إدارة الأداء (VITARA-PMG)
FAD	عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – أساسيات إدارة مشروع الإصلاح: إعداد برنامج للإصلاح (VITARA-RMF)
FAD	عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – موضوعات محددة في إدارة مشروع الإصلاح: إدارة برنامج الإصلاح (VITARA-RMS)
FAD	عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – الإدارة الاستراتيجية (VITARA-SMG)
FAD	عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – تسجيل دافعي الضرائب (VITARA-TAR)
FAD	عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – خدمات دافعي الضرائب (VITARA-TPS)
	التحليل العام للاقتصاد الكلي
ICD	برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي (FPP)
ICD	عبر شبكة الإنترنت: برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي، الجزء الأول: حسابات وتحليل الاقتصاد الكلي (FPP.1x)
ICD	عبر شبكة الإنترنت: برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني: تصميم البرامج (FPP.2x)

الإدارة	عنوان الموضوعات / الجلسات
ICD	تشخيص حالة الاقتصاد الكلي (MDS)
ICD	عبر شبكة الإنترنت: تشخيص حالة الاقتصاد الكلي (MDSx)
ICD	عبر شبكة الإنترنت: التنبؤ باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي (MFx)
ICD	التنبؤ والتحليل باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي (MFA)
ICD	تحليل السياسة النقدية وسياسة المالية العامة باستخدام نماذج "التوازن العام العشوائي الديناميكي" (DSGE)
	النمو الشامل والسياسات الهيكلية
ICD	المناخ في الأُطر الاقتصادية الكلية (CMF)
ICD	قضايا اقتصادية في التكامل الإقليمي (ERI)
ICD	عبر شبكة الإنترنت: إصلاح دعم الطاقة (ESRx)
ICD	عدم المساواة بين الجنسين والاقتصاد الكلي (GM)
ICD	النمو الشامل (IG)
ICD	عبر شبكة الإنترنت: النمو الشامل (IGx)
ICD	عبر شبكة الإنترنت: النمو الشامل – الحوكمة (IGx-GOV)
ICD	عبر شبكة الإنترنت: النمو الشامل – تغير المناخ (IGx-CC)
ICD	عبر شبكة الإنترنت: النمو الشامل – سياسة المالية العامة (IGx-FP)
ICD	عبر شبكة الإنترنت: النمو الشامل – المفاهيم والمؤشرات (IGx-CI)
ICD	عبر شبكة الإنترنت: النمو الشامل – أسواق العمل والنوع الاجتماعي والتكنولوجيا (IGx-LMGT)
ICD	إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (MRC)
ICD/FAD/STA	عبر شبكة الإنترنت: إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (MRCx)
ICD	تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي (MCC)
ICD/FAD/RES/SPR	عبر شبكة الإنترنت: تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي: العلم والاقتصاديات والسياسات (MCCx-SEP)
ICD/FAD/RES/SPR	عبر شبكة الإنترنت: تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي – استراتيجيات تخفيف الآثار (MCCx-MS)
ICD/RES	عبر شبكة الإنترنت: تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي: الانتقال إلى مستوى الصفر الصافي (MCCx-TNZ)
ICD/FAD/RES	عبر شبكة الإنترنت: تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي: اقتصاديات التكيف (MCCx-EA)
ICD/MCM	عبر شبكة الإنترنت: تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي – المخاطر المناخية على القطاع المالي (MCCx-CRFS)
ICD/FAD	عبر شبكة الإنترنت: تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي: الموارد العامة الخضراء (MCCx-GPF)
ICD	تشخيص مواطن التعرض للخطر (VDS)
	المسائل القانونية
LEG	عبر شبكة الإنترنت: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) الرقابة على أساس المخاطر في المؤسسات المالية
LEG	دورة تدريبية حول أفضل ممارسات مكافحة تمويل الإرهاب (الإصلاح القانوني لمكافحة تمويل الإرهاب) (CFT-BPC)
LEG	التصدي للفساد بالغ التأثير على الاقتصاد الكلي (CMCC)
LEG	عبر شبكة الإنترنت: أساسيات قانون البنك المركزي (FCBLx)
LEG	تطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AMLS)
LEG	تطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - تعزيز أُطر شفافية بيانات الملاك المستفيدين (AMLCFT-ETF)
LEG	مسائل ذات طابع دولي في صياغة القوانين الضريبية (TLWD)
LEG	الجوانب القانونية المتعلقة بالمؤسسات المالية الدولية (LAIF)
LEG	الأُطر القانونية لأعمال الرقابة وتسوية الأوضاع المصرفية: الموضوعات الرئيسية والتطورات القانونية الناشئة (LBSR)
LEG	اعتبارات عملية في التحقيقات في غسل الأموال (PCMLI)
ICD/LEG/MCM/SPR	القدرة على الاستمرار في تحمل الدين العام وإعادة هيكلة الدين (DSDR)
LEG	الأطر القانونية للإدارة المالية العامة (LFPFM)
LEG	حلقة تطبيقية حول إعسار الشركات والأسر المعيشية (CHI)

الإدارة	عنوان الموضوعات / الجلسات
	الإحصاءات الاقتصادية الكلية
STA	إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي – المستوى المتوسط (BPIIPS-M)
STA	عبر شبكة الإنترنت: إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (BOP-IIPx)
STA	منهج الميزانية العمومية (BSA)
STA	البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الاقتصادية الكلية (BDMS)
STA	إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات (BPSCG)
STA	عبر شبكة الإنترنت: أساسيات إعداد البيانات في الإحصاءات الاقتصادية الكلية (CBMSx)
STA	إعداد إحصاءات البيئة وتغير المناخ ذات الصلة بالاقتصاد الكلي– المستوى الأساسي (CMECC-F)
STA	عبر شبكة الإنترنت: مؤشر أسعار المستهلكين (CPIx)
STA	مؤشر أسعار المستهلكين – المستوى المتقدم (CPI-A)
STA	إحصاءات المراكز المالية العابرة للحدود (CBPS)
STA	إحصاءات الدين الخارجي – المستوى المتوسط (EDS-M)
STA	عبر شبكة الإنترنت: إحصاءات الدين الخارجي (EDSx)
STA	مؤشرات السلامة المالية (FSI)
STA	عبر شبكة الإنترنت: مؤشرات السلامة المالية (FSIx)
STA	إحصاءات مالية الحكومة – المستوى المتقدم (GFS-A)
STA	إحصاءات مالية الحكومة – المستوى الأساسي (GFS-F)
STA	عبر شبكة الإنترنت: إحصاءات مالية الحكومة (GFSx)
STA	مؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر (IEA)
STA	مؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر – المستوى المتقدم (IEA-A)
STA	حسابات القطاعات المؤسسية (ISA)
STA	حسابات القطاعات المؤسسية - المستوى المتقدم (ISA-A)
STA	عبر شبكة الإنترنت: حسابات القطاعات المؤسسية (ISAx)
STA	إحصاءات البيئة وتغير المناخ ذات الصلة بالاقتصاد الكلي - المستوى التمهيدي (CCS-I)
STA	الإحصاءات النقدية والمالية – المستوى المتقدم (MFS-A)
STA	الإحصاءات النقدية والمالية – المستوى التمهيدي (MFS-I)
STA	عبر شبكة الإنترنت: الإحصاءات النقدية والمالية (MFSx)
STA	إحصاءات الحسابات القومية (NAS)
STA	إحصاءات الحسابات القومية – المستوى المتقدم (NAS-A)
STA	عبر شبكة الإنترنت: إحصاءات الحسابات القومية (NASx)
STA	إحصاءات أسعار المنتجين والصادرات والواردات (PEI)
STA	عبر شبكة الإنترنت: مؤشر أسعار المنتجين (PPIx)
STA	إحصاءات دين القطاع العام – المستوى الأساسي (PSDS-F)
STA	عبر شبكة الإنترنت: إحصاءات دين القطاع العام (PSDSx)
STA	إحصاءات دين القطاع العام – المستوى المتقدم (PSDS-A)
STA	الحسابات القومية ربع السنوية (QNA)
STA	عبر شبكة الإنترنت: الحسابات القومية ربع السنوية/مؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر (QNAx)
STA	الحسابات القومية ربع السنوية – المستوى المتقدم (QNA-A)
STA	مؤشرات أسعار العقارات السكنية (RPPI)
STA	إحصاءات الأوراق المالية (SS)
STA	إحصاءات التجارة الدولية في السلع والخدمات (ITGS)
STA	حلقة تطبيقية عن مؤشرات السلامة المالية للشركات المالية الأخرى (FSI-OFC)
STA	حلقة تطبيقية عن الاستمارات الجديدة لإبلاغ البيانات الوصفية لمؤشرات السلامة المالية (NFSIMRF)

الإدارة	عنوان الموضوعات / الجلسات
	السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف وسياسة الحساب الرأسمالي
ICD	سياسة سعر الصرف (ERP)
ICD	عبر شبكة الإنترنت: العمليات المالية لصندوق النقد الدولي – حقوق السحب الخاصة (SDRx)
ICD	إدارة التدفقات الرأسمالية: تحليل الاقتصاد الكلي وسياساته (MCF)
ICD	تحليل السياسة النقدية والتنبؤ بمتغيراتها على أساس النماذج (MPAF)
ICD	عبر شبكة الإنترنت: تحليل السياسة النقدية والتنبؤ بمتغيراتها على أساس النماذج (MPAFx)
ICD	السياسة النقدية (MP)
ICD	التنبؤ الآني (NWC)
	تقييم الضمانات الوقائية
FIN	تقييم الضمانات الوقائية في البنوك المركزية (SAC)

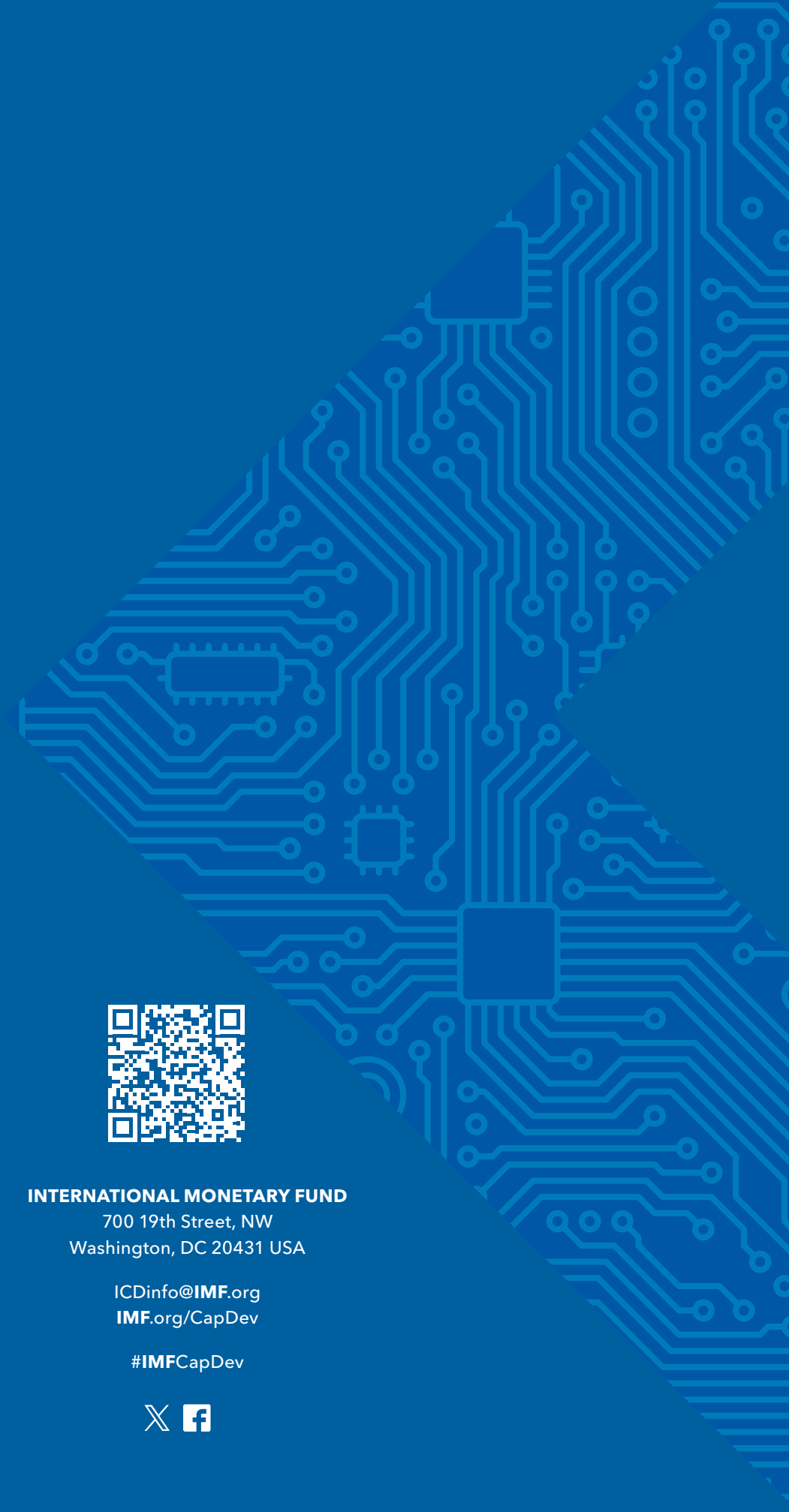

INTERNATIONAL MONETARY FUND
700 19th Street, NW
Washington, DC 20431 USA

ICDinfo@**IMF**.org
IMF.org/CapDev

#**IMF**CapDev